# الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة:
## دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية ( 1973-2004)


**إعداد**

**عبد الباسط عبد الله عثامنة**

**المشرف**

**الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي**


**قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اقتصاد الأعمال**


**كلية الدراسات العليا**

**الجامعة الأردنية**


**آب 2006**

**نوقشت هذه الأطروحة (الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة: دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية 1973-2004) وأجيزت بتاريخ ..........................................**

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
| --- | --- |
| الدكتور بشير خليفة الزعبي، مشرفاً<br>أستاذ اقتصاد إداري – اقتصاد الأعمال | ------------------ |
| الدكتور وديع جريس شرايحة، عضوا<br>استاذ التنمية الاقتصادية والتخطيط- اقتصاد الاعمال | ------------------ |
| الدكتور شفيق أحمد العتوم، عضوا<br>استاذ الإحصاء التطبيقي- اقتصاد الاعمال | ------------------ |
| الدكتور عبد عبد الحميد خرابشة، عضوا<br>استاذ الاقتصاد الجزئي وتطبيقاته- اقتصاد الاعمال | ------------------ |
| الدكتور بشير أحمد عبد الرزاق، عضوا<br>أستاذ مشارك إقتصاد العمل والموارد الطبيعية (جامعة مؤتة) | ------------------ |

# الإهـداء

**إلى مقلة العين**

**وسويداء القلب**

**وموضع الروح من الجسد**

**ابني بشــــــــــر**

# شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمشرفي الكبير الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي، الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الأطروحة، فكرّس الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها، ومتابعة تفاصيل العمل بها، فكانت لملاحظاته القيّمة وتوجيهاتـــه السديدة أبلغ الأثر في إعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبـــول مناقشة الأطروحة وتحمّل أعباء قراءتها. ولا يفوتني أن أرجـــي شـــكري وامتنـــاني لجميـــع أساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة ا لتدريس في قسم اقتصاد الأعمال/ الجامعـــة الأردنيـــة لمـــا أولوني إياه من رعاية واهتمام خلال سني الدراسة في القسم.

وإن كان مكانه الوجدان، إلا أنه لا يسعني هنا إلا أن أسجل عظيم شكري وعرفـــاني إلى زوجتي العزيزة التي سهرت معي على إنجاز هذا العمل، وإلى الأعزاء؛ والديّ وأشـــقائي وشقيقاتي، الذين لم يتوانوا عن تقديم كل دعم ورعاية وتشجيع لي أثناء دراستي، مما كان لـــه كبير الأثر في إنجاز هذه الأطروحة.

كما يطيب لي أن أسجل شكري العميق إلى الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة اليرموك على ما أسداه إليّ من نصيحة خلال كتابـــة هـــذه الأطروحة، وإلى الزميلة منار ملكاوي لما قدمته لي من مساعدة أثناء إعداد الأطروحة.

الباحث

## المحتويات

## فهرس الجداول

## فهرس الأشكال



## فهرس الملاحق

# الآثار الاقتصادية الكليـــــة لهجـــــرة العمالـــــة:

## دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (1973-2004)

**إعداد**

**عبد الباسط عبد الله عثامنة**

**المشرف**

**الأستاذ الدكتور بشير خليفة الزعبي**

# ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض العمالة الوافدة إلى الأردن، وتحويلاتهـا للخـارج، وكذلك العمالة الأردنية المهاجرة، ومحاولة قياس الآثار الاقتصادية الكلية لكل منها.

تكتسب هذه الدراسة أهمية في محاولة استكمالها للتحليلات التي انتهت إليها الدراسات السابقة عن الموضوع، وهي تختلف عن تلك الدراسات من خلال بنائها نموذج اقتصاد كلـي توازني، يأخذ بعين الاعتبار جانبي الطلب والعرض معاً، ويفصل بين أثري التحويلات الداخلة للأردن عن تلك الخارجة منه، مثلما يفصل في جانب العرض بين أثر العمالة الوافـدة علـى الإنتاج عن أثر العمالة الوطنية. استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى على مـرحلتين لتقدير النموذج القياسي.

بيّنت نتائج الدراسة أن العمالة الوافدة إلى الأردن تتصف اليوم بأنهـا ذات مـستوى تعليمي منخفض ومنتشرة في غالبية الأنشطة الاقتصادية، ومعظمها من الجنـسية المـصرية، وتتركز جغرافيا في محافظة العاصمة. أكدت نتائج تقدير الصيغة الهيكلية للنموذج القياسـي الأثر الإيجابي المباشر لتحويلات الأردنيين في الخارج على الاستهلاك الخاص، والاسـتثمار الخاص، والمستوردات، بينما جاء تأثير تحويلات العمالة الوافدة على هذه المتغيـرات سـالباً وكبيراً. كما بيّنت النتائج أن المرونات طويلة الأمد الخاصة بالمتغيرات الداخلية التي تضمنها النموذج المقدر بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج جاءت موجبة، ما عدا تلـك الخاصـة بالمستوردات وبالعمالة الوافدة وكانت الأعلى بالنسبة للطلب على النقود (45.89)، في حـين جاءت هذه المرونات بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة سالبة، عـدا تلـك الخاصـة بالعمالـة الأردنية، وبلغ متوسطها (25.16). أما المرونات بالنسبة للعمالة الوافدة، فقد جاءت موجبـة،

عدا ما خصّ ا لاستهلاك والاستهلاك الحكومي والإيرادات الضريبية. وكان متوسطها الأعلى بالنسبة للمستوردات (439.13).

كما تمّ الاستنتاج من نتائج الدراسة انخفاض الميل الحدي للادخار لدى الأردنيين في الخارج وارتفاعه لدى العمالة الوافدة إلى الأردن، بما يؤثر سلباً على حجم المدخرات الوطنية. ولم تتوصل الدراسة إلى وجود مزاحمة حقيقية بين العمالة الأردنية والعمالة الوافدة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث جاءت مرونة العمالة الأردنية بالنسبة للعمالة ا لوافدة موجبة وبلغت (20.39).

وأخيراً، توصي الدراسة بتبني إستراتيجية وطنية لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، من خلال دعم التوظيف في القطاع التصديري، و ضبط مدخلات سوق العمل وخاصة تلك المتعلقة بالهجرة إلى المملكة، وضرورة التركيز على التعليم المهني، ورفع ا لحد الأدنى للأجور، وبالبدء بإنشاء قاعدة بيانات عن العمالة الأردنية في الخارج وبضرورة إجراء مسوحات متخصصة عن العمالة الوافدة للأردن بهدف التعرف على حجمها وخصائصها المختلفة.

# الفصـــــل الاول

## المقـــدمـــة

# الفصـــــل الأول

# المقدمة

## 1-1 مقدمـــة:

واجه الأردن على مر العقود الخمسة الأخيرة مشكلات تنموية حقيقية أعاقت أو أبطأت في كثير من الأحيان مجهودات التنمية الاقتصادية، حيث كانت أسباب هذه المشكلات تنحصر في بُعدين أثنين، الأول بُعد خارجي، نجم بسبب الحروب التي قامت في المنطقة وخاصة مع إسرائيل، حيث دعت الحاجة آنذاك لان يعبئ الأردن جزءاً كبيراً موارده الاقتصادية نحو الأولويات الدفاعية، مما جعل بعض المشروعات التنموية وجهودها تصل في أغلب الأحيان إلى طرق مسدودة، والثاني بُعد يتعلق بندرة الموارد في الأردن وضيق القاعدة الإنتاجية مقارنة مع دول المحيط العربي، والذي أعاق قيام مشروعات الحجم الكبير وخاصة في ظل غياب إمكانات التمويل أو نقل التكنولوجيا. وقد أدت هذه المشكلات ببعديها إلى اختلالات كبيرة في الاقتصاد الأردني وفي سوق العمل بشكل خاص، غير أن بروز الثروة النفطية والطفرة الاقتصادية في الدول الخليجية المنتجة للنفط أدى إلى تصحيح بعض الاختلالات الهيكلية التي عاشها الاقتصاد الأردني، أو عملت إلى تأجيل بعض استحقاقات هذه الاختلالات في مختلف الأسواق والقطاعات الاقتصادية.

فقد شهدت سوق العمل في الأردن ومنذ استقلال المملكة تشوهات (Distortions) متعددة، ففي حين تتصف هذه السوق بأنها مصدرة للعمالة بسبب فائض العرض في مختلف المهن والتخصصات، يحتاج الأردن إلى عمالة من الخارج في قطاعات أخرى، وفي مقدمتها قطاعي الإنشاءات والزراعة. ومما لا شك فيه أن الأردن قد أفاد منذ استيراد العمالة وتصديرها في آ ن واحد وذلك من وجود فروق مجزية بين ما يدفع للأردني في الخارج وبين ما يناله العامل الوافد إلى المملكة في ذات العمل أو المهنة، لكن هناك من يرى بان إنتاجية الدينار المنفق على العامل الأردني أعلى بكثير من إنتاجية الدينار المنفق على العامل الوافد ، وان هناك إمكانية كبيرة لإحلال العمالة الوافدة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ( الطلافحة، 1989)، وخاصة مع ملاحظة ارتفاع حجم الاستثمار المطلوب لخلق فرصة عمل واحدة، والتي تستوجب استثمارا رأسماليا مقدراه 35 ألف ديناراً، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف المعدل الخاص بالدول النامية (ابراهيم أ، عيسى، 1989) ، وبالتالي

فان استمرار تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن سيؤدي إلى تكاليف إضافية على الاقتصاد الأردني وخاصة في القطاع الصناعي الذي تأتي تكلفة فرصة العمل فيه الأعلى بين بقية القطاعات الاقتصادية (الطلافحة والفهداوي، 1998).

أما هجرة العمالة من الأردن وإليه، فهي ظاهرة متجددة، حيث بدأت العمالة الأردنية بالهجرة إلى الخارج منذ منتصف القرن الماضي بعد حرب 1948 ، وكانت بشكل رئيسي صوب دول الخليج العربي، وشهدت زخماً كبيرا وخاصة في السبعينات حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، قبل أن تبدأ بالتراجع بعد ذلك ببروز هجرة عائدة آنذاك، تسارعت وتيرتها أبّان وبعد حرب الخليج الثانية في عام 1991. وفي أواخر التسعينات بدأت الحياة تعود إلى هذه الهجرة وخاصة بعد انفراج العلاقات العربية التي تأثرت سلبياً بسبب تلك الحرب. وفيما يتعلق بهجرة العمالة إلى الأردن، فقد بدأت منذ عام 1973 متزامنة مع خطة التنمية الثلاثية (1973–1975)، حيث كانت بداعي حاجة الأردن لعمالة في بعض الأنشطة الاقتصادية، إما بسبب إحجام الأردنيين عن العمل فيها، أو بداعي إحلالهم بسبب هجرتهم للعمل خارج المملكة ، ومن جهة أخرى كان الأردن وما يزال منطقة جذب للعمالة الوافدة، بسبب وجود فروق حقيقية في الأجور بين الأردن وبين الدول المصدرة لهذه العمالة، وخاصة أن حوالي 73.8% من مجمل العمالة الوافدة إلى الأردن هي من الجنسيتين المصرية والسورية (وزارة العمل، 2004).

## 1-2 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة من الأردن وإليها خلال الفترة (1973-2004) على النحو التالي:

1. استعراض العمالة الوافدة إلى الأردن وخصائصها من حيث الحجم والتوزع حسب النشاط الاقتصادي، والمجموعات المهنية، والجنس، والجنسية، والمنطقة الجغرافية، وتحويلاتهم إلى الخارج.
2. استعراض العمالة الأردنية المهاجرة إلى الخارج من حيث تطور أعدادها، ودوافع وظروف هجرتها، وبعض خصائصها، وكذلك تحويلاتهم إلى المملكة.
3. قياس الآثار الاقتصادية الكلية للعمالة الوافدة إلى الأردن من خلال إسهامها في جزء من العمالة الكلية ومن خلال تحويلاتها للخارج.

4. قياس الآثار الاقتصادية الكلية للعمالة الأردنية المهاجرة للخارج من خلال تأثير حوالات العمال الأردنيين في الخارج على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

### 3-1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

ترتبط ظاهرة هجرة العمالة إلى أي بلد في مدى حاجة هذا البلد إلى هذه العمالة أو عدمها، ففي الحالة الأولى فإن الأمر يبدو مرغوباً وفي الثانية يرتبط دوماً بفكرة مزاحمة العمالة الوطنية على فرص العمل وبالتالي التأثير على معدلات البطالة فيه. كما أن تحويلات العاملين الوافدين للخارج تعتبر تسرباً من الاقتصاد بعكس تحويلات العاملين المهاجرين الذين تدخل تحويلاتهم إلى الدورة الاقتصادية داخل البلد. يُضاف إلى ذلك أنه المهم في مسألة التحويلات هو نمط الإنفاق لكل نوع من التحويلات سواء تلك الداخلة أو الخارجة، فمثلاً يختلف نمط الإنفاق الاستهلاكي بين ما يحوله الأردني العامل في الخارج عما ينفقه العامل الوافد إلى الأردن.

لقد تسارعت معدلات البطالة في السنوات العشر الماضية، ولعل واحداً من أسباب تسارعها هو استمرار تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن، وخاصة إلى أنشطة اقتصادية مرغوبة من قبل العمالة الوطنية، ويظهر ذلك جلياً من حقيقة تشابه في التوزيع النسبي حسب المؤهل العلمي بين العمالة الوافدة وبين المتعطلين من الأردنيين، وبالتالي فإن هنالك إمكانية لإحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية من الناحية النظرية، ففي عام 2001 مثلاً كان هناك 79.1% من العمالة الوافدة تحمل مؤهلاً دون الثانوية العامة مقابل 55.8% للمتعطلين من الأردنيين، في حين كان 18.9% من العمالة الوافدة تحمل مؤهل الدبلوم المتوسط مقابل 12.5% للأردنيين المتعطلين (دائرة الإحصاءات العامة، 2002)، غير أن المشكلة الحقيقية هنا تكمن في اختلاف التخصص المهني في المؤهلات التي تتشابه نسبها بشكل يعيق عملية الإحلال، أو بسبب ثقافة العيب لدى بعض المتعطلين لأسباب اجتماعية، ومن هنا فلا بد من توفير فرص التدريب والتأهيل لقوة العمل الوطنية المتعطلة، وإعادة برمجة التخصصات وفق حاجات سوق العمل.

إن الدراسات السابقة لموضوع هجرة العمالة من الأردن أو إليها كانت تركز بالدرجة الأولى على مسألة حوالات العاملين وأثرها على النمو الاقتصادي أو بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما أن هذه الدراسات لم تفصل أثر التحويلات الخارجة عن التحويلات الداخلة في توضيح تلك الآثار، حيث أن نمط إنفاق كل منهما ودوافعه مختلفة إضافة لكون تحويلات الأردنيين في الخارج تعتبر حقنا للاقتصاد الوطني بعكس تحويلات العمالة الوافدة

إلى الأردن التي تعدّ تسرباً من الاقتصاد. كذلك لم تفصل الدراسات السابقة العمالة الوطنية عن العمالة الوافدة وذلك إما لعدم اهتمامها بجانب العرض في تحليلها أو لافتراضها تجانس العمالة سواء أكانت وطنية أم وافدة. ولم تستخدم الدراسات السابقة نموذجاً اقتصادياً كلياً يشمل جانبي الطلب والعرض معاً، بل ركّز معظمها على جانب الطلب (Quraan, 1989 & Glystos, 2002) وقليل منها على جانب العرض (Talafha, 1989) وهو ما لم يحط بالآثار التوازنية لهجرة العمالة. وأخيراً لم تعر الدراسات السابقة اهتماماً يُذكر لآثار طويلة الأجل، وبشكل مفصل لهجرة العمالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لذا جاءت هذه الدراسة لتستكمل التحليلات التي انتهت إليها الدراسات السابقة عن الموضوع فيما يخص الأردن، ولتعالج بعض النواقص في أسلوب تحليلاتها وخاصة بناء نموذج اقتصاد كلي توازني يأخذ بعين الاعتبار جانبي الطلب والعرض معاً، ويفرق بين أثر كل من العمالة الوطنية والعمالة الوافدة والحوالات الداخلة للأردن والخارجة منه على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما ستشمل الدراسة في تحليلها فترة زمنية تمتد من بداية سياسة الباب المفتوح الذي انتهجه الأردن في استيراد العمالة وتصديرها في عام 1973 وحتى عام 2004.

## 1-4 فرضيات الدراسة:

1- تؤدي زيادة حجم العمالة الوافدة للأردن إلى تحقيق تراجع في حجم المتغيرات الاقتصادية الكلية.
2- تؤدي زيادة حوالات العاملين الأردنيين في الخارج إلى تحقيق نمو في حجم المتغيرات الاقتصادية الكلية.
3- تؤدي زيادة حوالات العمالة الوافدة للأردن إلى تحقيق تراجع في حجم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

والمتغيرات الاقتصادية الكلية هي جميع المتغيرات الداخلية التي يتضمنها النموذج القياسي الذي تسعى هذه الدراسة إلى تقديره.

## 5-1 منهجيـــة الدراســـــة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة في تبيان الآثار الاقتصادية الكليـــة المباشـــرة وغيـــر المباشرة قصيرة الأجل وطويلة الأجل لهجرة العمالة من الأردن وإليهـــا تـــم بنـــاء نمـــوذج اقتصادي كلي يشمل جانبي الطلب والعرض.

يشتمل النموذج الذي تستخدمه الدراسة على (25) متغيراً ، منها (12) متغيرا داخليـــا و (13) متغيرا خارجيا، والمتغيرات التي سيتم استخدامها يمكن توضيحها على النحو التالي:

جدول رقم ( 1-1)

المتغيرات الداخلية في النموذج القياسي

| | |
|---|---|
| الاستهلاك الخاص الحقيقي | $RC_t$ |
| الاستثمار الحقيقي | $RI_t$ |
| الاستهلاك الحكومي الحقيقي | $G_t$ |
| المستوردات الحقيقية | $M_t$ |
| الطلب على النقود | $MD_t$ |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | $GDP_t$ |
| الدخل (ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي تحويلات العاملين الحقيقية)* | $Y_t$ |
| الدخل المتاح الحقيقي | $YD_t$ |
| العمالة الوطنية * | $LJ_t$ |
| العمالة الوافدة * | $LG_t$ |
| رأس المال في الاقتصاد * | $K_t$ |
| الإيرادات الضريبية للحكومة | $T_t$ |

* تمثل صيغة اللوغاريتم الطبيعي

جدول رقم (1−2 )

المتغيرات الخارجية في النموذج القياسي

| | |
|---|---|
| $RC_{t-1}$ | الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة |
| $RJ_t$ | التحويلات الحقيقية للعاملين الأردنيين في الخارج |
| $RF_t$ | التحويلات الحقيقية للعمالة الوافدة للأردن |
| $K_{t-1}$ | رأس المال الحقيقي لفترة إبطاء واحدة * |
| $RR_t$ | سعر الفائدة الحقيقي |
| $M_{t-1}$ | المستوردات الحقيقية لفترة إبطاء واحدة |
| $X_t$ | الصادرات الحقيقية |
| $DEF_t$ | المستوى العام للأسعار |
| $RW_t$ | مستوى الأجور الحقيقية * |
| $LJ_{t-1}$ | العمالة الوطنية لفترة إبطاء واحدة * |
| $LG_{t-1}$ | العمالة الوافدة لفترة إبطاء واحدة * |
| $G_{t-1}$ | الاستهلاك الحكومي الحقيقي لفترة إبطاء واحدة |
| $I_{t-1}$ | الإستثمار الحقيقي لفترة إبطاء واحدة |

* تمثل صيغة اللوغاريتم الطبيعي

ولتحديد شكل النموذج بشكل دقيق، تم الرجوع إلى الأصول النظرية والتطبيقية لكل دالة من دوال النموذج، حيث يتكون هذا النموذج من جانبين: الأول: جانب الطلب والثاني: جانب العرض، حيث يتكون جانب الطلب من قطاعين: القطاع الحقيقي ويشمل خمس معادلات سلوكية هي معادلات الاستهلاك الخاص، والاستثمار الحقيقي، والمستوردات الحقيقية، والإستهلاك الحكومي، والإيرادات الضريبية، والقطاع النقدي: ويشتمل على معادلة سلوكية واحدة هي معادلة الطلب على النقود، بينما يتكون جانب العرض من أربع معادلات سلوكية، هي معادلات الإنتاج، والطلب على العمالة الوافدة، والطلب على العمالة الوطنية، ورأس المال، ويمتاز النموذج بالسهولة والبساطة، حيث أنه لا يهدف إلى إجراء تنبؤ ببعض المتغيرات الاقتصادية ولكن تحديد مرونات وآثار محددة لبعض أوجه الإنفاق أو تأثيرات عنصر العمل، وذلك في المدى الطويل، وبالتالي لا توجد أية حاجة لأن يحتوي على العديد من المتغيرات الإضافية.

**1-5-1 جانب الطلب:**

**أ. القطاع الحقيقي:**

**I: دالة الاستهلاك الخاص ($RC_t$):**

يمكن اشتقاق معادلة الاستهلاك الخاص استناداً إلى فرضية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis) ومبدأ تأصيل العادات (Habit Persistence)، التي جاء بها فريدمان (Friedman, 1956)، حيث يرتبط الاستهلاك الحالي إيجابياً بالاستهلاك لفترة سابقة (Ct-1) ، مثلما يرتبط إيجابياً بالدخل المتاح ($YD_t$)، وكذلك بكل من حوالات الأردنيين العاملين في الخارج ($RJ_t$) وتحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج ($RF_t$) ، بينما يرتبط سلبيا مع سعر الفائدة الحقيقي ($RR_t$) (خليل،1994)، وبالتالي يمكن كتابة معادلة الاستهلاك الخاص على النحو التالي:

$$RC_t = \alpha_0 + \alpha_1 RC_{t-1} + \alpha_2 YD_t + \alpha_3 RJ_t + \alpha_4 RF_t + \alpha_5 RR_t + \varepsilon_1$$

حيث تشير $\varepsilon_1$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

**II. دالة الاستثمار ($I_t$):**

تتحدد دالة الاستثمار بعدة عوامل ومتغيرات اقتصادية، ففي حين يعزوها الكلاسيكيون بشكل رئيسي إلى سعر الفائدة ($RR_t$) (Mikhail, 1991)، يرى الكينزيون أن هنالك دوراً مهماً لمستوى الناتج المحلي ($GDP_t$) في تحديد مستوى الاستثمار(El-Mefleh, 1989)، كما يعتمد الإنفاق الاستثماري على كل من تحويلات الأردنيين في الخارج ($RJ_t$) وعلى تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج ($RF_t$)، وبالتالي تكون دالة الاستثمار على النحو التالي:

$$RI_t = \beta_0 + \beta_1 RJ_t + \beta_2 RF_t + \beta_3 GDP_t + \beta_4 RR_t + \varepsilon_2$$

حيث تشير $\varepsilon_2$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

**III . دالة المستوردات ($M_t$):**

تشير النظرية الاقتصادية إلى ارتباط مباشر ما بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($GDP_t$) وحجم الاستيراد، كما أن حجم المستوردات في فترة سابقة ($M_{t-1}$) يعمل كمحدد لحجم الاستيراد في الفترة الحالية وهو يعبر عن أثر الدخول السابقة على حجم الاستيراد الحالي، بشكل يشير إلى تكيف التوقعات (Adaptive Expectations) ، وخاصة أن حجم

الاستيراد في الأردن يشكل نسبة مرتفعة من الاستهلاك الكلي بشكل يجعل "فرضية دورة الحياة" (Life-Cycle Hypothesis) للاستهلاك يمكن تطبيقها هنا. كما أن تحويلات العاملين بشقيها الخارجة ($RF_t$) والداخلة ($RJ_t$) يعتبران محددين لحجم الاستيراد (Glytsos, 2001). وبالتالي يصبح شكل معادلة الاستيراد كما يلي:

$$M_t = \gamma_0 + \gamma_1 M_{t-1} + \gamma_2 GDP_t + \gamma_3 RJ_t + \gamma_4 RF_t + \varepsilon_3$$

حيث تشير $\varepsilon_3$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

**IV. دالة الاستهلاك الحكومي ($G_t$):**

تشير الأدبيات النظرية إلى أنّ الاستهلاك الحكومي في الاقتصاد يعتمد على حجم الإيرادات الضريبية ($T_t$) (Quraan, 1988)، وكذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($GDP_t$)، وعلى حجم الاستهلاك الحكومي في فترة سابقة ($G_{t-1}$) (Serry, 1987)، وبالتالي تعطى دالة الاستهلاك الحكومي على الصيغة التالية:

$$G_t = \psi_0 + \psi_1 GDP_t + \psi_2 T_t + \psi_3 G_{t-1} + \varepsilon_4$$

حيث تشير $\varepsilon_4$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

**V. دالة الإيرادات الضريبية ($T_t$):**

تعتمد الإيرادات الضريبية في العادة على حجم الناتج المحلي الإجمالي ($GDP_t$) كمؤشر للدخل (Serry, 1987)، مثلما تعتمد على حجم الاستثمار ($I_t$)، الذي يعتبر أهم محدد للعوائد الضريبية، حيث أنّ الدول ذات القاعدة الاستثمارية الكبيرة تعتمد بشكل كبير على عوائد ضرائب الدخل والأرباح، فيما تعتمد الدول ذات الاقتصادات الصغيرة على الضرائب غير المباشرة (الجمركية غالباً) (الهنداوي، 2003)، وحيث أنّ الضرائب عادة ما تحصّل على النشاطات الاستثمارية في فترة لاحقة، يمكن صياغة دالة الإيرادات الضريبية كما يلي:

$$T_t = \Omega_0 + \Omega_1 GDP_t + \Omega_2 I_{t-1} + \varepsilon_5$$

حيث تشير $I_{t-1}$ إلى حجم الاستثمار في فترة سابقة و $\varepsilon_5$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

**VI. المعادلات التعريفية للقطاع الحقيقي:**

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + X_0 - M_t + RJ_t - RF_t$$
$$YD_t = Y_t - T_t$$

حيث تعبّر ($X_0$) عن حجم الصادرات الحقيقية، الذي تم اعتباره معطي (مستقل) (Given).

**ب. القطاع النقدي:**

ويتضمن دالة الطلب على النقود، حيث يعتمد الطلب على النقود ($MD_t$) بحسب النظرية الكينزية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($GDP_t$)، وعلى سعر الفائدة الحقيقي ($RR_t$) وعلى المستوى العام للأسعار ($DEF_t$) (Quraan, 1988; El-Mefleh, 1989)، ومنه يمكن صياغة معادلة الطلب على النقود على النحو التالي:

$$MD_t = \sigma_0 + \sigma_1 GDP_t + \sigma_2 RR_t + \sigma_3 DEF_t + \varepsilon_6$$

حيث تشير $\varepsilon_6$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

أما المعادلة التعريفية لهذا القطاع فهي:

$$MD = MS$$

حيث تشير MS إلى عرض النقد.

**1-5-2 جانب العرض:**

يتم تقدير جانب العرض غالبا من خلال تقدير دالة كوب-دوغلاس (Gobb-Douglas) للإنتاج، والذي يتحدد بدوره بعاملي الإنتاج العمل ورأس المال. وفي هذه الدراسة يمكن تقسيم عنصر العمل وفصله إلى عنصري إنتاج هما العمالة الوطنية ($LJ_t$)، والعمالة الوافدة ($LG_t$) ، وذلك استناداً إلى افتراض مفاده وجود اختلافات في إنتاجية العامل الوافد عن إنتاجية العامل الأردني، وذلك بسبب اختلاف الأجر المدفوع لكل منهما، إضافة لاختلاف طبيعة العمل الذي يقوم به كل منهما أيضاً، وهذا ما ذهبت إليه بعض الدراسات في هذا الخصوص (الطلافحة، 1989).

**I. معادلة الطلب على العمالة الوطنية (($Log(LJ_t)$):**

تعتمد الكمية المطلوبة من العمالة الوطنية ($LJ_t$) على مستوى الدخل الحقيقي ($Y_t$)، وعلى المستوى الحقيقي للأجور $(W/P)_t$، وكذلك على حجم الطلب في فترة سابقة ($LJ_{t-1}$) وخاصة في المدى الطويل (Addison and Siebert, 1979)، وسيكون شكل معادلة عرض العمالة الوطنية كما يلي:

$$LogLJ_t = Log\phi_0 + \phi_1 LogLJ_{t-1} + \phi_2 LogY_t + \phi_3 LogRW_t + \varepsilon_7$$

حيث تشير $\varepsilon_7$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

وحجم العمالة الوطنية هنا هو مجمل حجم العمالة منقوصاً منه حجم العمالة الوافدة للأردن.

**II. معادلة الطلب على العمالة الوافدة (($Log(LG_t)$):**

تعتمد الكمية المطلوبة من العمالة الوافدة على مستوى الدخل الحقيقي ($Y_t$) في الاردن، كحافز لهذه العمالة للهجرة صوب الأردن، وتعتمد كذلك على المستوى الحقيقي للأجور ($RW_t$)، كما تعتمد أيضاً على الكمية المطلوبة من العمالة الوافدة في فترة سابقة ($LG_{t-1}$)(Addison and Siebert, 1979)، وبالتالي يكون شكل معادلة عرض العمالة الوافدة كما يلي:

$$LogLG_t = Log\varepsilon_0 + \varepsilon_1 LogLG_{t-1} + \varepsilon_2 LogY_t + \varepsilon_3 LogRW_t + \varepsilon_8$$

حيث تشير $\varepsilon_8$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

**III. معادلة رأس المال (($Log(K_t)$):**

يعتمد رأس المال الحالي على مستواه في فترة سابقة ($K_{t-1}$) وكذلك على مستوى الاستثمار الحقيقي ($I_t$) (خليل، 1994)، وبالتالي تكون معادلته:

$$LogK_t = Log\delta_0 + \delta_1 LogK_{t-1} + \delta_2 LogI_t + \varepsilon_9$$

حيث تشير $\varepsilon_9$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

**IV. معادلة الإنتاج($Log(Y_t)$):**

وهي صيغة مشتقة من دالة كوب–دوغلاس (Cobb-Douglas) للإنتاج، وتقدر في العادة بالصيغة اللوغاريتمية بعد تحويلها إلى ذلك من الصيغة الأسية.

$$LogY_t = Log\theta_0 + \theta_1 LogLJ_t + \theta_2 LogLG_t + \theta_3 LogK_t + \varepsilon_{10}$$

حيث تشير $\varepsilon_{10}$ إلى متغير الخطأ العشوائي.

## 1-6 المنهجية الإحصائية:

**1. مشكلة التحديد (Identification Problem):**

تتلخص هذه المشكلة في التأكد من كون أن النموذج الكلي المراد تقديره مصاغ بشكل أوحد (Unique) ، بحيث ينتج عنه تقديرات وحيدة لمعالم النموذج (Hisiao, 1983)، وهنا لا بد من البحث في شرطين:

**الأول: شرط الدرجة (Order Condition):**

وهو شرط ضروري لكنه غير كافٍ يقضي بأن يكون عدد المتغيرات الخارجية (Exogeneous Variables) المحذوفة في المعادلة المراد تمييزها لا يقل عن عدد المعادلات المضمنة أو المتغيرات الداخلية (Endogeneous Variables)، ناقصاً واحداً.

بمعنى آخر وبالتعبير الرياضي، لا بد أن يكون:

$$K - k > g - 1$$

حيث تشير:

$K$: إلى عدد المتغيرات الخارجية في النموذج

$k$: إلى عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة المراد تمييزها

g: إلى عدد المتغيرات الداخلية في النموذج

**الثاني: شرط الرتبة (Rank Condition):**

وهو شرط ضروري وكافٍ، ويتم بموجبه:

- إنشاء مصفوفة للمتغيرات بوضع صفر في حالة عدم وجوده في المعادلة وواحد في حالة وجوده.
- شطب الصف الذي يرتبط بالمعادلة المراد بحث فيما لو كانت محددة.
- فصل الأعمدة التي ترتبط بالمدخلات الصفرية.

- إمكانية إيجاد (*g-1*) عامود غير صفري بحيث (*g*) هي عدد المتغيــرات الداخليــة وبالتالي تكون المعادلة محددة.

**2. مشكلة العلاقة الآنية والارتباط التسلسلي بين المتغيرات (Simultaneity Problem):**

تكون طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كفؤة في نتائج التقدير إذا لــم تكــن هناك علاقة آنية بين متغيرات النموذج المراد تقديره. أما العلاقة الآنية في النماذج الكلية فإن بعض متغيراتها الداخلية ترتبط عادة بحد الخطأ (Error term) ، ومنها تأتي فكرة اســتخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS). وهذه الطريقة في التقدير تستخدم جميــع المتغيرات الخارجية في النموذج كمتغيرات وسيطة، أي أن تطبيقها في النماذج الكبيــرة قــد يواجه مشكلة كون عدد المتغيرات المستخدمة كمتغيرات وسيطة قد يفوق عدد البيانات. غيــر أن النموذج الذي ستقوم هذه الدراسة بتقديره يحتوي على ثلاثة عشر (13) متغيــراً خارجيــاً فقط، لكن النماذج الآنية ومنها النموذج المستخدم هنا يحتوي على متغيرات داخلية بفترة إبطاء واحدة، وبالتالي قد يحتوي على ارتباط تسلسلي بنيوي يصبح جزءاً منها، وهي مــشكلة قــد يصعب تجنبها في مثل هذه النماذج.

ولكل ما سبق، سوف يتم استخدام طريقة المربعات على مــرحلتين (2SLS)، وهــي طريقة لتقدير النماذج التي تحتوي على معادلات آنية، حيث تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبــار العلاقة الآنية بين المعادلات جميعها وتعتبرها غير مستقلة عن بعضها بعضاً، لذا فهــي مــن أكثر طرق التقدير كفاءة، وهي طريقة تعطي نتائج أكثر دقة إذا تمّ توصيف النموذج المستخدم في الدراسة جيداً (Gujarati, 1995).

**3. استقرار السلاسل الزمنية:**

تعاني معظم بيانات السلاسل الزمنية من مشكلة عدم الاستقرار الذي يشير إلى أن الوسط والتباين هما متغيران عبر الزمن (Maddala, 1998)، وبالتالي فإن الانحدار المقدر في هذه الحالة يكون زائفاً (Spurious). وستقوم هذه الدراسة بالتأكد من مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية التي تستخدم فيها. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقات الآنية طويلة الأمد بين المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمثلها النموذج القياسي، وبالتالي فإن تقدير البيانات على الفرق الأول للسلاسل الزمنية سوف يؤدي إلى فقدان العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، كما أنه لا يمكننا ذلك لأن جانب العرض من النموذج القياسي هو بالصيغة اللوغارتيمية وهو

ما يتعذر استخدامه حينما تكون بعض الفروقات سالبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعذر بديل يبقى على العلاقة طويلة الأمد في حالة النماذج القياسية الآنية، مثل طريقة تصحيح الأخطاء (Error Correction Mechanism) التي تهدف إلى حل مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية من خلال إضافتها لمتغير معين في معادلة تصحيح الخطأ ليعبر عن العلاقة طويلة الأمد.

### 1-7 مصادر البيانات:

تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي على البيانات الثانوية المنشورة في مصادر محددة، أو تلك غير المنشورة ومصدرها الدوائر الرسمية، مثل وزارة العمل، ودائرة الإحصاءات العامة، والبنك المركزي الأردني، وصندوق النقد الدولي من خلال نشراته الاقتصادية وخاصة التقارير السنوية الخاصة بـ (International Financial Statistics)، حيث أنَّ معظم البيانات المستخدمة في هذه الدراسة كانت بيانات سلسلة زمنية، وقد تعذر على الباحث الحصول على بعض البيانات اللازمة لإجراء الدراسة، وذلك لعدم توافرها أصلاً في أي مصدر، وخاصة أعداد العمالة الأردنية في الخارج، وتحديداً بعد عام 1987.

### 1-8 تسلسل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول مترابطة، يتناول الأول منها – وكان مقدمة للدراسة –، أهداف الدراسة وأهميتها ومشكلتها وفرضياتها ومنهجيتها وتسلسلها. ويتناول الفصل الثاني المراجعة الأدبية لموضوع هجرة العمل، ونماذجها، وعلاقتها بسوق العمل، والنتائج المترتبة على هجرة العمالة سواء أكانت خارجة أم داخلة. وفي الجزء الأخير منه، يتعرض الفصل الثاني إلى الدراسات السابقة عن الموضوع. بينما يعطي الفصل الثالث تحليلاً لواقع سوق العمل في الأردن من حيث الخصائص، والتغيرات الهيكلية فيه. أما الفصل الرابع، فيستعرض هجرة العمالة من الأردن واليها، من حيث الخصائص، والتحويلات، وآثار العمالة الوافدة وتحويلاتها، وكذلك تحويلات الأردنيين في الخارج على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. في حين يحاول الفصل الخامس قياس الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة، وذلك من خلال تقدير النموذج القياسي الذي تمَّ بناؤه لهذه الغاية، وتم فيه حساب المرونات طويلة الأمد لأثر هجرة العمالة وتحويلاتها على المتغيرات الداخلية في النموذج. وأخيراً يستعرض الفصل السادس نتائج الدراسة وتوصياتها.

# الفصـــــــل الثــاني

# المراجعـــــــة الأدبيـــــــــــة

# الفصل الثاني

# المراجعة الأدبية

## 2-1 مقدمة:

يعتبر موضوع الهجرة من المواضيع ذات الصلة المباشرة بقضايا التنمية الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل وتبعاته المختلفة، حيث رأى كثير من الاقتصاديين في تحرير هجرة العمالة فوائد عديدة لا تقل عن فوائد تحرير انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات (De New & Zimmermann, 1993) ، غير أن آخرين ينظرون إلى هجرة العمالة على أنها عامل مزاحمة للعمالة الوطنية ا لتي تحرم في ظل تحرير الهجرة من الحصول على الوظائف داخل بلدها (Jones & Smith)، وقد تطرقت بعض الدراسات إلى الآثار الاقتصادية للهجرة الوافدة (Thomas-Hope, 1994) إلى بريطانيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أشارت هذه الدراسة إلى أن المهاجرين يتمركزون في نشاطات اقتصادية لا تتطلب عمالة ماهرة وبمواقع متدنية وخاصة في قطاعات صناعة الملابس والنسيج وخدمات النقل والمستشفيات والفنادق وسبك المعادن، حيث تدني الأجور المدفوعة لهم في هذه القطاعات وطول ساعات العمل، وهم عادة يتأثرون بالتقلبات الاقتصادية بدرجة اقل من المواطنين الأصليين.

لكن مسألة وجود نظرية شاملة للهجرة الدولية لا يزال محل نقاش وغير محسوم للآن، وبرغم وجود كم هائل من المساهمات النظرية هنا أو هناك في هذا الخصوص، إلا أن الحاجة تدعو إلى نظرية تتعرض وتعالج جميع مظاهر الهجرة ونماذجها. أما علاقة الهجرة مع التنمية فعادة ما يتم مناقشته في سياقين مختلفين، يأخذ الأول التنمية أو التخلف كسبب للهجرة بينما يجعلهما الثاني نتيجة للهجرة، وبغض النظر عن السبب والنتيجة فالمهم هنا هو الدوافع الاقتصادية للهجرة، حيث تمّ حصرها في أربعة مجموعات (Massey et al. 1993) على النحو التالي:

1. النموذج النيوكلاسيكي (Neoclassical Economic Model) ويركز على فروق الأجور والبطالة بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة وكذلك على تكاليف الهجرة، ويعتبر أن حركات الهجرة قرار فردي يهدف منه المهاجر إلى تعظيم دخله.

2. نموذج اقتصاديات الهجرة الجديد (New Economics of Migration Model) ويأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار ظروف الأسواق كافة وليس سوق العمل لوحده، ويرى أن الهجرة هي قرار للأسرة وليس للفرد وحده.
3. نموذج النظرية الثنائية لسوق العمل (Dual Labor Market Theory).
4. نظرية النظام العالمي (World System Theory) حيث يتجاهل النموذجان الأخيران دوافع الهجرة على المستوى الجزئي وهي المتعلقة بالفرد أو بالأسرة، ولكنهما يعزوانها إلى قوى تؤثر في أسواق العمل من خلال مستويات أعلى ضمن أبعاد دولية.

وما يجمع هذه النماذج أنها تعتبر الهجرة الدولية مجرد أفراد طموحين يرغبون في كسب دخل أعلى مما كان عليه في بلدهم الأصلي، بسبب فروق الأجور بين أسواق العمل. وقد عزا كثيرون أن الهجرة من الجنوب إلى الشمال إنما تحدث بسبب التخلف الاقتصادي الذي تشهده دول الجنوب وما يرافقه من معدلات البطالة المرتفعة وتفاوت مستويات الدخول والمعيشة بشكل بيّن مقارنة بدول الشمال، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وفقر الحكومات التي تحكم هناك (Hammar, 1995).

ويفرق آخرون بين اتجاهين للعلاقة بين التنمية والهجرة، هما: التوازني الذي تبناه الفكر الكلاسيكي الحديث، والهيكلي (الاعتمادي) (Structural or Dependency).

**1. الكلاسيكيون الجدد (Neoclassical Theory):**

ويركزون على نماذج التوازن التي تتعامل مع الهجرة كخيار عقلاني اقتصادي، حيث يسعى الأفراد إلى تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال بحثهم عن أجور أعلى خارج بلدهم، من خلال استغلالهم للمعلومات المتوفرة واستخدامها بعقلانية، وذلك بالمواءمة بين المنافع والتكاليف الخاصة بالمناطق التي يفكرون بالهجرة إليها، وبالتالي فهم يهاجرون إلى المكان الذي يحقق لهم أقصى منفعة بأقل تكلفة ممكنة، وهذه العملية تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد بين المناطق المختلفة بما يفيد المنطقتين مرسلة المهاجرين ومستقبلتهم من خلال حوالاتهم ومن خلال عنصر العمل نفسه (Todaro, 1969)، وقد وُجهت لهذا الطرح انتقادات لعدم ثبوته تجريبياً ولأنه لم يأخذ بالحسبان العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى الهجرة وتنظمها.

**2. النظرية الهيكلية (The Structural Theory):**

وقد تعدت هذه النظرية التركيز على سلوك الفرد إلى التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، وأبدت اهتماماً متزايداً بالأبعاد الاجتماعية ا لكلية (Macro- Social) للهجرة وبعيداً عن الأبعاد الجزئية للموضوع. وتعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي مكون لعملية تراكم رأس المال تتولد من أجل تعزيز وتقوية الاقتصادات المتقدمة وتنتهي إلى هدم الاقتصادات النامية، وبالتالي فإن النتيجة طويلة الأمد لا تؤدي إلى إعادة التوازن بين الاقتصادات غير المتكافئة، بل إلى تأكيد تبعية المجتمعات المحيطة (Periphery Societies) للمجتمعات المركزية (Core Societies)، وبالتالي فإن قرار الهجرة بعيد هنا عن حرية الاختيار وعقلانية بتعظيم المكاسب والأرباح، بل هو قرار قسري بسبب محدودية البدائل على المستوى المحلي بالنسبة لمن يرغب في الهجرة (Rahman, 2000). ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، أظهرت الإحصائيات أن هناك ثمة تأثيرات إيجابية للهجرة الدولية إليها وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يزيد ا لمهاجرون من العائد على رأس المال، في حين أن لهم تأثيرات قليلة على أجور الآخرين، وعادة ما يكون لدى المهاجرين قدرة على خلق وظائف مناسبة لهم هناك (Papademetriou, 1994).

## 2-2 الهجرة وسوق العمل:

يعتقد الكثيرون أن سوق العمل في أي بلد يتأثر كثيراً من الهجرة الوافدة إليه، حيث ينطبع في الأذهان اعتقاد مفاده أن الهجرة تؤدي إلى زيادة عرض العمالة وتؤثر على معدلات البطالة وعلى مزاحمة الوافدين الجدد لسوق العمل للمواطنين الذين ينتظرون الحصول على فرص عمل، وبالتالي التخوف من أن تكون العمالة الوافدة إحلالية للعمالة الوطنية. ويؤخذ على هذه النظرة أن للهجرة آثاراً إيجابية من خلال زيادة الطلب والإنفاق على السلع والخدمات والتي تزيد بدورها الطلب على العمالة، من أجل إنتاج ما يقابل الزيادة في طلب هذه السلع والخدمات، بمعنى أن المهاجرين يؤثرون في جانب العرض من خلال التأثير في حجم القوى العاملة في البلد المستقبل لهم، مثلما يعتبرون مستهلكين. يُضاف إلى ذلك أن بعضاً من المهاجرين يجلبون معهم رؤوس الأموال ويقيمون استثمارات أجنبية في البلد المضيف (Withers, 2003)، لكنه من الصعوبة بمكان إمكانية فصل أثر الهجرة قطاعياً بسبب اختلاف الخصائص الإثنية لدى المجموعات المهاجرة عن الأثر الناجم بسبب التمييز في أسواق العمل، غير أن المهاجرين عادة ما يفيدون من عملية الهجرة من خلال تحسّن مستوى

الرفاه لديهم، فمثلاً كان يدفع للمهاجرين البيض إلى المملكة المتحدة أجوراً أعلى مما يدفع لنظرائهم من الأقليات الإثنية سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، غير أن هذا يكون أكثر وضوحاً بالنسبة للرجال، حيث وصل الفرق في الأجور إلى حوالي 40% في حالة العمال الذكور من بنغلادش (Kleinman, 2003) وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأدبيات المتعلقة بآثار الهجرة على أسواق العمل داخلها وفي الدول المحيطة لم تحسم فرضية أن العمالة المهاجرة للولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تخفيض مستويات الأجور الكلية، كما أن الدراسات المتعلقة بأسواق العمل في المناطق الحضرية أكدت على أن للهجرة أثراً ضئيلاً على ما يكسبه العمال الأمريكيون وعلى ظروف توظيفهم (U.S.Department of Labor, 1989).

وفي استراليا فقد أجريت دراسات عديدة عن علاقة سوق العمل مع العمالة المهاجرة إلى استراليا، ولم تبيّن هذه الدراسات أن هناك ارتباطاً بين تزايد معدلات البطالة وبين تدفق القادمين الجدد، غير أنها أقرت بأن إثبات وجود هذه العلاقة أو نفيها يحتاج إلى فاصل زمني، كما أن آثار الإنفاق قد تتوزع بشكل غير عادل على التوظيف المحتمل للسكان المقيمين، وفي هذا الخصوص أشار شابمان وكوب–كلارك (Chapman and Cobb-Clark, 1999) إلى وجود فوائد حقيقية للمتعطلين من السكان الأصليين في استراليا عندما تترافق الهجرة مع تحويلات رأس المال. ويمكن للآثار السلبية لهجرة العمالة على معدلات البطالة في البلد المضيف أن تتلاشى إذا حدثت تعديلات في سوق العمل من خلال التغير في الأجور (Withers, 2003)، وبالتالي فإن حالة عدم التوازن في كل من العرض والطلب سوف تُفضي إلى بطالة بقدر ما تسبب فروقاً في الأجور، فعندما تنخفض الأجور يتضرر العمال المحليون أكثر من العمال الوافدين، وخاصة في أسواق العمال غير المنظمة (Less Regulate)، أما في أسواق العمل المنظمة (Highly Regulated) فإن فرض حد أدنى للأجور أدى تاريخياً ومنذ فرضه في القرن التاسع عشر في أستراليا إلى قدرة محدودة على تخفيض الأجور، وفي حين أن هجرة العمالة أدت إلى تحفيز التضخم و تخفيض الأجور الحقيقية (Norman, 1985).

ويمكن القول بأن حصيلة مكاسب المهاجر من هجرته ومدى تأثيره على سوق العمل تتأثر بالعوامل التالية:

1. ارتفاع مستوى التعليم لدى المهاجر وإتقانه للغة الدولة المضيفة، وهو يؤثر إيجابياً على إمكانية حصوله على عمل وفي زيادة مشاركته الاقتصادية.

2. مستوى المؤهلات والمتطلبات التي يحتاجها سوق العمل في البلد المضيف، ومدى احتياجاته من القوى العاملة ومواصفاتها المطلوبة، وعادة ما تكون هذه المتطلبات أعلى مستوى في الدول الصناعية (المرغوبة من قبل المهاجرين) عنها في الدول المرسلة، وخاصة من الدول النامية التي تتصف غالباً بعوامل التخلف الاقتصادي من فقر وبطالة وارتفاع معدلات النمو السكاني وغيرها.
3. وجود اختلافات في معدلات التوظيف والمشاركة، وهي تؤدي تدريجياً إلى إنقاص مدة إقامة العمال الوافدين، فعندما تقل احتمالية حصول المهاجر على عمل وخاصة في ظل وجود تمييز في الأجور قد يؤدي ذلك إلى هجرة معاكسة إلى بلده الأصلي.

وفيما يخص معدلات الأجور الخاصة بالعمال الموجودين في وظائفهم، تشير النظرية إلى وجود آثار سلبية للهجرة على نوعية محددة من العمال، حيث أن هجرة العمال المهرة تؤثر على أجور العمال المهرة الذين هم على رأس عملهم أصلاً، وبالمقابل تؤثر هجرة العمال غير المهرة على نظرائهم الموجودين في وظائفهم (Kleinman, 2003)، وهذا يشير إلى أن أثر الهجرة على الأجور في سوق العمل مرتبط بوجود فصل لهذه السوق استناداً إلى المؤهلات العلمية التي يحملها العمال المهاجرون أو إلى المجموعات المهنية التي ينتمون إليها، وهي تعكس بمجموعها مستويات الأجور الخاصة بهم، والتي تتحدد أيضاً بمدى حاجة سوق العمل إلى عمالة وافدة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولمختلف المجموعات المهنية.

## 2-3 نماذج الهجرة الدولية:

**1. النموذج الكلاسيكي: الباب المفتوح: The Open Door and the Classical Model**

وهو أول النماذج الخاصة بالهجرة الدولية، كان مقصوراً فيما مضى على فئات محددة من المهاجرين المهرة والاختصاصيين، لكنه امتد فيما بعد على غيرهم، يرى النموذج بضرورة قبول الدول لكل المهاجرين إليها أياً كان نوعهم أو عددهم، يأخذ بعين الاعتبار مبادئ المساواة والإنسانية والحرية المدنية، إضافة للالتزام بتحرير آلية الأسواق في تحقيق توزيع أمثل للموارد في العالم كله، غير أن تسارع الفروقات بين الشمال والجنوب خلق موجات هجرة كبيرة بينهما. يستند النموذج إلى تصورات الفكر الكلاسيكي في أن الهجرة الدولية إلى بلد ما تؤدي إلى زيادة سكانه وخاصة في ظل سياسية فتح الباب للمهاجرين، مما

يؤدي إلى تأزم في ندرة الموارد ويؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية وارتفاع مستويات الريع.

**2. نموذج النيو كلاسيكيين الوطنيين: الباب المغلق:**

**The Closed Door and Nationalistic Neoclassicism**:

يُعدّ هذا النموذج نسخة وطنية صرفة للاقتصاد النيو كلاسيكي الذي يغلق الباب أمام العمالة الأجنبية، بينما يفضل أن يكون السوق ضمن حدود دولة منيعة تنشد رفاهها الاجتماعي ضمن إطار وطني وليس دولي. ويرى النموذج في ذلك حفاظاً على الثقافة الوطنية، وضبطاً للتزايد السكاني، ويحمي العمالة الوطنية من منافسة العمالة الوافدة من حيث مستويات الأجور وظروف العمل واستخدام الخدمات المختلفة، وهي بمجموعها إجراءات وقائية، ويرى رواد هذا الاتجاه أن مسألة هجرة ا لعمالة تنضوي تحت تحليل أمثلية باريتو (Pareto Optimality) للرفاه، الذي لا يمكن أن يزيد بالنسبة للمهاجر إلا على حساب المواطن المقيم، حيث تؤدي الهجرة إلى انخفاض مستويات الدخل الفردي في البلد المستقبل بسبب زيادة عدد السكان الناجم عن الهجرة إليه. غير أن هذا لا يمثل الواقع وخاصة إذا كانت الأجور غير مرنة والموارد الاقتصادية غير موظفة بشكل كامل، وعندما تكون البلد المستقبل لا تتوفر فيها أصلاً فرص عمل دائمة على المستويات الكلية أو الجزئية، أو في ظل غياب أي توقع لتقدم تكنولوجي محتمل.

**3. نماذج التنمية والحجب: The Retaining Door and Developmental Models**

إن المهمة الأساسية في هذه النماذج هي مدى تحفيز الهجرة للتنمية الاقتصادية في الدول الأقل تطوراً (Less Developed Countries)، حيث يهاجر منها الأفراد عادة هرباً من الفقر والبطالة. وتختلف النماذج بشكل كبير في تشخيص محرك النمو الاقتصادي، حيث أن هناك اعتقاداً أن التنمية الاقتصادية غالباً ما تعمل سريعاً على امتصاص الفائض الكبير في عرض العمل الناجم عن الهجرة الوافدة إلى الدول، ويحول دون الهجرة منها إلى الخارج. ترى هذه النماذج أن عملية التنمية الاقتصادية هي مسألة تسير بالتدريج وببطء، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي لا تتجاوز 5% سنوياً خلال فترة طويلة وقد تصل في أحسن أحوالها إلى 8%، وتستلزم التنمية أساليب إنتاجية مكثفة لعنصر رأس المال، مما يجعل زيادة الإنتاج تزيد بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في التوظيف، وهذا سيؤدي إلى تدمير كثير من الوظائف، بينما تزيد عدد ساعات العمل المنتج بواقع 2% الى 3% سنوياً يُضاف إلى ذلك أن حجم

السكان ينمو بمعدلات لا تقل عن معدلات نمو القوى العاملة، وبالتالي سيبقى فائض القوى العاملة عند مستواه أو يزيد، وربما تكون الحالة المكسيكية شاهداً على ذلك حين ترافق تزايد معدلات البطالة فيها مع نمو كبير في الناتج القومي الإجمالي. أما في المدى الطويل فإن التنمية سوف تجفف فائض العمالة وتزيد الأجور وبالتالي تحسين شروط التجارة في هذه الدول (Lewis, 1978).

**4. نموذج الإمبريالية:**

**No Doors-Demolish the House: The Imperialism Model:**

تعود أصول أفكار هذا النموذج إلى الأفكار الماركسية-اللينية، بأن الطبقة الرأسمالية تستقدم العمالة رخيصة الأجر من الخارج من أجل تقويض تنظيمات العمال أو أية نشاطات ثورية لهم، وفي نفس الوقت، فإن استمرار استيراد الدول لرأس المال والمشاريع من الخارج وخاصة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، يعتبر وسائل تأخذ فوائد غير متكافئة من العمالة الرخيصة (إنتاج منتجات رخيصة يمكن دخولها بسهولة لهذه الدول)، في حين يتزامن هذا مع استبدال كثير من العمال الوطنيين بعمالة وافدة، فتصبح بذلك العمالة الوطنية عرضة للهجرة للخارج وجاهزة لها (حلقة مفرغة مغلقة).

ومن أهم الطروحات التي جاء بها هذا النموذج هو ازدياد اعتبار العمل (العمال) كسلعة (Increasing Commodification of Labor)، ويرى النموذج أن وجهة النظر هذه تقودها "شعوب المركز" على اقتصاد وسياسات "شعوب الأطراف" (Periphery Nations)، مما يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي لدى الشعوب الرأسمالية ويؤدي إلى توسع القطاع الثانوي (Secondary Sector) ويزيد متطلبات العمالة المستوردة.

**5. سياسة الحجب وجماعات الضغط:**

**The Screen Door and Pressure-Group Economics:**

تتبنى الدول متوسطة ا لنمو MDCs سياسات هجرة معتدلة ما بين سياستي المنع والباب المفتوح، وهي سياسة تسمح بقبول أعداد محددة من المهاجرين ومن فئات بعينها، وذلك من خلال استخدام وسائل كنظام الحصص والتفضيلات (Quota and Preference) المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية، أو نظام النقاط المعمول به في كندا، أو برامج العمالة الوافدة الذي تتبعه أوروبا الغربية، ويعتبر هذا النظام (النموذج) خليطاً تتحدد فيه

الهجرة اقتصادياً بخطة استراتيجية تنفذها جماعات ضغط أكثر من كونها خطة منظمة من التفاعلات السياسية، أو تلك الخاصة بالسوق المتعلقتين بمجمل القوى العاملة أو السكان (Olson, 1982). ويكون سوق العمل فيه فصل (Segregation) ما بين العمالة الوطنية وبين العمالة الوافدة رخيصة الأجر، والتي لا تؤثر عادة على مجمل سوق العمل، بسبب انخراطها في العمل في قطاعات متدنية المستوى، وبالتالي تعد من قبل الاتحادات العمالية غير منافسة (مزاحمة) للعمالة الوطنية، وحجتها في ذلك أن سوق العمل لا يتصف بتحرير الطلب عليه، حيث أن تحديث الوظائف متدنية المستوى (Low-Level Jobs) سوف يتجاهل القوى الاقتصادية التي تتجه إلى إبقاء أجور هذه الوظائف منخفضة، ويتعزز هذا التجاهل من خلال إحجام العمالة الوطنية عن العمل في هذه الوظائف، وخاصة أنهم يستطيعون الحصول على مصادر دعم أخرى.

وتعدّ هذه السياسة في الغالب نتاجاً لتفاعل مصالح جهات مختلفة، كالعمال البارزين واتحادات العمال، وهما جهتان يختلفان عادة حول موضوع الهجرة بشكل عام، غير أنهما من الممكن الخوض في تفاصيل المجموعات المهاجرة كاللاجئين السياسيين مثلاً، أو في تأسيس التنظيمات الإثنية التي يكون لديها اتجاهات مع هجرة بعض المجموعات وأخرى ضد هجرة مجموعات أخرى (Ruebens, 1983).

## 2-4 هجرة راس المال البشري:

يستخدم عادة نموذج راس المال البشري لتوضيح كيفية الانتقال الاختياري للقوى العاملة، وتوقع انتقالها مستقبلاً حيث يعتبر هذا النموذج ان هذا الانتقال استثمارا، لان العامل يتحمل تكاليف الهجرة في مرحلة مبكرة من حياته، وانه سيحقق عوائد اكبر في فترات لاحقة. وبالتالي فان العائد المتوقع على الاستثمار في راس المال البشري يكمن في الاستثمار في الهجرة لاسواق أخرى أو في البحث عن عمل، ويتمثل هذا العائد في زيادة الدخل من العمل، وزيادة الاشباع الذي يحصل عليه العامل المهاجر جراء طول حياة الفرد نسبياً، لأن هجرة العمالة تكون بزخم اكبر لدى صغار السن. وبموجب هذا التحليل فإن العامل يأخذ قراره بتغيير عمله أو بالهجرة إذا فاقت القيمة الحالية للمنافع الناجمة عن هذه الهجرة تكاليفها المادية والنفسية.

وتتحدد القيمة الحالية للمنافع الحالية الصافية( Net present value) بالمنافع الناتجة عن العمل الجديد، منقوصا منها المنافع التي كان يحصل عليها العامل في عمله قبل هجرته،

مخصومة بسعر الخصم السائد، ومن ثم طرح تكاليف الانتقال المباشرة وغير المباشرة للهجرة من الناتج، وهذه التكاليف انما تشكل المنفعة المفقودة بالانتقال، ويمكن صياغة ذلـك رياضـياً على النحو التالي:-

$$NPV = \sum_{t=1}^{T} \frac{B_{jt} - B_{0t}}{(1+r)^n} - C$$

حيث تشير:

NPV الى القيمة الحالية للمنافع الصافية من عملية الهجرة.

$B_{jt}$ الى المنفعة الناتجة عن العمل الجديد (j) في السنة (t)

$B_{ot}$ الى المنفعة الناتجة عن العمل القديم (0) في السنة (t)

T الى عدد السنوات المتوقع للعامل البقاء بها في عمله الجديد (j)

r الى معدل الخصم

C الى القيمة الحالية لتكاليف المباشرة وغير المباشرة من هجرة العامل.

اي ان المنفعة الصافية لهجرة العمالة تزيد كلمات زادت المنفعة المتحصل عليها مـن العمل الجديد، وكلما كان العامل غير راض عن عمله الحالي، وكـذلك كلمـا زادت الفتـرة المتوقعة لهجرته وبقائه في عمله الجديد.

## 5-2 النتائج المترتبة على هجرة العمالة:

### 1- الهجرة الخارجة Labor Emigration

في هذه الحالة تفقد الدولة جزءا مهما من مواردها الانتاجية يتمثل بعنصر العمل، وما يتبقى من هذه الموارد سوف يحرم من الفوائض المتمثلة بالفرق بين الانتاج الكلي وما يـدفع من اجور، حيث كان المهاجرون الى الخارج ينتجون هذه الفوائض، وبعد هجرتهم قد تـستفيد بعض المجموعات المنافسة لهم التي تظل مقيمة داخل الدولة، غير انه وبشكل عام يقل الدخل الاجمالي لأولئك المقيمين الا في حالتين(Ehrenberg and Smith, 1991).

أ- اذا كان المهاجر من الدولة من اصحاب رؤوس الاموال ومنعته دولته من إخراجهـا، وبالتالي فإن المقيمين سوف يفيدون من زيادة نسبة رأس المال الى العمل جراء ذلك. وفي كثير من الاحيان لا تستطيع الدول ممارسة عملية المنع وخاصة تلـك المتعلقـة بهجرة من يحملون قدراً كبيراً من رأس المال البشري كالأطباء مثلاً، حيـث يرحـل

معهم، فتضطر الدولة والمقيمون الى الاستثمار في برامج التدريب لإحلال اولئك المهاجرين.

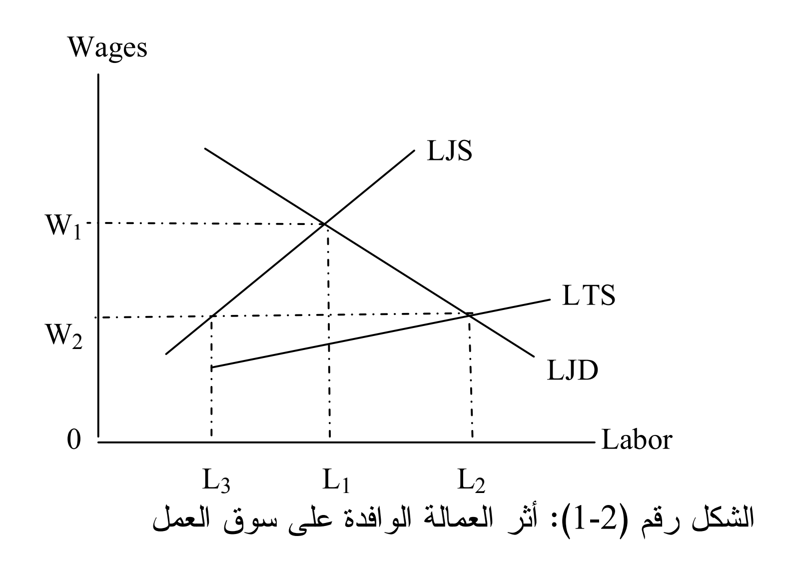
ب- وفي الدول التي تتصف اسواق العمل فيها بوجود فائض مزمن في العمالة، ولعل الحالة المصرية مثال على ذلك، يسود الإعتقاد بأن عرض العمل في الدول الكبيرة يفوق بكثير الطلب عليه، مما يدفع بالأجور التوازنية نحو الأنخفاض كثيراً عن أدنى أجر يمكن ان يقبله المجتمع، والذي لا يكاد يصل الى حد الكفاف، فإذا ما قررت الحكومة دفع الحد الأدنى للأجور تسبب ذلك في خلق فائض في العمالة، فإذا ما هاجرت صب ذلك في مصلحة الدولة، لأن هولاء العمال لم يكونوا ينتجون شيئاً، وكانت تنفق عليهم من المدفوعات المحولة من الأخرين، أي أن هجرة جزء من العمالة الوطنية تفيد المقيمين.

كما ان فائض العمل قد ينشأ في البلدان الأقل نموا بسبب الاجور المرتفعة التي تدفعها الصناعات في القطاع الحضري، وهذا يُغري العمالة الاجنبية عالية المهارة للوفود، فإذا كان القانون يُلزم المنشآت بدفع نفس الاجر للعمالة الوطنية، ينشأ الفائض بسبب تدفق المهاجرين الى المدن، فإذا لم تسمح الدولة بإنخفاض أجور العمال الوطنيين الى مستوى التوازن تصبح الهجرة الى الخارج احد الحلول البديلة لحل مشكلة الفائض من العمال المتعطلين.

**2- الهجرة الوافدة Labor Immigration**

ينظر كثيرون الى العمالة الوافدة على أنها عنصر مزاحمة للعمالة الوطنية، غير أن أخرين يرون فيها إيجابيات تتمثل بقدرتها ورغبتها في القيام بالعديد من الأعمال التي تعزف العمالة الوطنية عنها، إما بسبب طبيعتها الصعبة أو لعدم معرفتها بها. وتؤثر هجرة العمالة الى اي بلد الى الضغط على مستويات الأجور للإنخفاض بسبب تأثيرها على عرض العمل بالزيادة، وبالنظر الى الشكل رقم (2-1)، فإذا ما افترضنا أن عرض العمالة الوطنية هو LJS والطلب عليها هو LJD، فإن التوازن يكون عند عدد عمال يساوي $L_1$ ومستوى اجور يساوي $W_1$. وبافتراض وجود هجرة عمالية الى هذا البلد فإن عرض العمل فيه سوف يزيد وينتقل منحناه الى اليمين ولكن ليس بشكل موازٍ لمنحنى العرض الأصلي الخاص بالعمالة الوطنية، فمنحنى العرض الجديد عادة ما يكون أكثر إنبساطاً (Flater)، لأن العمالة الوافدة تستجيب الى الأجور بصورة أكبر بشكل عام وفي المهن غير المرغوبة من قبل العمالة الوطنية بشكل خاص، وبالتالي يصبح منحنى عرض العمل الكلي للعمالة الوطنية والوافدة LTS، ويتحدد

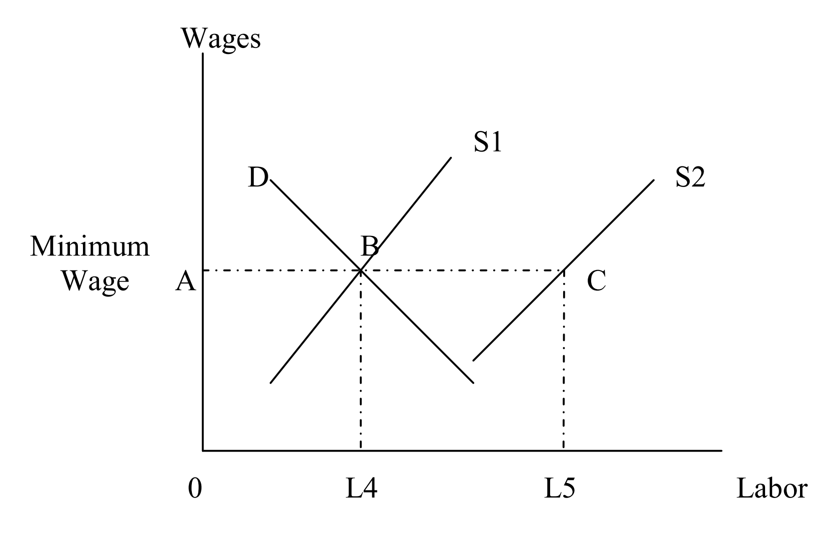
التوازن من جديد عند مستوى عمالة يساوي $L_2$ ومستوى أجور يساوي $W_2$ ، ولـــذلك فـــإن الأجور سوف تنخفض إلى $W_2$ بعكس عدد العمال الذي سيرتفع الى $L_2$.




الشكل رقم (2-1): أثر العمالة الوافدة على سوق العمل

وبافتراض أن التحليل السابق يتحدث عن مهنة او خدمة محددة، فإن العمال الوافــدين الــذين يرغبون في العمل هنا أكثر من العمال الوطنيين الذين يكون عددهم عند مستوى الأجور $W_2$ هو $L_3$، في حين أن باقي كمية عرض العمل المتمثلة بالمسافة $L_3L_2$ فهو يمثل العمالة الوافدة.

كما ان عملية الاستغناء عن العمالة الوافدة لأي سبب سوف يؤدي إلى زيـــادة عـــدد العمال الوطنيين من $L_3$ الى $L_1$ وسوف ترتفع الأجور تباعاً إلى $W_1$، وهذا سوف لن يزيـــد عدد العمال الوطنيين بنفس النسبة، وقد يحدث هذا في حالة واحدة وهي وجـــود حـــد أدنـــى للأجور وهو ما يفرض وجود فائض في العمالة الموجودة. يوضـــح الـــشكل رقـــم (2-2) أن منحنى عرض العمالة الوطنية هو $ABS_1$ ومنحنى العرض الكلي للعمالة الوطنية والوافدة هو $ACS_2$، ويؤدي العرض الكلي الى وجود فائض في العرض بمقدار $L_4L_5$ بـــسبب الأجـــور المرتفعة المفروضة من قبل الحكومة، وبالتالي فإن الكمية $OL_4$ من مجموع $OL_5$ من العمالة ترغب في العمل عند هذا الحد الادنى من الأجور وتجد عملا بالفعل، وما تبقى ممثلا بكميـــة العمل $L_4L_5$ لاتجد عملا، حيث ان جزءاً ممن لا يجدون عملا هم عمال وافدون تم الاستغناء عنهم، وهذا سيؤدي الى زيادة عدد العمال الوطنين. من هنا فإن منحنى الطلب على العمالة D يمكنه أن يتقاطع مع منحنى العرض على العمالة $S_1$ عند النقطة B أو قبلها منعـــا لإرتفـــاع الأجور بعد الهجرة المعاكسة للعمالة الوافدة.




الشكل الرقم(2-2): أثر الاستغناء عن العمالة الوافدة

مما سبق لا يمكن الجزم والتعميم بأن العمالة الوافدة ضارة للعمالة الوطنية أو للاقتصاد الوطني وذلك للأسباب التالية (عرب، 1994):

1- ان انخفاض اجور العمالة الوافدة يؤدي الى استفادة المنتجين الذين يستخدمون العمل عنصرا انتاجيا رئيسا، وحيث ان مستوى الاجور قد انخفض وزاد معه عدد العمال فإن السلع والخدمات المنتجة من هذه العمالة سوف تزيد وسوف تنخفض اسعارها.

2- ان العمال الوافدين للعمل في مهن غير مرغوبة من قبل العمالة الوطنية قد يحققون ارباحا جراء ذلك يمكنها ان ترتفع في المدى القصير، مما يشجع العمال الوطنيين للانخراط في هذه المهن. اما بالنسبة لهذه الارباح فتزول في المدى القصير.

3- ان العمال الوافدين ينفقون جزءاً من دخولهم داخل البلد الذي يعملون فيه، وهذا يساعد على زيادة الطلب، ويخلق فرص عمل اضافية في الاقتصاد الوطني، ويؤدي ايضا الى ارتفاع معدلات الاجور لذوي المهارات بشكل خاص.

وبشكل عام يمكن القول بان دخل العمالة الوطنية سوف يزيد مع زيادة العمالة الوافدة مادام العامل الوافد يحصل على اجر يعادل قيمة إنتاجيته الحديّة.

**2-6 الدراســـــات السابقة:**

إن هجرة العمالة بشكل عام ودورها في الاقتصاد الأردني كانت مدار بحث ودراســة بعض الباحثين لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وسأورد بعضها.

فقد هدفت إحدى الدراسات (زغلول، 1984) إلى تبيان تــأثير تحــويلات الأردنيــين العاملين في الخارج على ميزان المدفوعات الأردني وعلى الاحتياطات من العملات الأجنبية، وكذلك إلى تبيان دور تحويلات هؤلاء العــاملين علـــى الاســـتثمار والاســتهلاك والأســعار والأجور. وبيّنت نتائج الدراسة أن زيادة التحويلات بمقدار 1% سوف يــؤدي إلـــى زيـــادة الاستثمار بمقدار 0.52% بافتراض ثبات العوامل الأخرى. كما تبيّن وجود ارتباط كبير بين التحويلات وكل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والمستوردات من السلع الاستهلاكية حيث بلغ معاملا الارتباط 0.952 و 0.956 على الترتيب. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن للتحــويلات دورا أساسيا في توليد العديد من الضغوط التضخمية في الأردن، في حين كان لها أثر مهم في تمويل العجز في ميزان المدفوعات الأردني، حيث ساهمت في تمويل 41.3% من الفجوة في الميزان التجاري والتي بلغت خلال الفترة (1974 – 1981) ما يزيد على ثلاثــة مليــارات دينار. وأدت كذلك التحويلات إلى زيادة احتياطات المملكة من العملات الــصعبة بعــد عــام 1975 وأصبحت في المركز الثاني في الاحتياطات بعد المساعدات.

وتعرضت دراسة أخرى (Talafha, 1985) لهجرة العمالة الأردنيــة إلـــى الــدول العربية المنتجة للنفط وبالأخص المملكة العربية السعودية، التي استقبلت 80% مــن العمالــة الأردنية المهاجرة خلال الفترة (1970-1981) (وزارة العمــل، 1981). عــزت الدراســة المعدلات المرتفعة لهجرة العمالة الأردنية إلى القرب الجغرافي للمملكة من الــدول العربيــة المنتجة للنفط التي نفذت مشاريع استثمارية كبيرة بعد ارتفــاع أســعار الــنفط بدايــة عقــد السبعينيات في القرن العشرين، لكن هذه الهجرة بدأت بالتناقص منذ عــام 1980. خلــصت الدراسة إلى أن هجرة العمالة الأردنية إلى السعودية تتحدد بشكل رئيسي بالفرق بين الأجــور المدفوعة بين البلدين، وأن مرونة الهجرة الخاصة بفوق الأجور جاءت منخفضة (0.6)، ممــا يشير أن هجرة العمالة الأردنية إلى السعودية ليست عالية المرونة بالنسبة لفروق الدخل. حيث افترضت عدم وجود فروقات ثقافية بين الأردن والسعودية من حقيقة كونهما دولتين عــربيتين إسلاميتين.

وتعد دراسة الجمعية العلمية الملكية (RSS, 1986) حول الآثار الاجتماعية الاقتصادية للعمالة الوافدة إلى الأردن من أولى الدراسات في هذا الخصوص، اعتمدت الدراسة في منهجيتها على استبانة أعدت لهذه الغاية، حيث تمّ السؤال فيها عن استخدامات الحوالات، وتبيّن أن غالبية الحوالات كانت توجه صوب المتطلبات المعاشية للعائلة وخاصة الاستهلاك في السلع المعمرة وغير المعمرة وأن جزءاً بسيطاً منها كان يستخدم في الاستثمار وبشكل رئيسي في العقار والأراضي. أشارت الدراسة إلى أن معظم العمالة الوافدة إلى الأردن هي من العمالة المصرية، وأن جزءاً متواضعاً (4.3%) من هذه العمالة هم من الفنيين المتخصصين، وأن حوالي (62%) من العمالة الوافدة تتمركز في محافظة العاصمة منهم (76%)) يعملون في قطاع الخدمات. كما وجدت الدراسة فرقاً واضحاً في مستويات الأجور المدفوعة للعمالة الوافدة، حيث فاق ما يدفع للعامل الأوروبي ثلاثة أضعاف ما يدفع للعمالة العربية الوافدة التي كانت أقل مهارة من غيرها. وبرغم أن هذه الدراسة لم تتعمق في دراسة وتحليل أثر العمالة الوافدة على المجتمع الأردني، إلا أنها وجدت أثراً سلبياً غير مباشر على ظروف الإقامة والظروف الصحية في الأردن، حيث كان أكثر (72%) من هذه العمالة يقطن في مساكن مزدحمة وأن بعضهم قد جلب معه للأردن أمراضاً معدية.

وفي دراسة أخرى (الشرع، 1988) هدفت إلى تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الأجنبية الوافدة في إربد وذلك في عام 1987، واستندت إلى بطاقات تسجيل العمال الوافدين لدى مكتب عمل اربد، بيّنت نتائج الدراسة أن 74% من مجمل العمال الوافدين يعملون في مهن لا تتطلب مهارات معينة وأن (18%) منهم يعملون في مهن تتطلب مهارات متواضعة. وتبيّن كذلك أن (91%) منهم يحصلون على أجور تساوي 100 دينار شهرياً أو أقل وأن 25% من العمال الوافدين لم يتجاوز تحصيلهم العلمي الشهادة الإعدادية، في حين أن أكثر من ثلثهم كانوا أميين تماماً. استنتجت الدراسة أن العمالة الوافدة على استعداد لقبول مستوى أجور أقل من نظرائهم من الأردنيين، مما يشكل تهديداً حقيقياً لتفاقم مشكلة البطالة. شددت الدراسة على ضرورة ربط مخرجات النظام التعليمي بمتطلبات سوق العمل وخاصة أن حاجة الأردن للعمالة الوافدة تتركز بشكل رئيسي في العمالة غير الماهرة والعمالة الزراعية.

وفي دراسة عن الآثار الاقتصادية الكلية لحوالات العاملين (Quraan, 1988)، هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر حوالات العاملين على النمو الاقتصادي وعلى بعض المتغيرات الكلية من خلال استخدام نموذج اقتصادي كلي، خلصت الدراسة إلى أن النمو المتسارع في

حجم حوالات العاملين في العشرين سنة التي سبقت إجراء الدراسة، كان له دور مهم في دفع النمو الاقتصادي، كما كان لتدفق الحوالات أثر جوهري على الاستهلاك الخاص للسلع غير الغذائية، وعلى المستوردات من السلع الرأسمالية وعلى المستوردات من المواد الخام وعلى مستوردات السلع الوسيطة. كما انتهت الدراسة إلى وجود تأثير مباشر لهذه الحوالات على مؤشر تكاليف الحياة من خلال تأثيرها على عرض النقد والناتج المحلي. وأكدت الدراسة أن جزءاً يسيراً من الحوالات توجه نحو الاستثمار وأن غالبيتها يوجه نحو الطلب على السلع المستوردة والسلع الاستهلاكية وبالتالي فإن أثرها على الناتج المحلي والنمو الطويل الأجل لم يتم استغلاله على الوجه الأمثل. وبسبب الأهمية الكبرى لتحويلات العاملين وأهمية استمرارها، أوصت الدراسة بأن يركز الأردن على تنمية رأس المال البشري لديه وكذلك على نوعيته للحفاظ على ميزته النسبية في المنطقة، وذلك من خلال إقامة برامج التدريب والتعليم والتأهيل التي تستلزم إنفاقاً متزايداً على مراكز البحث لهذا الخصوص. وانتهت الدراسة إلى ضرورة توجيه الأردن لسياساته الاقتصادية الكلية باتجاه تعظيم تدفق الحوالات إليه من الخارج وتقليل خروجها مها وذلك تحقيقاً للاستخدام الأمثل لهذه الحوالات بهدف زيادة فرص العمل للعمالة الوطنية.

وهدفت دراسة سادسة (طلافحة، 1989) إلى تحليل أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني، حيث قدرت الدراسة دالة الإنتاج باستخدام نموذج كوب- دوغلاس (Cobb-Douglas) . وتبيّن أن إنتاجية الدينار المنفق على العامل الأردني أعلى بكثير من إنتاجية الدينار المنفق على العامل الوافد. كما تبيّن إن إمكانية إحلال الأردنيين محل العمال الوافدين كبيرة وتؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن تحويل دينار واحد من الإنفاق على العمالة الوافدة إلى الإنفاق على العمالة الأردنية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.68 من الدينار بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة. وخلصت الدراسة إلى أن أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً من إحلال العمالة الوافدة هو القطاع الزراعي يليه قطاع الإنشاءات. وأشارت الدراسة إلى وجود إمكانية كبيرة من الناحية النظرية لإحلال العمالة الوافدة، وذلك من حقيقة التشابه في التوزيع المهني والتعليمي للعمالة الوافدة والعمال الأردنيين العاطلين عن العمل، ورأت أن عملية الإحلال تسير ببطء شديد بسبب عزوف الأردنيين عن الأعمال التي يقبل بها العمالة الوافدة التي عادة تعمل تحت ظروف لا يقبل بها العامل الأردني. ولتخفيض معدل البطالة نصحت الورقة بالاتجاه نحو أساليب الإنتاج كثيفة العمل من خلال إحلال العمالة الأردنية ليس فقط مكان العمالة الوافدة بل محل رأس المال

أيضاً، حيث أن ما ينفق على رأس المال يزيد على سبقه أضعاف ما ينفق على العمل خلال فترة الدراسة.

وفي دراسة عن القوى العاملة الأردنية المهاجرة (الشرع، 1991)، استعرضت الدراسة تطور حجم العمالة الأردنية المهاجرة وخلفيتها التاريخية، ودافع هذه الهجرة التي تمثلت بتزايد معدلات البطالة وارتفاع معدل نمو قوة العمل والطلب الخارجي على العمالة الأردنية وغيرها. وبيّنت الدراسة أيضاً بعض خصائص العمالة الأردنية المهاجرة، منها: ارتفاع مستوى التعليم والتأهيل، وتركزها في قطاع الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة العامة، وأن غالبيتهم كان من فئات "المتخصصين والفنيين" و "المديرون والعاملون بالإدارة" و "المشتغلون بالمهن الكتابية". وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن هجرة العمالة الأردنية دوراً إيجابياً من خلال تحويلات العاملين وتخفيض معدلات البطالة، بينما كان لها بعض الآثار السلبية مثل اختلال الهيكل السكاني وخلق نقص حاد في بعض المهارات في سوق العمل الأردني، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. وقد غطت تحويلات الأردنيين في الخارج (44%) من العجز السنوي في الميزان التجاري الأردني وذلك لمتوسط الفترة (1970 – 1988)، وأدت التحويلات إلى تشجيع الاستثمار بشكل غير مباشر في عدد من المجالات وذلك عن طريق زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

وفي دراسة أخرى (Kandil and Metwally, 1992) هدفت إلى دراسة وتحليل محددات هجرة العمالة إلى الدول العربية المنتجة للنفط. استعرضت الدراسة الخبرة المصرية في مجال هجرة العمالة، استخدمت الدراسة نموذجاً قياسياً أخذ بعين الاعتبار العوامل الطاردة للمهاجرين من بلدهم وكذلك عوامل الجذب في البلد مقصد الهجرة، وحصر النموذج ثلاثة عوامل محددة لهجرة المصريين إلى دول الخليج العربي، هي: نسبة الدخل الفردي بين دول الخليج العربي ومصر، ومعدل التضخم في مصر، ومعدل الكثافة السكانية في مصر، بيّنت الدراسة أن نسبة الدخول في دول الخليج إلى مصر كان لها أثر متزامن كعامل جذب للمهاجرين، في حين كان معدل الكثافة السكانية المرتفعة في مصر عامل طرد بالنسبة للمهاجرين، بعكس معدل التضخم في مصر، الذي كان له أثر إيجابي على معدل هجرة العمالة المصرية. وهذا يتفق مع النظرية الكلاسيكية في دوافع هجرة العمالة وإعادة توزيعها من الدول ذات الدخول المنخفضة إلى الدول مرتفعة الدخول.

كما هدفت دراسة أخرى (Glytsos, 2001) إلى تحليل اثر حوالات المهاجرين على النمو الاقتصادي في كل من مصر والأردن واليونان والمغرب والبرتغال، حيث استخدمت

نموذجاً اقتصادياً ديناميكياً استند إلى الفكر الكينزي، وبيّن أثر الحوالات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والاستثمار والمستوردات والإنتاج، وثم من خلاله احتساب المضاعفات طويلة الأمد وقصيرة الأمد للحوالات، وتبيّن من نتائج الدراسة تذبذب دور الحوالات في دفع المتغيرات السابقة في الدول الخمس التي استهدفتها الدراسة، غير أنها أبرزت أولويات متفاوتة لهذه الدول في توجيه إنفاق الحوالات وبآثار غير متماثلة للتغير في حجم الحوالات، عزته الدراسة إلى أن الآثار الإيجابية لزيادة حجم الحوالات لم تكن بحجم الآثار السلبية بسبب اعتماد اقتصادات هذه الدول بشكل كبير على حوالات العاملين في الخارج ولعدم قدرتها بشكل عام على حماية نفسها من الآثار السيئة لتقلب الحوالات وتذبذب حجمها. وفيما يخص الأردن، أظهرت نتائج الدراسة أنه وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم كان لحوالات العاملين دور مفيد في الاقتصاد الأردني من خلال تحفيز استيراد السلع الرأسمالية، كما أظهرت دوراً إيجابياً للحوالات على الاستثمار وعلى الإنتاج الكلي وخاصة خلال الفترة (1980 – 1984)، وهي الفترة التي كان فيها نسبة مرتفعة من العمالة الأردنية تعمل خارج المملكة (40% في عام 1984 مثلاً).

وفي دراسة عن دور حوالات العاملين في التنمية (Glytsos: 2002) ، وجدت الدراسة أن الدول المصدرة للعمالة قد استخدمت عوائد العاملين بشكل فعّال من أجل التنمية، وخلصت إلى أن هذه العوائد هي تحويلات خاصة، وبالتالي فإن قوى السوق لوحدها لن تستطيع توجيهها نحو استخدامات منتجة بطريقة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة، ولذا لا بد من اتخاذ سياسات ملائمة في هذا الخصوص.

وفي دراسة عن الهجرة الدولية ودور تحويلات العاملين في أوروبا الشرقية (Ledesma & Piracha, 2004)، هدفت إلى تحليل دور الهجرة العائدة وتحويلات العاملين على عملية التنمية في 11 دولة من أوروبا الشرقية، وجدت الدراسة أن للتحويلات دوراً مهماً بسبب كبر حجمها، حيث يستخدم جزء منها في إنشاء وتأسيس بعض الأعمال مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وفي زيادة الناتج المتوسط في البلد مصدر الهجرة. كما أن أثر الهجرة على معدلات البطالة يعتمد على أثرها المباشر على نمو الإنتاجية وبشكل غير مباشر من خلال استخدام التحويلات في التوظيف الذاتي للهجرة العائدة. أظهرت النتائج القياسية للدراسة أن للهجرة العائدة في هذه الدول أثراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على مستوى الإنتاجية، وأن للتحويلات تساهم بشكل كبير في زيادة مستوى الاستثمار فيها، وفي زيادة الاستهلاك ولكن بمستويات أقل.

وهدفت دراسة عن تحويلات العاملين المهاجرين والسياسات الاقتصادية الكليـــة فـــي الأردن (El-Sakka, 2005) إلى تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية التـــي اتبعهـــا الأردن على تدفق تحويلات العاملين من الخارج، حيث نهجت هذه الدراسة أســـلوباً مغـــايراً لمعظـــم الأدبيات الأخرى المتعلقة بالموضوع. واستخدمت نموذجاً قياسياً افترضت فيه أن المهـــاجرين يراقب السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في بلده وهو يـــستجيب لهـــا مـــن خـــلال تعـــديل المستويات المستهدفة لتحويلاتهم التي رأت الدراسة أنها تتحدد بمستوى الدخل الحقيقي في بلد المهاجر والفرق بين سعري الفائدة في البلد المهاجر إليه والبلد المهاجر منـــه، ومعـــدل نمـــو عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بلد المهاجر، وعجز الموازنة فيها، وســـعر صرف عملته. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية قوية بين الفرق في سعر الفائدة فـــي البلدين مستقبل الهجرة ومصدرها وبين تدفق التحويلات وهذا يعكس إرادة المهاجر في تعظيم العائد المالي على محافظهم من الأصول المالية. كما جاء أثراً عجز الموازنة ونمـــو عـــرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سالبين أيضاً على تدفق التحويلات إلى الأردن. وهـــذا يشير إلى أن زيادة عرض النقد بمعدل أعلى من زيادة الناتج المحلي الإجمالي ســـيؤدي إلـــى حدوث حالة من عدم التوازن في سوق النقد وسوق السلع وبالتالي إحداث ضـــغوط تـــضخمية تفضي إلى إحجام كل أشكال رأس المال الخارجي ومنه التحويلات عن التدفق للأردن. كمـــا أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وعجز ا لموازنة، وبالتالي فإن زيادة عجز الموازنة يعني ضغوط تضخمية إضافية وبالتالي الحاجة إلى تمويل إضافي للحفاظ على مستوى الإنفاق العام وهذا يجعل العجز يتفاقم وعرض النقد ينمو وهكذا، وبالتالي فإن ضـــبط عجز الميزانية ضروري لضبط معدلات التضخم وتدفق التحويلات. وهـــذا يـــشير إلـــى أن المهاجرين حساسون لإخفاق السياسات الاقتصادية الكلية، حيث تتكيف المستويات المخططـــة لتحويلاتهم مع هذه السياسات.

وهدفت دراسة عن مصر (Nassar, 2005) إلى دراسة تحويلات العمالة المـــصرية المهاجرة، واستعرضت الورقة أن مصر تشهد هجرة أدمغة لخارجها أكثر من أي بلد نام آخر بسبب الهجرة الدائمة للغرب. كما تعد مصر من أعلى دول العالم من حيث تـــدفق الحـــوالات إليها التي كانت مع بداية التسعينيات في القرن العشرين حوالي 6.1 مليـــارات وهـــي تعتبـــر المصدر الأساسي للعملة الأجنبية. غير أن هذه التحويلات تراجعت خلال العقد الأخير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 6.8% إلى 4.4%، وتراجعت كذلك نسبتها لمجمل الاستثمار في مصر من 40.8% إلى 25.8%، وخلصت الدراسة إلى أن معظم تحـــويلات المهـــاجرين

وخاصة العائدين منهم تنفق في توفير السكن إضافة لكونها آلية مهمة لتخفيف وطأة الفقر وخلق فرص عمل جديدة، ولها دور إيجابي على تحسين الخدمات المختلفة وخاصة التعليمية والصحية. وعلى المستوى الاجتماعي وجدت الدراسة أن رأس المال الاجتماعي (Social Capital) هو اقل للأسر التي تتلقى تحويلات من الخارج من الأسر الأخرى، حيث أن من يتلقون التحويلات يكون عادة في أوضاع اقتصادية أفضل من الآخرين وهم بالتالي لا يحتاجون للانخراط كثيراً في محيطهم.

إن الدراسات السابقة لموضوع هجرة العمالة من الأردن أو إليها كانت تركز بالدرجة الأولى على مسألة حوالات العاملين وأثرها على النمو الاقتصادي أو بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما أن هذه الدراسات لم تفصل أثر التحويلات الخارجة عن التحويلات الداخلة في توضيح تلك الآثار، حيث أن نمط إنفاق كل منهما ودوافعه مختلفة إضافة لكون تحويلات الأردنيين في الخارج تعتبر حقنا للاقتصاد الوطني بعكس تحويلات العمالة الوافدة إلى الأردن التي تعدّ تسرباً من الاقتصاد. كذلك لم تفصل الدراسات السابقة العمالة الوطنية عن العمالة الوافدة وذلك إما لعدم اهتمامها بجانب العرض في تحليلها أو لافتراضها تجانس العمالة سواء أكانت وطنية أم وافدة. ولم تستخدم الدراسات السابقة نموذجاً اقتصادياً كلياً يشمل جانبي الطلب والعرض معاً، بل ركّز معظمها على جانب الطلب (Quraan, 1989 & Glystos, 2002) وقليل منها على جانب العرض (Talafha, 1989) وهو ما لم يحط بالآثار التوازنية لهجرة العمالة. وأخيراً لم تعر الدراسات السابقة اهتماماً يُذكر بالآثار طويلة الأجل وبشكل مفصل لهجرة العمالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لذا جاءت هذه الدراسة لتستكمل التحليلات التي انتهت إليها الدراسات السابقة عن الموضوع فيما يخص الأردن، ولتعالج بعض النواقص في أسلوب تحليلاتها وخاصة بناء نموذج اقتصاد كلي توازني يأخذ بعين الاعتبار جانبي الطلب والعرض معاً، ويفرق بين أثر كل من العمالة الوطنية والعمالة الوافدة والحوالات الداخلة للأردن والخارجة منه على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما ستشمل الدراسة في تحليلها فترة زمنية تمتد من بداية سياسة الباب المفتوح الذي انتهجه الأردن في استيراد العمالة وتصديرها في عام 1973 وحتى عام 2004.

وقد أضافت هذه الدراسة إلى الأدبيات السابقة عن الموضوع احتسابها المرونات طويلة الأمد لآثار هجرة العمالة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن، وعمدت أيضاً إلى فصل هذه الآثار إلى آثار مباشرة وغير مباشرة، فالآثار المباشرة تعلقت بأثر تحويلات

الأردنيين في الخارج، أو أثر تحويلات العمالة الوافدة، أو أثر العمالة الوافدة نفسها، وذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية في النموذج القياسي، في حين أن الآثار غير المباشرة تمتد إلى بقية الآثار التي تحدثها المتغيرات الثلاثة المذكورة، وبالتالي تعتبر الآثار غير المباشرة أداة لتوجيه السياسات التي يمكن إطلاقها فيما يخص الاستهلاك والاستثمار والاستيراد وغيرها، حيث أن آثارها تكون متداخلة بين المتغيرات الاقتصادية من جهة، ولأنها تشكل في العادة الجزء الأكبر من الآثار الكلية. كما تطرقت الدراسة إلى مدى إمكانية إحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية في المدى الطويل، وعلاقة ذلك بتنافسية العمالة الأردنية، والميزة النسبية للمنتجات الأردنية وللصادرات الأردنية، وتعدّ هذه الدراسة الأولى في تقديرها لمرونة الإحلال بين العمالة الوافدة والعمالة الأردنية، حيث نحت بعض الدراسات لتقدير مرونات الإحلال بين عنصري رأس المال والعمل.

# الفصل الثالث

# واقع سوق العمل في الأردن

# الفصل الثالث

# واقع سوق العمل في الأردن



## 3-1 مقدمـــــة:

شهد الأردن في العقود الستة الأخيرة تغيرات اقتــصادية واجتماعيــة وديموغرافيــة جوهرية وخاصة بعد حرب عام 1948، التي أدت إلى هجرة قسرية صـــوب المملكـــة، ازداد معها عدد السكان، وأدت إلى حدوث اختلالات هيكلية في سوق العمل الأردني، حيــث فـــاق عرض العمالة عن الطلب المحلي عليها بسبب عدم مقدرة الاقتصاد الوطني علـــى اســـتيعاب الأعداد الكبيرة من قوة العمل المهاجرة إليه، وهذا ما جعل مشكلة البطالة تتصاعد فيما بعد.

أما في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، فقد شـــهد ســـوق العمـــل الأردني تطورات ملحوظة انعكاساً للظروف التي مرّ بها الأردن والمنطقة العربيـــة عامـــة، وذلك على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لذلك فقد ارتفع حجم القـــوى العاملة في الأردن من 332.8 ألف عامل في عام 1973 إلى 420 ألفاً في عام 1980 وإلـــى 630.1 ألفاً في عام 1990 ثم إلى 1142.3 ألفاً في عام 2000، وجراء ذلك فقد ارتفع معدل المشاركة الخام في السنوات السابقة من 19.83% إلى 20.24% ثـــم إلـــى 21.5% وإلـــى 26.4% على الترتيب، أما معدل البطالة فقد شهد تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة (1973-2000) وبلغ في السنوات آنفة الذكر 11.1% و 3.5% و 16.8% و 13.7% على الترتيـــب. وفـــي عام 2004، قدر حجم القوى العاملة بحوالي 1250.3 ألفاً وبالتالي بلغ معدل المشاركة الخـــام 23.4%، أما معدل البطالة فقد بلغ 12.5%. (الطلافحة، 1993 ، ووزارة العمل، 2004)

وقد مرت معدلات البطالة بدورات ابتداء من عام 1973، حينمـــا اتجـــه الاقتـــصاد الأردني نحو التشغيل شبه الكامل للموارد البشرية، واستقدام العمالة الوافدة من الخـــارج مـــن أجل سد الفجوة التي سببتها التطورات في سوق العمل الأردني، وقد تزامن ذلك مـــع خطـــط التنمية الاقتصادية الثلاثيـــة (1973-1975) والخماســـية (1976-1980) و (1981-1985) استمر هذا الوضع حتى منتصف الثمانينيات، حيث شهد الاقتصاد الأردني تراجعاً ملحوظاً في الإنتاج والتوظيف، مما أدى إلى تسارع معدلات البطالة التي ترافقت مع تراجع الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية، وخلال هذه الفترة برزت ظاهرة عودة العمالة وخاصة مـــن

دول الخليج العربي وذلك بمعدل ساوى ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للعمالـــة الأردنيـــة المهاجرة (خصاونة، 1986)، وعاد الطلب الخارجي على العمالة الأردنيـــة ليـــزداد خـــلال التسعينيات مما ساهم في انخفاض تدريجي في معدلات البطالة.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للعمالة الأردنية، فقد شهدت انخفاضاً مستمراً لمساهمة قطاع الزراعة في التوظيف الكلي من 16.8% في عام 1973 إلى 10.2% في عـــام 1980 إلى 7.3% في عام 1990 وإلى 4.6% في عام 2000، وهذا التراجع الملحوظ كان بـــسبب انخفاض العائد على الإنتاج الزراعي واتجاه العمالة في القطاع إلى قطاعات أخرى وخاصـــة قطاع الخدمات التي ارتفعت نسبة مساهمته في التوظيف الكلي من 63.7% إلى 67.7% إلى 71.3% وإلى 73.3% على الترتيب. وقد بلغت نسبة مساهمة القطـــاع الـــصناعي 9.9% و 9.5% و 11.5% و 15.5% على الترتيب. أما قطاع الإنشاءات فقد بلغت نـــسبة مـــساهمته 9.7% و 12.6% و 9.9% و 6.5% على الترتيب. أما في عام 2004، فقد استوعب القطاع الزراعي 3.55% من مجمل العمالة مقابل 15.51% للقطاع الصناعي و 7.11% للإنشاءات و 73.83% لقطاع الخدمات. (ابراهيم، 1989 ووزارة العمل، 2004)

وبالنسبة للتوزيع التعليمي للعمالة الأردنية فقد ازداد مستواها التعليمي بشكل ملحـــوظ بسبب التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بإنـــشاء مؤســـسات التعلـــيم العـــالي المختلفة، ولذلك فقد انخفضت نسبة العمالة الأردنية التي تحمل مؤهل الثانوية العامة فمـــا دون من 89.0% في عام 1973 إلى 85.4% في عام 1980 إلى 75.9% في عام 1990 وإلـــى 69.0% في عام 2000، بينما ارتفعت نسبة من يحملون مؤهل البكالوريوس فما فـــوق مـــن 6.1% إلى 7.2% إلى 12.2% وإلى 17.6% على الترتيب. وفي عام 2004، بلغت نـــسبة من يحملون الثانوية العامة فما دون 69% مقابل 19.3% لمن يحملون بكـــالوريوس فـــأكثر (ابراهيم، 1989 ووزارة العمل، 2004)

أما التوزيع المهني للعمالة الأردنية، فقد انعكست التغيرات فـــي التوزيـــع القطـــاعي والتعليمي في سوق العمل الأردني على توزيعها المهني، حيث كان في عام 1973 على النحو التالي: المتخصصون: 8.4%، الإداريون: 1.3%، الأعمال الكتابية: 5.9%، العـــاملون فـــي البيع: 7.5%، العاملون في الخدمات:6.2%، العاملون في الزراعة: 15.8%، والعاملون في الإنتاج: 54.9%. وقد بلغت النسب السابقة في عـــام 1980: 13.3% و 1.6% و 6.4% و 8.2% و 6.4% و 10.1% و 54.1% على الترتيب. في حين بلغت هذه النسب فـــي عـــام

1990 وعلى الترتيب: 19.3% و 2.6% و 6.5% و 8.9% و 5.2% و5.4% و 52.1%، بينما أصبحت ذات النسب في عام 2000 وعلى الترتيب27.7% و 0.9% و 8.3% و 0.1% و 15.0% و 3.3% و 44.8%. وفي عام 2004 ، أصبحت النسب السابقة على الترتيب كما يلي: المتخصصون 17.1%، الإداريون 0.1% ، الأعمال الكتابية 6.1%، العاملون في الخدمات والبيع معاً 14.5%، العاملون في الزراعة 2.3%، العاملون في الإنتاج 59.9% (ابراهيم، 1989 ووزارة العمل، 2004). ويلاحظ هنا بعض الاختلافات في نسب مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية (كالزراعة مثلاً) في التوظيف الكلي مع التوزيع المهني للعمالة الأردنية التي لا تشمل نسبها العمالة الوافدة للمملكة.

## 2-3 خصائص سوق العمل الأردنية:

تأثر الاقتصاد الأردني وسوق العمل الأردنية بالأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة سابقاً، وقد أفرز ذلك واقعاً ديموغرافياً متغيراً بالنسبة للأردن وفرض عليه ضغوطاً اقتصادية مختلفة، وليس أدل على ذلك الهجرات القسرية التي استقبلها الأردن في أعوام 1948 و 1967 و 1991 بما فرضته من أعباء تنموية يعزّ حصرها. ويمكن القول بأن سوق العمل في الأردن مرت بمراحل زمنية مختلفة، فمنذ استقلال المملكة وحتى عام 1972 (أي قبل بدء فترة هذه الدراسة) ازدادت القوى العاملة في الأردن بسبب الزيادة الكبيرة في عدد سكانه الناجم عن هجرة الفلسطينيين قسرياً إليه مرتين في عامي 1948 و 1967. فقد قدر عدد سكان المملكة في عام 1947 بحوالي 400 ألف نسمة (سمحة، 1994)، بينما بلغ عدد سكانها في عام 1952 (586.2) ألف نسمة، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 7.9% خلال الفترة (1947-1952)، وخلال الفترة (1965-1970) بلغ معدل النمو السكاني في الأردن 11.2% سنوياً، وهي الفترة التي شهدت حرب عام 1967 ونزوح الفلسطينيين من الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية إلى ضفتها الشرقية (دائرة الإحصاءات العامة، 1995). واعتباراً من عام 1973، فقد بدأت أسعار النفط بالارتفاع في العالم وبشكل مضطرد بسبب حرب رمضان في عام 1973. وقد انعكس هذا على الظروف الاقتصادية في الأردن، حيث اتجه الاقتصاد الأردني نحو معدلات تشغيل مرتفعة للموارد البشرية واستقدام العمالة الوافدة لسد الفجوة التي أحدثتها التطورات الاقتصادية في سوق العمل الأردنية، وقد تزامن ذلك مع تزايد تلقي الأردن للمساعدات الاقتصادية الخارجية وفي مقدمتها

ما خصصه مؤتمر القمة العربي في بغداد عام 1978 لدعم بعض الدول العربية ومنها الأردن ولمدة عشر سنوات، بعدها بدأ الاقتصاد الأردني بالانكماش، وقبل أن ينقضي العقد الثامن من القرن المنصرم، وتحديداً في شهر آب 1988، شهد الاقتصاد الأردني هزة قوية انخفضت بسببها قيمة العملة المحلية لحوالي النصف تقريباً، وتفشت ظاهرة البطالة بكل أنواعها، وقد فاقمها تراجع الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية، وقد تزامن ذلك مع بروز ظاهرة العمالة العائدة من دول الخليج العربي، والتي قدر معدلها بثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للسكان (خصاونة، 1986).

وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبرغم عودة الأردنيين من الخارج بسبب تبعات حرب الخليج الثانية في عام 1991، بدأت معدلات البطالة بالتراجع التدريجي بسبب زيادة حجم الاستثمارات وخاصة تلك التي قام بها ا لعائدون أنفسهم، كما بدأ الطلب الخارجي على العمالة الأردنية يتعافى من جديد، وقد ترافق هذا باستمرار تدفق العمالة من الخارج وبحلول عام 2000، بدأت معدلات البطالة بالارتفاع مترافقة مع معدلات مرتفعة للمستوى العام للأسعار مع استمرار استيراد العمالة من الخارج.

ونتيجة لذلك فقد اتصف سوق العمل في الأردن بخصائص معينة، أهمها:

**1. اختلال التوازن في سوق العمل:**

ويمكن رد اختلال التوازن في سوق العمل في الأردن إلى التغيرات السريعة التي مرّ بها الاقتصاد الأردني منذ عام 1948 وما رافق ذلك من ظروف سياسية واقتصادية صعبة عاشها الأردن آنذاك ولا زالت بعض استحقاقاتها ماثلة إلى اليوم. وبتحليل جانبي العرض والطلب في سوق العمل يمكن استنتاج أسباب هذا الاختلال. ففي جانب العرض ساهم النمو السكاني المرتفع في زيادة عرض القوى العاملة وخاصة في المدى الطويل، حيث ينوف معدل النمو السكاني في الأردن عن 28 بالألف، وهذا الارتفاع الملحوظ يعود إضافة للهجرة إلى الأردن إلى انخفاض معدل الوفيات الخام والذي بلغ 5 بالألف وكذلك إلى ارتفاع معدل المواليد الخام والذي بلغ 29 بالألف وذلك في عام 2004 (دائرة الإحصاءات العامة، 2004) (أي أن الزيادة الطبيعية للسكان لوحدها تبلغ 24 بالألف سنويا). يُضاف إلى ذلك استمرار تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن ابتداءً من عام 1973 وزيادة مخرجات النظام التعليمي الأردني في العمالة المهنية وغير المهنية. أما في جانب الطلب، فقد كان هناك تذبذباً واضحاً في حجم الطلب على القوى العاملة الأردنية بسبب التقلبات المحلية والخارجية التي كانت

عرضة للشدّ والجذب بسبب المواقف السياسية وانحسار طلب أسواق العمل التقليدية العربية على العمالة الخارجية ومنها العمالة الأردنية واتجاه دولها إلى إحلال العمالة الوافدة إليها.

**2. تذبذب معدلات البطالة في سوق العمل الأردنية:**

شهدت سوق العمل في الأردن خلال الفترة (1973-2004) تذبذباً كبيراً في معدلات البطالة فيه، حيث تراوحت هذه المعدلات ما بين 1.6% في عام 1976 إلى 18.8% في عام 1993، في حين بلغ معدل البطالة في عام 1973 11.1% (ابراهيم، 1989)، ولكن المعدل بدأ بالانخفاض بشكل كبير منذ عام 1975 وظل في حدود منخفضة (دون معدل 9%) إلى أن بدأ بالتزايد الكبير منذ عام 1989 وما بعدها، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن في ذلك العام وأدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني لحوالي النصف، وما تبعها من التأثيرات السلبية لحرب الخليج الثانية على الاقتصاد الأردني، والتي أفضت إلى تراجع الطلب الخارجي (وخاصة من دول الخليج العربي) على العمالة الأردنية، وقد بلغ معدل البطالة ذروته في عام 1993 وبلغ (18.8%)، وبدأ بعدها بالتذبذب حتى وصل إلى 12.5% في عام 2004 (وزارة العمل، 2004).

تنحصر الأسباب وراء ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الأردني منذ الخمسينيات إلى الظروف الاقتصادية والسياسية، حيث استمرت هذه الأسباب للآن، وقد ترافقت مع مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية في كثير من الأنشطة الاقتصادية، ويمكن إيراد أهم هذه الأسباب كما يلي:

1. تباطؤ النمو الاقتصادي منذ عقد الثمانينيات وما بعده بالمقارنة مع عقد السبعينيات الذي شهد فيه الأردن قفزات اقتصادية مهمة ومعدلات نمو مرتفعة (العمري، 2002).
2. التزايد السريع في مخرجات النظام التعليمي على اختلاف مراحله ومستوياته، وعدم المواءمة بين هذه المخرجات وبين احتياجات سوق العمل الأردنية، حيث لا يشكّل التعليم المهني إلا نسبة متواضعة من مخرجات النظام التعليمي في الأردن والذي يركز بمجمله على التعليم الأكاديمي.
3. ارتفاع معدلات النمو السكاني في الأردن والذي يتجاوز في الغالب معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي فإن زيادة الداخلين الجدد لسوق العمل تنوء عن استخدامهم سوق العمل.

4. حالة الإشباع التي وصل إليها القطاع العام في الأردن، وهو أكبر القطاعات المشغلة للقوى العاملة، والذي ترافق مع سوء في توزيع الموظفين العاملين بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، يُضاف إلى ذلك أن اتجاه الأردن نحو خصخصة بعض المؤسسات والمرافق العامة أدى إلى انخفاض طلب القطاع العام على القوى العاملة.
5. مزاحمة العمالة الوافدة للقوى العاملة الأردنية في بعض المهن والتخصصات، ووجود منافسة لافتة في الأجور بين الجانبين، حيث عادة ما تقبل العمالة الوافدة أجور أقل من العمالة الأردنية لنفس العمل أو الوظيفة، ناهيك عن قبول بعض العمالة الوافدة العمل في ظروف صعبة ولساعات طويلة.
6. انخفاض الطلب الخارجي على العمالة الأردنية بسبب تراجع حجم الاستثمارات في دول الأسواق التقليدية المستوردة لهذه العمالة، وكذلك بسبب اتجاه هذه الدول إلى إحلال العمالة الوافدة إليها بعمالتها الوطنية.
7. الظروف السياسية التي نجمت عن الحروب التي شهدتها المنطقة، وخاصة في حرب الخليج الثانية في عام 1991 وما نجم عنها من عودة أعداد كبيرة من الأردنيين المقيمين في الخارج وخاصة في دول الخليج العربي، مما فرض زيادة طارئة وكبيرة على حجم المتعطلين في القوى العاملة في الأردن.

**3. تدني نسبة المشاركة الخام في القوى العاملة:**

بلغ معدل المشاركة الخام في القوى العاملة خلال الفترة (1973-2004) حوالي 22% وهي نسبة متدنية برغم الارتفاع التدريجي فيها، وهي تقل كثيراً عن مثيلاتها في دول العالم، حيث بلغت في الهند 33% وفي أمريكا 41% (عميرة، 1985)، ولم يتجاوز معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل (Labor Participation Rate) من مجموع السكان في أي سنة خلال فترة الدراسة 24% وهو أقل بكثير من المعدل العالمي الذي يبلغ حوالي 42% (الطلافحة، 1993 ووزارة العمل، 2004).

ويعود السبب في انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية إلى عدة عوامل، هي:

1. انخفاض معدل مشاركة الإناث في قوة العمل والذي لا يتجاوز 6% بسبب العادات والتقاليد التي تعتبر أن الزواج والاهتمام بالبيت وتربية الأطفال ورعاية الأسرة بالنسبة

للإناث هي الأنشطة الأفضل لهن، مما يساهم في تخفيض معدل مساهمة المـــرأة فـــي القوى العاملة في الأردن (طلافحة والفهداوي، 1998).

2. التركيبة العمرية للسكان في الأردن، حيث يشكّل الأطفال دون سن الخامـــسة عـــشر حوالي 37.1% من مجمل السكان وذلك بسبب ارتفاع نـــسبة الخـــصوبة، وبالتـــالي انخفاض نسبة السكان في سن العمل (بين 15 و 65 سنة).

3. توسع النظام التعليمي في الأردن بشكل كبير بهدف الاستثمار في رأس المال البشري، وهذا أجل نسبة كبيرة ممن هم في سن العمل من الدخول إلى سوق العمل، حيث يشكل المنتظمون في التعليم على اختلاف مراحله ومستوياته في الأردن حوالي ثلث ســـكان المملكة (ابراهيم أ، 1989)

4. استمرار هجرة القوى العاملة الفنية للعمل في الخـــارج وخاصـــة فـــي دول الخلـــيج العربي، وبرغم أن وتيرة هذه الهجرة قد تباطأت منذ ما يزيد على 15 سنة إلا أنها لا تزال في حدود ضيقة وخاصة لأصحاب الكفاءات النادرة، والوظائف غير التقليدية.

5. أنظمة التقاعد المبكرة لجزء كبير من السكان (عميرة، 1991) وخاصة أولئك الـــذي يعملون خارج منظومة التقاعد الخاصة بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وتشمل الأنظمة المبكرة بشكل رئيسي نظام التقاعد ا لمدني ونظام التقاعد العسكري، غير أنه تمّ مؤخراً تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على كل من يُعين في الأجهزة الحكوميـــة المختلفة بحيث يصبح جميع ا لعاملين فيما بعد تحت مظلة واحدة هي مظلة الـــضمان الاجتماعي الذي تعتبر سن التقاعد فيها سناً متأخرة قياسياً بالنظامين الآخرين.

**جدول رقم(3−1)**

**حجم القوى العاملة والعاملون ومعدلات المشاركة والبطالة خلال الفترة 1973-2004**

| السنة | القوى العاملة الكلية (ألف) | العاملون في الاقتصاد (ألف) | معدل المشاركة (%) | معدل البطالة (%) |
|---|---|---|---|---|
| 1973 | 333.8 | 296.0 | 19.9 | 11.1 |
| 1974 | 343.9 | 316.4 | 19.8 | 8.0 |
| 1975 | 355.4 | 338.1 | 19.7 | 4.9 |
| 1976 | 367.2 | 361.3 | 19.8 | 1.6 |
| 1977 | 379.5 | 371.0 | 19.6 | 2.2 |
| 1978 | 392.2 | 380.9 | 19.8 | 2.9 |
| 1979 | 405.3 | 391.1 | 19.8 | 3.5 |
| 1980 | 420.0 | 405.3 | 20.2 | 3.5 |
| 1981 | 435.4 | 418.4 | 21.1 | 3.9 |
| 1982 | 451.2 | 431.8 | 21.1 | 4.3 |
| 1983 | 467.7 | 445.3 | 21.1 | 4.8 |
| 1984 | 484.7 | 458.5 | 21.4 | 5.4 |
| 1985 | 502.4 | 472.3 | 21.1 | 6.0 |
| 1986 | 535.4 | 492.5 | 21.3 | 8.0 |
| 1987 | 555.7 | 509.3 | 21.4 | 8.3 |
| 1988 | 572.2 | 521.8 | 21.4 | 8.8 |
| 1989 | 583.5 | 523.5 | 21.5 | 10.3 |
| 1990 | 630.1 | 524.2 | 21.5 | 16.8 |
| 1991 | 646.6 | 525.0 | 17.5 | 18.8 |
| 1992 | 706.0 | 600.0 | 17.4 | 15.0 |
| 1993 | 809.3 | 657.2 | 21.1 | 18.8 |
| 1994 | 948.7 | 803.5 | 23.8 | 15.3 |
| 1995 | 974.6 | 836.2 | 23.5 | 14.2 |
| 1996 | 994.0 | 874.7 | 22.4 | 12.0 |
| 1997 | 1032.7 | 884.0 | 23.2 | 14.4 |
| 1998 | 1064.8 | 903.0 | 23.3 | 15.2 |
| 1999 | 1116.2 | 955.5 | 23.8 | 14.4 |
| 2000 | 1142.3 | 989.2 | 23.7 | 13.4 |
| 2001 | 1175.7 | 1002.9 | 23.8 | 14.7 |
| 2002 | 1216.8 | 1030.6 | 24.0 | 15.3 |
| 2003 | 1227.2 | 1049.3 | 23.6 | 14.5 |
| 2004 | 1250.3 | 1094.0 | 23.4 | 12.5 |

**المصدر:**

- الطلافحة، حسين (1993)، عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد التاسع، العدد الرابع، ص ص 271−307.
- وزارة العمل، التقرير السنوي لسنوات مختلفة (1991-2004).

**4. الاختلال في التوزيع القطاعي للقوى العاملة:**

فقد أدى ضيق المساحة الزراعية وتناقصها، والجور العمراني عليها، وشح المـوارد المائية، وتخلف التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي، وانخفاض العائد عليه إلى تراجع مساهمة هذا القطاع في التوظيف الكلي لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي الخدمات والصناعة. ففي عام 2004 مثلاً، كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التوظيف الكلي 3.55% مقابل 73.83% لقطاع الخدمات و 15.51% للقطاع الصناعي، في حين كانت النسب في عام 1973 وعلى الترتيب 16.8% و 63.7% و 9.9% (عيسى ابـراهيم، 1989 ووزارة العمل) أي أن المعدل السنوي لتراجع نسبة استخدام القطاع الزراعي لجزء من مجمل العمالة بلغ خلال فترة الدراسة 5.1%.

**5. الاختلال في التوزع الجغرافي للقوى العاملة:**

تتركز القوى العاملة في الأردن في منطقة عمان الكبرى وما حولها، وذلك تبعاً لحجم السكان وتوزعه على مناطق المملكة و أقاليمها المختلفة. فنجد أنه وفي عـام 2004 يحتـوي إقليم الوسط الذي يضم محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء ومادبا على أكثر نسبة من القوى العاملة (65.9 %)، يليه إقليم الشمال الذي يضم محافظات اربد والمفرق وجـرش وعجلـون (25.6%)، ثم إقليم الجنوب الذي يضم محافظات الكرك ومعان والطفيلة والعقبـة (8.5%)، ويبدو جلياً أن نسبة القوى العاملة في كل إقليم من مجمل قوة العمل في الأردن هو انعكـاس لنسبة السكان في ذات الإقليم، حيث أن إقليم الوسط يقطنه أكبر نـسبة مـن مجمـل الـسكان (62.5%) ثم إقليم الشمال ويقطنه (28.2%) وأخيرا إقليم الجنوب و يقطنـه (9.3%) (وزارة العمل، 2004). هذا إضافة لكون أن إقليم الوسط تتركز فيه الـوزارات والـدوائر الرسـمية والخدمات العامة والمصانع والمصالح الخاصة والاستثمارات المختلفة.

**6. سوق مرسلة ومستقبلة للقوى العاملة:**

تتصف سوق العمل في الأردن بأنها سوق مرسلة ومستقبلة للقـوى العاملـة فـي آن واحد، ففي حين يستقبل الأردن عمالة وافدة من بلدان عربية وأجنبية فإنه يصدر عمالة وافـدة إلى دول عربية وخاصة دول الخليج العربي. وقد بلغـت ذروة اسـتيراد الأردن وتـصديره للعمالة في نفس الوقت في عقد الثمانينيات من القرن العشرين عندما استفاد الأردن من فـرق

الأجور بين ما يُدفع للعمالة الأردنية في الخارج وبين ما يُدفع للعمالة الوافدة إلى الأردن، وخاصة للفئات المهنية المتماثلة بين المجموعتين.

ففي عام 1985 مثلاً بلغ مجموع العمالة الأردنية المهاجرة للخارج حوالي 449.3 ألف عامل، وهذا يشكّل حوالي 67.5% من مجمل قوة العمل الأردنية و 12.6% من مجمل السكان، وفي نفس العام بلغ حجم العمالة الوافدة إلى الأردن 143 ألف عامل وهو ما يشكّل حوالي 28.5% من مجمل قوة العمل في الأردن و 30.3% من مجمل العاملين في الاقتصاد و 5.3% من مجمل السكان.

## 3-3 التغيرات الهيكلية في القوى العاملة:

أفرزت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها الأردن تغيرات هيكلية في سوق العمل الأردنية خلال فترة هذه الدراسة.

### 3-3-1 العمالة حسب النشاط الاقتصادي:

يتجاوز الاهتمام بالقوى العاملة مسألة تحديد حجم وتركيب هذه الموارد ليشمل أيضاً كيفية توزيعها واستخدامها. ويتصف التوزيع القطاعي للعمالة في الأردن بأنه توزيع غير متوازن بسبب طبيعة القطاعات الاقتصادية ومدى حاجتها لاستخدام عنصر العمل، يُضاف إلى ذلك التطور التكنولوجي المستخدم في هذه القطاعات والذي يعتبر محدداً مهماً لإعادة هيكلة توزيع القوى العاملة، كما يلعب عدم التوازن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بين القطاعات الاقتصادية دوراً مهماً في إحداث عدم ا لتوازن في توزيع القوى العاملة في ذات القطاعات، أي أن التوزيع القطاعي للعمالة ينعكس في التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (الطلافحة، 1990)، وبالتالي فإن القطاعات الاقتصادية التي تنمو بمعدلات مرتفعة لا بد أن توظف عمالة أكثر من القطاعات التي تنمو بمعدلات نمو اقل.

يشير جدول رقم (3-2) إلى تراجع كبير في أعداد العاملين في القطاع الزراعي من 49.8 ألف عامل في عام 1973 إلى 39.7 ألفاً في عام 2004، أي بمعدل تراجع سنوي قدره 0.8%، كما تراجعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في العامين المذكورين من 16.8% إلى 3.6% على الترتيب، ويعود السبب في ذلك إلى تناقض مساحة الأراضي المزروعة والتطورات التكنولوجية السريعة التي أدخلت إلى القطاع الزراعي وساهمت في إحلال العمالة، يُضاف إلى ذلك انخفاض العائد الاقتصادي في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

## جدول رقم (3-2)
## توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1973-2004)

**(ألف عامل)**

| السنة | العاملون في الاقتصاد ككل | الزراعة | | الصناعة | | الإنشاءات | | الخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| 1973 | 296.0 | 49.8 | 16.8 | 29.4 | 9.9 | 28.8 | 9.7 | 188.5 | 63.5 |
| 1974 | 316.4 | 50.4 | 15.9 | 31.4 | 9.9 | 32.5 | 10.3 | 202.1 | 63.9 |
| 1975 | 338.1 | 50.2 | 14.9 | 32.8 | 9.7 | 36.2 | 10.7 | 218.9 | 64.7 |
| 1976 | 361.3 | 49.5 | 13.7 | 34.1 | 9.4 | 39.4 | 11.0 | 238.1 | 65.9 |
| 1977 | 371.0 | 48.0 | 13.0 | 34.8 | 9.4 | 43.4 | 11.7 | 244.7 | 65.9 |
| 1978 | 380.9 | 46.6 | 12.2 | 35.5 | 9.3 | 47.0 | 12.3 | 251.9 | 66.1 |
| 1979 | 391.1 | 45.1 | 11.5 | 36.1 | 9.2 | 50.8 | 12.9 | 259.4 | 66.3 |
| 1980 | 405.3 | 41.4 | 10.2 | 38.6 | 9.5 | 50.9 | 12.6 | 274.4 | 67.7 |
| 1981 | 418.4 | 39.0 | 9.3 | 42.2 | 10.1 | 52.5 | 12.6 | 284.5 | 68.0 |
| 1982 | 431.8 | 35.8 | 8.3 | 45.5 | 10.5 | 52.6 | 12.2 | 297.7 | 69.0 |
| 1983 | 445.3 | 32.8 | 7.4 | 48.7 | 10.9 | 52.7 | 11.8 | 311.1 | 69.8 |
| 1984 | 458.5 | 34.9 | 7.6 | 52.0 | 11.3 | 52.7 | 11.5 | 318.9 | 69.6 |
| 1985 | 472.3 | 36.9 | 7.8 | 55.1 | 11.7 | 51.9 | 11.0 | 328.5 | 69.6 |
| 1986 | 492.5 | 37.4 | 7.6 | 58.1 | 11.8 | 54.2 | 11.0 | 342.8 | 69.9 |
| 1987 | 509.3 | 37.7 | 7.4 | 62.1 | 12.2 | 53.4 | 10.5 | 356.2 | 70.3 |
| 1988 | 521.8 | 39.7 | 7.6 | 62.2 | 11.9 | 52.6 | 10.1 | 367.0 | 71.3 |
| 1989 | 523.5 | 37.7 | 7.2 | 61.8 | 11.7 | 51.8 | 9.9 | 373.0 | 71.3 |
| 1990 | 524.2 | 38.3 | 7.3 | 60.3 | 11.5 | 51.9 | 9.9 | 373.8 | 71.3 |
| 1991 | 525.0 | 40.8 | 7.4 | 64.3 | 11.6 | 54.0 | 9.8 | 393.0 | 71.2 |
| 1992 | 600.0 | 44.4 | 7.4 | 68.4 | 11.4 | 60.0 | 10.0 | 437.0 | 71.2 |
| 1993 | 657.2 | 42.0 | 6.4 | 74.3 | 11.3 | 46.0 | 7.0 | 494.8 | 75.3 |
| 1994 | 834.8 | 54.3 | 6.5 | 97.7 | 11.7 | 79.3 | 9.5 | 603.6 | 72.3 |
| 1995 | 836.2 | 57.7 | 6.9 | 107.0 | 12.8 | 83.6 | 10.0 | 587.8 | 70.3 |
| 1996 | 874.7 | 82.2 | 9.4 | 100.6 | 11.5 | 84.8 | 9.7 | 607.0 | 69.4 |
| 1997 | 884.0 | 68.0 | 7.7 | 141.4 | 16.0 | 84.0 | 9.5 | 590.5 | 66.8 |
| 1998 | 903.0 | 60.5 | 6.7 | 145.4 | 16.1 | 72.2 | 8.0 | 624.9 | 69.2 |
| 1999 | 955.5 | 58.3 | 6.1 | 143.3 | 15.0 | 68.8 | 7.2 | 686.0 | 71.8 |
| 2000 | 989.2 | 45.5 | 4.6 | 153.3 | 15.5 | 64.3 | 6.5 | 725.1 | 73.3 |
| 2001 | 1002.9 | 41.1 | 4.1 | 151.4 | 15.1 | 68.2 | 6.8 | 742.1 | 74.0 |
| 2002 | 1030.6 | 41.2 | 4.0 | 155.6 | 15.1 | 64.9 | 6.3 | 768.8 | 74.6 |
| 2003 | 1049.3 | 37.8 | 3.6 | 160.5 | 15.3 | 67.2 | 6.4 | 783.8 | 74.7 |
| 2004 | 1094.0 | 39.4 | 3.6 | 169.6 | 15.5 | 77.7 | 7.1 | 807.4 | 73.8 |

**المصدر:**

- عيسى إبراهيم و آخرون (1989)،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني،الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان،جدول (3-11) ص 62.
- وزارة العمل، التقرير السنوي،للسنوات (1995-2004).

أما القطاع الصناعي، فيمكن من نفس الجدول ملاحظة الزيـادة المـضطردة لعـدد العاملين في القطاع من 29.4 ألف عامل إلى 169.6 ألفاً في عام 2004،أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.8%، وتباعاً لذلك فقد ازدادت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الاستخدام الكلي في العامين المذكورين من 9.9% إلى 15.5% على الترتيب، ويعود سبب قدرة القطاع الصناعي الأردني في استيعاب عمالة متزايدة إلى استراتيجية النمو غيـر المتـوازن (Unbalanced Growth) التي اتبعها الأردن في التنمية الاقتصادية وذلك بالتركيز على القطـاع الـصناعي كمحرك لعملية التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة لقطاع الإنشاءات، فقد ارتفعت العمالة التي يستخدمها من 28.8 ألف عامـل في عام 1973 إلى 77.7 ألفاً في عام 2004، أي بمعدل نمو سنوي قدره 3.3%، وبرغم هذا الارتفاع الملحوظ في عدد العمال الذين يستخدمهم القطاع إلا أن نسبة استخدام القطـاع مـن مجمل الاستخدام تناقص بين العامين آنفي الذكر من 9.7% إلى 7.1% على الترتيب، ويعـود السبب في ذلك إلى أن قطاع الإنشاءات يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة والتي زاد عددها في القطاع من 22.4 ألف عامل في عام 1980 إلى 36.8 ألفاً في عام 2004.

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات، فقد استحوذ على الحصة الكبرى من القـوى العاملـة الكلية، فقد ارتفع عدد العاملين فيه من 188.5 ألف عامل في عام 1873 إلى 807.4 ألفاً فـي عام 2004 بمعدل نمو سنوي قدره 4.8%، وارتفعت كذلك نسبة مـن يعملـون فـي قطـاع الخدمات من مجمل القوى العاملة بين العامين المذكورين مـن 63.5% إلـى 73.8% علـى الترتيب. ويعتبر قطاع الخدمات بذلك المستوعب الرئيسي للعمالة الداخلة لسوق العمل، حيـث يفضّل أفراد المجتمع الأردني العمل في القطاع العام (الحكومي) الذي يشكّل نسبة مرتفعة من إجمالي القوى العاملة (50% في 1985 مثلاً).

**3-3-2 العمالة حسب المستوى التعليمي:**

شهدت سوق العمل في الأردن تطوراً نوعياً مهماً في المستوى التعليمي للقوى العاملة وذلك بسبب تركيز الأردن على الاستثمار برأس المال البشري من أجل مقابلـة الاحتياجـات التنموية المتزايدة في المملكة على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمخض عن ذلك إنشاء الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية والمدارس من أجل رفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة لسد احتياجاتها من العمالة. ونتيجة لذلك فقد ازداد عرض القوى العاملة ا لتي تحمل مؤهلات

علمية مرتفعة نظراً لتسارع وتيرة التعليم التي انبعثت عن ترابط الأجور بالمستوى التعليمي (أبو جابر، 1991).

حيث يبين جدول رقم (3-3) أن نسبة العمالة ممن يحملون مؤهلات شهادة الثانوية العامة فما دون قد انخفض من 89% في عام 1973 إلى 75.9% في عام 1990، ثم عاد ليرتفع إلى 83.3% في عام 2004. أما عدد هؤلاء فقد ارتفع بين السنوات الثلاث المذكورة من 296.2 ألف عامل إلى 478.2 ألفاً ثم إلى 1041.4 ألفاً على الترتيب، أي بمعدل نمو سنوي قدره 4.1% خلال فترة الدراسة.

وبرغم تميز القوى العاملة في الأردن بارتفاع مستواها التعليمي إلا أن عدد العاملين من حملة الثانوية فما دون كان في ارتفاع ملحوظ بسبب تزايد أعداد السكان ممن تقل مستوياتهم التعليمية عن الثانوية العامة الناجم عن إقبالهم على أعمال ليست بحاجة إلى مهارات وكفاءات علمية في بعض أنشطة الخدمات وربما في قطاعي الزراعة والإنشاءات.

وبالنسبة للعمالة فمن يحملون مؤهل دبلوم كلية المجتمع، فقد ازداد عددهم أيضاً من 15.6 ألف عامل في عام 1973 إلى 75.0 ألفاً في عام 1990 ثم إلى 91.3 ألفاً في عام 2004، أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.9% خلال فترة الدراسة. أما نسبتهم من إجمالي العمالة في السنوات الثلاث آنفة الذكر، فقد كان 4.7% و 11.9% و 7.3% على الترتيب.

وفيما يتعلق بحملة الشهادات الجامعية من بكالوريوس فأعلى، فقد ازداد عددهم من 21.0 ألف عامل في عام 1973 إلى 76.9 ألف في عام 1990 ثم إلى 117.5 ألفاً في عام 2004، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 5.7% خلال فترة الدراسة. وارتفعت نسبتهم من مجمل العمالة بين عامي 1973 و 1990 من 6.3% إلى 12.2%، ثم عادت لتنخفض إلى 9.4% في عام 2004، وبرغم الارتفاع الكبير في أعداد حملة الشهادات الجامعية إلا أن نسبتهم لا زالت متدنية من إجمالي القوى العاملة واستمرت سوق العمل في الأردن تعاني من نقص في بعض احتياجات من المهن والتخصصات وخاصة في فترة الرواج الاقتصادي التي شهدت هجرة العمالة الأردنية من هذه الفئة (ابراهيم أ، 1989)، ومما فاقم هذا النقص وحاجة الأردن هو هجرة جزء من العمالة الأردنية إلى الخارج، حيث قدر عدد المهاجرين من حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس بحوالي 33% من مجموع الأردنيين المهاجرين إلى الخارج وذلك في عام 1985 (الطلافحة، 1989).

**جدول رقم (3-3)**

**توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي في الأردن خلال الفترة (1973-2004)**

**(ألف عامل)**

| السنة | القوى العاملة | ثانوية عامة فما دون | | دبلوم كليات مجتمع | | بكالوريوس+دراسات عليا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| 1973 | 332.8 | 296.2 | 89.0 | 15.6 | 4.7 | 21.0 | 6.3 |
| 1974 | 343.9 | 304.8 | 88.6 | 17.2 | 5.0 | 21.9 | 6.4 |
| 1975 | 355.4 | 313.5 | 88.2 | 18.9 | 5.3 | 23.0 | 6.5 |
| 1976 | 367.2 | 322.2 | 87.7 | 20.8 | 5.7 | 24.2 | 6.6 |
| 1977 | 379.5 | 331.3 | 87.3 | 22.9 | 6.0 | 25.3 | 6.7 |
| 1978 | 392.2 | 340.4 | 86.8 | 25.3 | 6.5 | 26.5 | 6.8 |
| 1979 | 405.3 | 349.7 | 86.3 | 27.8 | 6.8 | 27.8 | 6.9 |
| 1980 | 420.0 | 358.6 | 85.4 | 31.0 | 7.4 | 30.4 | 7.2 |
| 1981 | 435.4 | 367.9 | 84.5 | 34.0 | 7.8 | 33.5 | 7.7 |
| 1982 | 451.2 | 377.1 | 83.6 | 37.1 | 8.2 | 37.0 | 8.2 |
| 1983 | 467.7 | 386.7 | 82.7 | 40.4 | 8.6 | 40.6 | 8.7 |
| 1984 | 484.7 | 396.4 | 81.8 | 43.5 | 9.0 | 44.8 | 9.2 |
| 1985 | 502.4 | 406.5 | 80.9 | 47.4 | 9.4 | 48.5 | 9.7 |
| 1986 | 535.4 | 429.1 | 80.1 | 52.3 | 9.8 | 54.0 | 10.1 |
| 1987 | 555.7 | 438.9 | 79.0 | 57.6 | 10.4 | 59.2 | 10.7 |
| 1988 | 572.2 | 445.7 | 77.9 | 62.4 | 10.9 | 64.4 | 11.3 |
| 1989 | 583.5 | 448.7 | 76.9 | 66.5 | 11.4 | 68.5 | 11.7 |
| 1990 | 630.1 | 478.2 | 75.9 | 75.0 | 11.9 | 76.9 | 12.2 |
| 1991 | 646.6 | 488.1 | 75.5 | 80.2 | 12.4 | 78.2 | 12.1 |
| 1992 | 706.0 | 529.5 | 75.0 | 89.6 | 12.7 | 86.9 | 12.3 |
| 1993 | 809.3 | 602.1 | 74.4 | 105.2 | 13.0 | 102.0 | 12.6 |
| 1994 | 948.7 | 708.7 | 74.7 | 124.3 | 13.1 | 115.7 | 12.2 |
| 1995 | 974.6 | 723.2 | 74.2 | 124.8 | 12.8 | 126.7 | 13.0 |
| 1996 | 994.0 | 730.6 | 73.5 | 126.2 | 12.7 | 137.2 | 13.8 |
| 1997 | 1032.7 | 728.1 | 70.5 | 135.3 | 13.1 | 169.4 | 16.4 |
| 1998 | 1126.0 | 799.5 | 71.0 | 148.6 | 13.2 | 176.8 | 15.7 |
| 1999 | 1195.0 | 841.3 | 70.4 | 153.0 | 12.8 | 202.0 | 16.9 |
| 2000 | 1209.4 | 834.5 | 69.0 | 162.1 | 13.4 | 213.0 | 17.6 |
| 2001 | 1175.7 | 979.3 | 83.3 | 97.6 | 8.1 | 101.1 | 8.6 |
| 2002 | 1216.8 | 1003.9 | 82.5 | 101.0 | 8.3 | 111.9 | 9.2 |
| 2003 | 1227.2 | 1012.4 | 82.5 | 99.4 | 8.1 | 115.4 | 9.4 |
| 2004 | 1250.3 | 1041.5 | 83.3 | 91.3 | 7.3 | 117.5 | 9.4 |

**المصدر:**

- عيسى إبراهيم و آخرون (1989)،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث،قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص 76.
- وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- دائرة الإحصاءات العامة،مسح العمالة والبطالة، للسنوات (1993-2004).

**3-3-2 العمالة حسب المهن:**

ظلت فئة "العاملين في الإنتاج وغير المصنفين" تستحوذ أكبر نسبة من مجمل القوى العاملة، فقد ازداد عددها من 182.7 ألف عامل في عام 1973 إلى 328.4 ألفاً في عام 1990 ثم إلى 601.4 في عام 2004، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 3.0% خلال فترة الدراسة، غير أن نسبة هؤلاء العاملين من مجمل العمالة انخفضت بين السنوات الثلاث المذكورة من 54.9% إلى 52.1% ثم إلى 48.1% على الترتيب. ومن المعلوم أن هذه الفئة من العمالة لا تتطلب مؤهلات علمية مرتفعة، وبالتالي يمكن ملاحظة ثمة انعكاس للتغيرات في التوزيع القطاعي والتعليمي للقوى العاملة في سوق العمل على توزيعها المهني.

ويمكن تأكيد ذلك بالإمعان في جدول رقم (3-4)، حيث أن فئة "المتخصصون والفنيون" جاءت في المرتبة الثانية، حيث زاد عدد العاملين منها في السنوات الثلاث المذكورة من 28.0 ألف عامل إلى 121.6 ألفاً ثم إلى 360.1 ألفاً على الترتيب، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 8.6% خلال فترة الدراسة، وهذا المعدل المرتفع يعكس مدى التطور الذي وصلت إليه أساليب الإنتاج والتخصص في قطاع العمل في الأردن. ومما تجدر الإشارة إليه هو تراجع عدد العاملين في الزراعة كمهنة وبشكل كبير بين عامي 1973 و 2004 من 52.6 ألف عامل إلى 28.8 ألفاً على الترتيب، أي بمعدل تراجع سنوي مقداره 2.0% خلال فترة الدراسة.

مما سبق، يمكن الاستنتاج بأن حراكاً مهنياً في سوق العمل قد تجسّد بالاتجاه نحو المهن الإدارية والفنية والتقنية والعزوف عن العمل الزراعي وبعض أنشطة الخدمات، مما نجم عنه الحاجة إلى عمالة وافدة لسد الشواغر في هذه المهن (الطلافحة والفهداوي، 1998).

جدول رقم (3-4)

**توزيع القوى العاملة حسب المجموعات المهنية الرئيسية في الأردن خلال الفترة (1973-2004)**

**(ألف عامل)**

| السنة | القوى العاملة | المتخصصون | | الإداريون | | الأعمال الكتابية | | العاملون في البيع | | العاملون في الخدمات | | العاملون في الزراعة | | العاملون في الإنتاج | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| 1973 | 332.8 | 28.0 | 8.4 | 4.2 | 1.3 | 19.7 | 5.9 | 24.9 | 7.5 | 20.6 | 6.2 | 52.6 | 15.8 | 182.7 | 54.9 |
| 1974 | 343.9 | 31.2 | 9.1 | 4.6 | 1.3 | 20.8 | 6.1 | 26.0 | 7.6 | 21.3 | 6.2 | 51.2 | 14.9 | 185.8 | 54.9 |
| 1975 | 355.4 | 34.7 | 9.8 | 4.9 | 1.4 | 21.9 | 6.2 | 27.2 | 7.7 | 22.1 | 6.2 | 49.8 | 14.0 | 194.8 | 54.8 |
| 1976 | 367.2 | 38.6 | 10.5 | 5.4 | 1.5 | 23.0 | 6.3 | 28.4 | 7.7 | 22.9 | 6.2 | 48.8 | 13.3 | 200.5 | 54.6 |
| 1977 | 379.5 | 42.9 | 11.3 | 5.9 | 1.6 | 24.2 | 6.4 | 29.7 | 7.8 | 23.8 | 6.3 | 47.1 | 12.4 | 205.9 | 54.3 |
| 1978 | 392.2 | 47.7 | 12.2 | 6.4 | 1.6 | 25.5 | 6.5 | 31.1 | 7.9 | 24.7 | 6.3 | 45.8 | 11.7 | 211.1 | 53.8 |
| 1979 | 405.3 | 54.0 | 13.3 | 6.9 | 1.7 | 26.8 | 6.6 | 32.5 | 8.0 | 25.6 | 6.3 | 44.6 | 11.0 | 215.9 | 53.3 |
| 1980 | 420.0 | 55.7 | 13.3 | 6.9 | 1.6 | 26.8 | 6.4 | 34.6 | 8.2 | 26.7 | 6.4 | 42.2 | 10.1 | 227.2 | 54.1 |
| 1981 | 435.4 | 58.6 | 13.5 | 6.9 | 1.6 | 26.8 | 6.2 | 36.8 | 8.5 | 27.6 | 6.3 | 40.0 | 9.2 | 238.7 | 54.8 |
| 1982 | 451.2 | 61.8 | 13.7 | 6.9 | 1.5 | 28.9 | 6.4 | 38.7 | 8.6 | 28.7 | 6.4 | 37.8 | 8.4 | 248.2 | 55.0 |
| 1983 | 467.7 | 64.8 | 13.9 | 7.0 | 1.5 | 26.9 | 5.8 | 41.5 | 8.9 | 29.8 | 6.4 | 35.8 | 7.7 | 261.9 | 56.0 |
| 1984 | 484.7 | 68.1 | 14.1 | 7.0 | 1.4 | 26.9 | 5.6 | 44.2 | 9.1 | 30.9 | 6.4 | 33.9 | 7.0 | 273.8 | 56.5 |
| 1985 | 502.4 | 72.8 | 14.5 | 7.0 | 1.4 | 28.6 | 5.7 | 45.7 | 9.1 | 32.1 | 6.4 | 30.7 | 6.1 | 285.4 | 56.8 |
| 1986 | 535.4 | 80.3 | 15.0 | 7.5 | 1.4 | 31.3 | 5.8 | 48.7 | 9.1 | 33.7 | 6.3 | 32.1 | 6.0 | 302.5 | 56.5 |
| 1987 | 555.7 | 89.4 | 16.1 | 8.3 | 1.5 | 32.8 | 5.9 | 48.4 | 8.7 | 34.3 | 6.2 | 32.2 | 5.8 | 312.9 | 56.3 |
| 1988 | 572.2 | 95.0 | 16.6 | 9.7 | 1.7 | 34.3 | 6.0 | 49.2 | 8.6 | 31.5 | 5.5 | 33.8 | 5.9 | 318.7 | 55.7 |
| 1989 | 583.5 | 98.0 | 16.8 | 10.5 | 1.8 | 35.6 | 6.1 | 50.2 | 8.6 | 31.5 | 5.4 | 33.3 | 5.7 | 324.4 | 55.6 |
| 1990 | 630.1 | 121.6 | 19.3 | 16.4 | 2.6 | 40.9 | 6.5 | 56.1 | 8.9 | 32.7 | 5.2 | 34.0 | 5.4 | 328.4 | 52.1 |
| 1991 | 646.6 | 147.4 | 22.8 | 29.1 | 4.5 | 47.8 | 7.4 | - | - | 56.9 | 8.8 | 38.8 | 6.0 | 326.6 | 50.5 |
| 1992 | 706.0 | 157.4 | 22.3 | 29.0 | 4.1 | 43.8 | 6.2 | - | - | 68.5 | 9.7 | 40.2 | 5.7 | 367.1 | 52.0 |
| 1993 | 809.3 | 182.1 | 22.5 | 25.9 | 3.2 | 44.5 | 5.5 | - | - | 95.5 | 11.8 | 41.3 | 5.1 | 420.0 | 51.9 |
| 1994 | 948.7 | 195.4 | 20.6 | 20.0 | 2.1 | 68.3 | 7.2 | - | - | 119.5 | 12.6 | 51.2 | 5.4 | 484.8 | 51.1 |
| 1995 | 974.6 | 182.3 | 18.7 | 13.6 | 1.4 | 72.1 | 7.4 | - | - | 120.9 | 12.4 | 61.4 | 6.3 | 524.3 | 53.8 |
| 1996 | 994.0 | 199.8 | 20.1 | 23.9 | 2.4 | 81.5 | 8.2 | - | - | 121.3 | 12.2 | 81.5 | 8.2 | 487.1 | 49.0 |
| 1997 | 1032.7 | 259.2 | 25.1 | 27.9 | 2.7 | 96.0 | 9.3 | - | - | 136.3 | 13.4 | 62.0 | 6.0 | 449.2 | 43.5 |
| 1998 | 1126.0 | 280.4 | 24.9 | 19.1 | 1.7 | 87.8 | 7.8 | - | - | 158.8 | 14.1 | 47.3 | 4.2 | 538.2 | 47.8 |
| 1999 | 1195.0 | 304.7 | 25.5 | 14.3 | 1.2 | 99.2 | 8.3 | - | - | 164.9 | 13.8 | 65.7 | 5.5 | 547.3 | 45.8 |
| 2000 | 1209.4 | 330.2 | 27.7 | 10.9 | 0.9 | 100.4 | 8.3 | - | - | 181.4 | 15.0 | 40.0 | 3.3 | 541.8 | 44.8 |
| 2001 | 1175.7 | 328 | 27.9 | 7.1 | 0.6 | 94.1 | 8.0 | - | - | 182.2 | 15.5 | 29.4 | 2.5 | 534.9 | 45.5 |
| 2002 | 1216.8 | 355.3 | 29.2 | 4.9 | 0.4 | 97.3 | 8.0 | - | - | 188.6 | 15.5 | 31.6 | 2.6 | 539.0 | 44.3 |
| 2003 | 227.2 | 353.4 | 28.8 | 3.7 | 0.3 | 92.0 | 7.5 | - | - | 182.9 | 14.9 | 28.2 | 2.3 | 565.7 | 46.1 |
| 2004 | 1250.3 | 360.1 | 28.8 | 1.3 | 0.1 | 76.3 | 6.1 | - | - | 181.3 | 14.5 | 28.8 | 2.3 | 601.4 | 48.1 |

المصدر:

- عيسى إبراهيم و آخرون (1989)،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث،قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص 76.
- وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- دائرة الإحصاءات العامة،مسح العمالة والبطالة، للسنوات (1993-2004).

# الفصل الرابع

# هجرة العمالة من الأردن وإليها

# الفصل الرابع

# هجرة العمالة من الأردن وإليها

## 1-4 هجرة العمالة إلى الأردن:

يعتبر موضوع هجرة العمالة إلى الأردن من القضايا الاقتصادية المهمة التي يشهدها الأردن، وذلك بسبب حاجة الأردن إلى العمالة الوافدة للعمل في بعض القطاعات الاقتصادية التي لديها نقص حقيقي في عنصر العمل أو بسبب إحجام العمالة الوطنية عن العمل في هذه الأنشطة وخاصة في قطاعي الزراعة والإنشاءات. كما أن العمالة الوافدة ترتبط دوماً بفكرة مزاحمة العمالة الوطنية على شغل فرص العمل المتوفرة في الاقتصاد الوطني وبالتالي مفاقمة مشكلة البطالة، يُضاف إلى ذلك التسرب الذي تحدثه تحويلات هؤلاء العاملين إلى الخارج. ويبدو ذلك أكثر أهمية مع تنامي معدلات البطالة وتفاقم العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

فقد بدأت العمالة الوافدة بالهجرة إلى الأردن منذ عام 1973 بشكل تزامن مع ارتفاع الدخل القومي وبالتالي ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة خارجياً وداخلياً، فارتفع عدد العمال الوافدين إلى المملكة من 376 عاملاً في عام 1973 إلى(79.566) ألف عامل في عام 1980 وإلى 165ر0 ألفاً في عام 1990، ثم انخفض ليصل (141.186) ألفاً في عام 2000 ثم عاد ليرتفع إلى 2004 إلى (218.756) ألفاً في عام 2004 (إبراهيم، 1989 والعمري،2002 ووزارة العمل، 2004).

وبالنسبة للمستوى التعليمي للعمالة الوافدة إلى الأردن، يبين جدول رقم (4-1) أنه لم يُظهر اتجاهاً محدداً سواء للارتفاع أو الانخفاض خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت نسبة من يحملون مؤهلاً دون شهادة الثانوية العامة من (60.9%) في عام 1973 إلى (83.19%) في عام 2004، بينما انخفضت نسبة من يحملون الثانوية العامة بين العامين المذكورين من (15.7%) إلى (0.45%) على الترتيب، وارتفعت نسبة حملة دبلوم كلية المجتمع من (13.8%) إلى (15.31%) على الترتيب، وانخفضت نسبة حملة شهادة البكالوريوس من 8.2% إلى 0.48% على الترتيب، كما انخفضت نسبة من يحملون مؤهلات تزيد عن البكالوريوس من 1.3% إلى 0.57% على الترتيب.

ويلاحظ أن نسبة العمالة الوافدة ممن يحملون مؤهلاً دون الثانوية العامة هو في تزايد واضح، وهذا يدل على أن احتياجات الأردن من العمالة الوافدة تتركز بشكل رئيس في أنشطة اقتصادية لا تتطلب مؤهلات علمية مرتفعة بسبب وفرة العمالة الأردنية المتعلمة أكاديمياً والتي تغطي كافة احتياجات سوق العمل الأردني وكذلك الطلب الخارجي علـــى العمالـــة الأردنيـــة وخاصة من دول الخليج العربي.

**جـــدول رقم (4-1)**

**التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (1973-2004)**

| المستوى التعليمي | 1973 | 1980 | 1987 | 1992 | 1998 | 2001 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دون الثانوية العامـــة | 60.9 | 70.8 | 61.3 | 81.6 | 79.5 | 79.1 | 83.19 |
| ثانوية عامـــــة | 15.7 | 14.9 | 20.5 | 2.3 | 11.4 | 0.5 | 0.45 |
| دبلوم كلية متوسطة | 13.8 | 7.0 | 11.9 | 11.0 | 3.7 | 18.9 | 15.31 |
| بكالوريوس | 8.2 | 6.1 | 5.0 | 3.6 | 2.4 | 1.1 | 0.48 |
| دراسات عليا | 1.3 | 1.2 | 1.3 | 1.5 | 3.0 | 0.4 | 0.57 |

**المصـــدر:**

- عيسى إبراهيم وآخرون (1989)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانـــات ســـوق العمـــل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص55.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي، (1992-2004).

أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب النشاط الاقتصادي، يبين جـــدول رقم (4-2) أن قطاع الإنشاءات كان يستخدم في عام 1973 النسبة الأكبر من العمالة الوافـــدة (42.0%)، في حين كان القطاع الزراعي يستخدم (8.8%) من مجمل العمالة الوافدة. وفـــي عام 2004 أصبح القطاع الزراعي في المرتبة الأولى من حيث اســـتخدام العمالـــة الوافـــدة (26.9%)، يليه قطاع التعدين والـــصناعات التحويليـــة (26.2%) و(19.3%) ثـــم قطـــاع الإنشاءات (16.8%).

**جـــدول رقم (4-2)**

**التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1973-2004)**

| النشاط الاقتصادي | 1973 | 1980 | 1987 | 1992 | 1998 | 2001 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعـــــة | 8.8 | 14.4 | 34.3 | 31.1 | 28.9 | 27.0 | 26.9 |
| التعدين والصناعة التحويلية | 6.6 | 5.2 | 8.1 | 15.2 | 15.8 | 18.3 | 26.2 |
| الكهرباء والماء | 0.5 | 0.4 | 1.0 | 3.5 | 2.5 | 0.2 | 0.06 |
| الإنشاءات | 42.0 | 28.1 | 31.0 | 1.8 | 2.4 | 19.3 | 16.8 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 9.6 | 7.0 | 8.4 | 6.0 | 5.9 | 14.8 | 10.1 |
| النقل والمواصلات | 1.6 | 2.0 | 5.5 | 6.6 | 5.3 | 1.4 | 0.7 |
| الخدمات المالية والعقارات | 1.1 | 0.9 | 2.0 | 4.8 | 5.0 | 2.2 | 1.5 |
| أنشطة الخدمات الأخرى | 29.8 | 42.1 | 9.7 | 31.0 | 34.2 | 16.8 | 17.7 |

**المصـــدر:**

- عيسى ابراهيم وآخرون (1989)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانـــات ســوق العمــل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص55.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي، (1992-2004).

تؤكد النسب الواردة في جدول رقم (4-2) اســتمرار تركــز العمالــة الوافــدة فــي القطاعات الاقتصادية التي لا تتطلب مؤهلات علمية أكاديمية مرتفعة أو تــدريباً متخصــصاً، وفي مقدمتها القطاع الزراعي وقطاع الإنشاءات، ويلاحظ أن استخدام القطاع الزراعي للعمالة الوافدة كان متزايداً بشكل عام خلال الفترة (1973-2004) بعكس قطاع الإنشاءات الذي مال استخدامه للعمالة الوافدة إلى التراجع. ويتضح أيضاً التباين البيّن في نسب استخدام كل قطـــاع بين سنة وأخرى وخاصة قطاع الإنشاءات، ويرجع ذلك إلى الــسياسات الحكوميــة المتعلقــة بتنظيم سوق العمل الأردني من حيث السماح للعمالة الوافدة في العمل في قطاعـــات محـــددة، وكذلك سياسات الأجور الخاصة بالعمالة الوطنية، وهي جميعاً كانت تخضع إلى الشد والجذب بين سنة وأخرى.

ويتضح من جدول رقم (4-3) التوزيع النسبي للعمالة الوافــدة حــسب المجموعـــات المهنية، وتبين النسب الواردة في الجدول أن فئة عمال الإنتاج والفعلة تشكل النسبة الأكبر في استخدام العمالة الوافدة، حيث ازدادت نسبتها من(33.0%) في عام 1973 إلـــى (50.37%) في عام 2004، ويلاحظ تزايد نسبة العاملين في الزراعة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعــت نسبتها من (13.8%) في عام 1973 إلى (26.9%) في عام 2004 و يصبح فـــي المرتبـــة الثانية بعد فئة عمال الإنتاج والفعلة. أما فئة الفنيين والتقنيين، فقد شهدت نسبتها تراجعاً ملفتـــاً

بين العامين السابقين من (21.0%) إلى (1.01%) على الترتيب، وهذا يعكس تناقض حاجة سوق العمل الأردني لهذه الفئة المهنية، والتي تتطلب قدراً معقولاً من التعليم والتدريب وهو ما أصبح مع بداية الثمانينيات من القرن المنصرم سمة للعمالة الأردنية بشكل عام، وبالتالي بدأ إحلال العمالة الوافدة ضمن هذه الفئة بالعمالة الوطنية التي استمرت أيضاً بشق طريقها صوب الأسواق الخارجية العربية.

وبقي العاملون في الخدمات يشكلون نسبة مرتفعة من بين المجموعات المهنية الأخرى للعمالة الوافدة، حيث ارتفعت نسبتها من (15.4%) من مجمل العمالة الوافدة في عام 1973 إلى (20.4%) في عام 2004، وبعض أنشطة الخدمات المقصودة هنا هي تلك التي لا يرغبها العمال الأردنيون في العادة بسبب انخفاض أجورها أو ارتفاع ساعات العمل فيها أو لطبيعتها القاسية أو لأسباب اجتماعية.

**جدول رقم (4-3)**

**التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب المجموعات المهنية خلال الفترة (1973-2004)**

| المجموعة المهنية | 1973 | 1980 | 1987 | 1992 | 1998 | 2001 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفنيون والتقنيون | 21.0 | 6.3 | 4.5 | 1.0 | 1.8 | 1.5 | 1.01 |
| العاملون في الإدارة | 2.7 | 1.2 | 0.7 | 0.5 | 0.5 | 0.4 | 0.28 |
| العاملون في الكتابة | 3.5 | 2.5 | 6.8 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.06 |
| العاملون في البيع | 10.6 | 4.3 | 6.0 | 0.9 | 0.4 | 0.3 | 0.19 |
| العاملون في الخدمات | 15.4 | 11.7 | 17.1 | 20.6 | 21.6 | 21.7 | 20.4 |
| العاملون في الزراعة | 13.8 | 15.4 | 28.4 | 37.6 | 43.7 | 27.7 | 27.66 |
| عمال الإنتاج والفعلة | 33.0 | 58.6 | 36.5 | 39.4 | 32.0 | 48.4 | 50.37 |

**المصدر:**

- عيسى إبراهيم وآخرون (1989)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص55.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي، (1992-2004).

كما يوضح جدول رقم (4-4) التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب الجنسية، ويلاحظ أن العمالة الوافدة المصرية استمرت تشكل حتى عام 2004 غالبية العمالة الوافدة إلى الأردن (72.58%). حيث كانت نسبتها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ابتداء من 12.5% في عام 1973، وبلغت النسبة ذروتها في عام 2001 وبلغت 82.3%. وارتفعت نسبة العمالة الأجنبية غير العربية من (14.5%) في عام 1973 إلى (24.95%) في عام 2004، وما بين

هذين العامين شهدت ارتفاعاً ملحوظاً تارة وانخفاضاً ملحوظاً تارة أخرى، أما نـسبة العمالـة العربية الوافدة إلى الأردن من غير المصريين والسوريين فقد شهدت انخفاضاً حاداً بين عامي 1973 و 2004 من (62.2%) إلى (1.2%) على الترتيب، وكان هذا الانخفـاض لـصالح العمالة المصرية، وهذا ينطبق أيضاً على العمالة السورية الوافدة التي انخفضت نـسبتها مـن (8.8%) إلى (1.27%) على الترتيب.

**جـدول رقم (4-4)**

**التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب الجنسيـة خلال الفترة (1973-2004)**

| الجنسيـة | 1973 | 1980 | 1987 | 1992 | 1998 | 2001 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مصري** | 12.5 | 69.9 | 68.2 | 70.0 | 73.8 | 82.3 | 72.58 |
| **سوري** | 8.8 | 4.6 | 4.0 | 6.7 | 4.0 | 2.7 | 1.27 |
| **عرب آخرون** | 62.2 | 3.5 | 3.5 | 6.6 | 9.3 | 2.0 | 1.20 |
| **أجانب** | 14.5 | 22.1 | 23.9 | 16.6 | 13.0 | 13.0 | 24.98 |

**المصـدر:**

- عيسى إبراهيم وآخرون (1989)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانـات سـوق العمـل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص55.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي، (1992-2004).

أما التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب الجنس خلال فترة الدراسة، فيبـين جـدول رقم(4-5) أن الغالبية العظمى منها هي من الذكور برغم انخفاض نسبتهم من مجمل العمالـة الوافدة من (96.8%) في عام 1973 إلى (84.6%) في عام 2004، وبالتالي ارتفاع نـسبة الإناث من (3.2%) إلى (15.4%) على الترتيب. وقد يفسر ذلك لتزايد حجم السكان وبالتالي عدد الأسر في الأردن التي زاد طلبها على عمالة وافدة من الإناث فـي القطـاع المنـزلي بالذات.

جـــدول رقم (4–5)

التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب الجنـــــس خلال الفترة (1973–2004)

| الجنـــــــس | 1973 | 1980 | 1987 | 1992 | 1998 | 2001 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكـــــــر | 96.8 | 96.2 | 85.3 | 94.3 | 96.2 | 90.8 | 84.6 |
| أنثـــــى | 3.2 | 3.8 | 14.7 | 5.7 | 3.8 | 9.2 | 15.4 |

**المصـــدر:**

- عيسى إبراهيم وآخرون (1989)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانـــات ســـوق العمـــل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص55.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي، (1992-2004).

ويبين جدول رقم (4–6) التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب المحافظات، حيث كانت تضم الأردن حتى عام 1985 خمس محافظات هي: عمان (العاصمة)، وانبثقت عنها محافظتا الزرقاء (1985) ومادبا (1994)، واربد وانبثقت عنها محافظات المفـــرق (1985) وجـــرش وعجلون (1994)، والكرك وانبثقت عنها محافظة الطفيلة (1985)، ومعان وانبثقـــت عنهـــا محافظة العقبة (1994)، ومحافظة البلقاء.

ويتضح من الجدول استمرار تركز العمالة الوافدة في محيط عمان الكبـــرى، حيـــث احتوت على (71.5%) من مجمل العمالة الوافدة في عام 1973 مقابل (49.7%) فـــي عـــام 2004، وهذا الانخفاض ظاهري لأن محافظة عمان (العاصمة) كانت تضم في عـــام 1973 محافظتي الزرقاء ومادبا. وتبدو محافظات اربد والزرقاء والبلقاء أكثر المحافظات اســـتخداماً للعمالة الوافدة، وذلك لأن هذه المحافظات تأتي بعد محافظة عمان من حيث عدد السكان بشكل يعكس مستوى النشاط الاقتصادي فيها، وخاصة النشاط الزراعي الذي اســـتوعب (26.9%) من مجمل العمالة الوافدة في عام 2004 ، ويتركز جغرافياً بشكل رئيس في منطقة الأغـــوار التي تمتد في محافظتي اربد والبلقاء، وفي جزء من محافظة الكرك. ويمكن القـــول أن إقلـــيم الوسط الذي يضم محافظات عمان والزرقاء والبلقاء ومادبا يستخدم (72.1%) مـــن إجمـــالي العمالة الوافدة وذلك في عام 2004، ويقطنه حوالي (71.3%) من الـــسكان وهمـــا نـــسبتان متقاربتان يعكسان حجم النشاط الاقتصادي والعمراني والخدمي في الإقليم (دائرة الإحصاءات العامة،2004).

**جـــدول رقم (4-6)**

**التوزيع النسبي للعمالة الوافدة حسب المحافظات خلال الفترة (1973-2004)**

| المحافظـــــــة | 1973 | 1980 | 1987 | 1992 | 1998 | 2001 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمان (العاصمة) | 71.5 | 57.5 | 43.7 | 68.2 | 66.1 | 51.6 | 49.7 |
| إربـــد | 13.6 | 16.0 | 18.2 | 7.9 | 7.4 | 9.3 | 13.0 |
| البلقاء | 4.8 | 17.8 | 25.1 | 3.0 | 3.0 | 10.5 | 10.5 |
| الكرك | 4.5 | 4.3 | 5.0 | 2.3 | 2.1 | 4.5 | 5.2 |
| معـــان | 5.6 | 4.4 | 7.9 | 9.6 | 3.0 | 2.9 | 2.2 |
| الزرقاء | - | - | - | 7.9 | 5.4 | 7.7 | 8.6 |
| المفرق | - | - | - | 0.6 | 2.2 | 4.6 | 4.6 |
| الطفيلة | - | - | - | 0.5 | 0.6 | 0.9 | 0.7 |
| مادبا | - | - | - | - | 1.2 | 2.3 | 2.4 |
| جرش | - | - | - | - | 1.1 | 1.6 | 1.4 |
| عجلون | - | - | - | - | 0.4 | 0.8 | 0.6 |
| العقبـــة | - | - | - | - | 7.5 | 3.2 | 1.0 |

**المصـــدر:**

- عيسى إبراهيم وآخرون (1989)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانـــات ســـوق العمـــل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ص55.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي، (1992-2004).

ويمكن القول بأن السياسات الأردنية المرافقة لهجرة العمالة إلى الأردن تنحصر في:

**I. سياسات الإحلال:**

حيث بدأ الأردن فعليا بإحلال العمالة الوافدة بسبب منافستها الشديدة للعمالة الوطنيـــة في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك قبل ما يزيد على عشر سنوات، غير أن هذه الـــسياسة لم تكن ناجحة تماما بسبب عدم إلزاميتها وتعرضها للشد والجذب من جانب الحكومة، إضـــافة لاستمرار حاجة الأردن للعمالة الوافدة للعمل في بعض الأنشطة الاقتصادية أو بسبب إحجـــام العمالة الوطنية عن العمل في هذه الأنشطة. ولا تنجح سياسة الإحلال في العادة إلا إذا كـــان متوسط الأجر المدفوع للعامل الوافد يفوق القيمة النقدية لإنتاجه، وقد لا يعكس هذا بالضرورة واقع الأمر في الأردن، حيث تعمل العمالة الوافدة في مهن ذات طبيعـــة صـــعبة وبـــأجور لا تعكس تلك الطبيعة، لذا قد لا تكون عملية الإحلال سهلة المنال.

**II. سياسة تحديد الأجور:**

قام الأردن برفع الحد الأدنى للأجور في المملكة ابتداءً من شهر أيار 2006، حيث بلغ هذا الحد 110 دنانير أردنية (أي ما يعادل 155 دولاراً أمريكياً) شهرياً، وكان الهدف الرئيس من ذلك تخفيض حدة منافسة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية على شغل كثير من الوظائف وهذا الحد لا يُعبّر بالضرورة عن الأجر الفعلي الذي يدفع وهو غالبا أعلى من ذلك بكثير، وهو لا يعبر كذلك عن مستوى تكاليف المعيشة في الأردن، غير أنه قد يرغب جزءاً من الأردنيين المتعطلين في الالتحاق ببعض الوظائف والأعمال المرغوبة من قبل العمالة الوافدة، ويمنح الأردنيين المتعطلين تنافسية معقولة مع العمالة الوافدة.

## 2-4 هجرة العمالة الأردنية للخارج:

يعتبر الأردن من الدول العربية المصدرة للعمالة وخاصة إلى دول الخليج العربي المنتجة للنفط، حيث تعود هذه الظاهرة إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين. وقد اشار التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن عام 1961 أن عدد الأردنيين في الخارج هو 62862 شخصاً منهم 79.8% يقيم في دول عربية، وبلغ عدد العاملين منهم 32765 شخصاً. وقد بلغ مجموع الأردنيين العاملين في الدول العربية آنذاك 25901 بما نسبته 79.1% من مجمل العمالة الأردنية المهاجرة، بينما بلغت هذه النسبة 0.32% في آسيا وإفريقيا و 5.1% في أوروبا و 15% في الأمريكيتين و 0.5% في بلدان أخرى (دائرة الإحصاءات العامة، 1964)

ونتيجة للارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط في بداية السبعينيات من القرن المنصرم تسارعت الاستثمارات في الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة دول الخليج العربي، مما دفع العمالة في الأردن ودول أخرى عربية وأجنبية للهجرة إلى دول الخليج، وساهم بالتالي في إحداث تغييرات ملحوظة في سوق العمل الأردنية من حيث عدد العمالة الأردنية المهاجرة ومعدلات البطالة في المملكة ، وأحدث أيضاً حاجة الأردن لعمالة من الخارج في بعض المهن للعمل في بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. وبالنسبة للعمالة الأردنية المهاجرة فقد ازدادت من 103.5 ألف عامل في عام 1970 إلى 305.4 ألفاً في عام 1980 ثم إلى 339.0 ألفاً في عام 1987 (إبراهيم، 1989). وفي عام 1990 قدّر عدد العمالة

الأردنية المهاجرة بحوالي 287.5 ألف عامل و 275.0 ألفاً في عام 1995 و 260.6 ألفاً في عام 2001 ).

وفيما يتعلق بخصائص العمالة الأردنية المهاجرة، فلم تتوفر بيانات عن ذلك بعد عام 1987، حيث كان 25.8% منهم في ذلك العام من المتخصصين والفنيين و 3.7% من الإداريين و 5.8% يعملون في الأعمال الكتابية و 4.7% عاملين في البيع و 3.8% عاملين في الخدمات و 3.7% عاملين في الزراعة و 52.5% عمّال إنتاج أو غير مصنفين. أما بالنسبة للمستوى التعليمي للعمالة الأردنية المهاجرة، فقد توزعت في ذات العام كما يلي: دون الثانوية العامة 26.1% و 49.8% يحملون الثانوية العامة و 9% يحملون دبلوم كلية متوسطة و 12.7% يحملون درجة البكالوريوس و 2.4% من حملة مؤهلات تزيد عن البكالوريوس، وفيما يخص توزيع العمالة الأردنية المهاجرة حسب النشاط الاقتصادي لنفس العام، فقد كان 3.9% منهم يعملون في الزراعة و 12.5% في التعدين والصناعة التحويلية و 2.0% في قطاع الماء والكهرباء و 15.7% في قطاع الإنشاءات و 16.2% في التجارة و 7.5% في النقل والمواصلات و 39.1% في الخدمات الاجتماعية والدفاع والإدارة العامة و 3.1% في الخدمات المالية. (ابراهيم، 1989)

وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات تزايدت أعداد العمال الأردنيين المهاجرين للخارج بشكل ملحوظ، حيث بلغ معدل النمو السنوي في هذه الأعداد 7.2%، ويعود هذا الازدياد المستمر إلى العوامل التالية:

1. زيادة الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط والذي خلق تفاوتاً كبيراً وحقيقياً في مستويات الأجور بين الدول المستقبلة للعمالة الأردنية (الدول الخليجية بشكل رئيسي) وبين الأردن، حيث ناف معدل الأجور في السعودية مثل ثلاثة أضعاف في سوق العمل الأردني (وزارة العمل، 1987)، وهذا لا يعني بالضرورة تساوي مستويات الأجور المدفوعة للعامل الأردني الذي يعمل في الخارج مع ما يدفع لنظرائهم من العاملين المواطنين هناك، ففي عام 1981 بلغ معدل الأجر الشهري للأردنيين العاملين في السعودية 130 ديناراً مقابل 305 دينار للمواطنين السعوديين (Talafha, 1983)، وبرغم هذا استمرت العمالة الأردنية في

الهجرة بجذب من حافز فروق الأجور بين الدول المستقبلة وبين مستوياتها في الأردن.

2. سياسة الباب المفتوح التي اتبعها الأردن في هجرة العمالة الأردنية إلى الخارج وفي استيراد عمالة عربية وأجنبية، حيث لم يطلق أية سياسات تنظم أو تمنع هجرة العمالة أو الخبرات الأردنية للخارج، وقد كان الهدف الرئيسي من ذلك تدعيم ميزان المدفوعات الأردني من خلال إسهامات حوالات العاملين الأردنيين في الخارج، وكذلك من خلال الاستفادة من فروقات الأجور بين ما يحصل عليه العمال الأردنيون في الخارج وبين ما يدفع للعمالة الوافدة للأردن. وجراء ذلك فقد ارتفع صافي تحويلات العاملين في الأردن من 190.6 مليون دينار في عام 1980 إلى 1289.5 مليوناً في عام 2004، أي بمعدل نمو سنوي قدره 8.3% خلال الفترة (2004-1980) ، في حين انخفضت نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي بين العاملين المذكورين من 22.36% إلى 21.5% على الترتيب وبلغت النسبة ذروتها في عام 1984 وبلغت 27.4% وانخفضت كذلك نسبة تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين نفس العامين من 4.3% إلى 2.5% على الترتيب، وبلغت هذه ا لنسبة ذروتها في عام 1984 أيضاً وهو العام الذي ترافق فيه ارتفاع كبير في حجم العمالة الأردنية المهاجرة (334.3) ألفاً مع ارتفاع كبير أيضاً في حجم العمالة الوافدة للأردن (153.5) ألفاً (ابراهيم، 1989).

3. تمتاز القوى العاملة الأردنية بشكل عام بمستوى فني وعلمي مرتفع نسبياً مقارنة ببقية القوى العاملة في دول المنطقة، فقد أشارت بعض الدراسات (Bricks and Sinclair, 1980) أن 78.8% من العمال الأردنية في الكويت في عام 1975 كانوا من فئات "المتخصصين والفنيين والعمال المهرة"، وبالنظر إلى المستوى التعليمي للعمالة الأردنية في الخارج، فقد كان 24.1% منهم في عام 1987 مثلاً يحملون تعليماً عالياً (دراسات عليا وبكالوريوس ودبلوم كلية متوسطة) وهذه النسبة تُعدّ مرتفعة بمقارنتها بمثيلتها للعمالة الوافدة للأردن ولنفس العام، حيث لم تتجاوز 18.15%. يُضاف إلى ذلك أن 25.8% من العمالة الأردنية المهاجرة كانت في نفس العام من فئة "المتخصصين والفنيين والعمال المهرة" مقابل 4.5% فقط للعمالة الوافدة

للأردن من نفس الفئة. وهذا يعكس أيضاً الاحتياجات المتباينة بين أسواق العمل المستقبلة للعمالة الأردنية وبين حاجة سوق العمل الأردنية، ويتجلى ذلك بالنظر إلى التوزيع القطاعي للعمالة الأردنية المهاجرة التي كانت 65.9% منها تعمل في أنشطة الخدمات وقطاعاتها مقابل 25.6% للعمالة الوافدة للأردن وللعام نفسه.؟

4. ارتفاع معدل نمو قوة العمل، فخلال فترة الدراسة بلغ معدل النمو السنوي للسكان 3.8%، وبلغ كذلك معدل نمو قوة العمل 4.36% لنفس الفترة، وقد ترافق هذان المعدلات المرتفعان مع معدل منخفض للمشاركة في القوى العاملة والذي كان في أعلى مستوياته في عام 2002 وبلغ 24.0%، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسب الملتحقين في التعليم والتعليم العالي وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، إضافة إلى الهيكل السكاني في الأردن الذي يشير إلى أن حوالي 37.1% من السكان هم دون سن العمل (دون سن الخامسة عشرة) (دائرة الإحصاءات العامة، 2005)، وهذا يؤدي إلى تأخير الالتحاق بسوق العمل إلى سنوات عديدة تزيد عن الخامسة عشرة قد تصل إلى عشرة سنوات أحياناً، وبالتالي فإن ارتفاع معدل نمو قوة العمل لم يترافق مع نمو موازٍ في قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل إضافية، مما يدفع جزء من الداخلين الجدد إلى سوق العمل وخاصة المؤهلين منهم إلى الهجرة صوب أسواق العمل في الخارج (الشرع، 1991).

## 3-4 تحويلات العمالة الوافدة:

ازدادت تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج بشكل مضطرد منذ أن بدأ الأردن باستقدامها من ا لخارج منذ عام 1973، حيث ازدادت هذه التحويلات من 46 مليون دينار في عام 1980 إلى 46.8 مليوناً في عام 1990 ثم إلى 123.6 مليوناً في عام 2000، وفي عام 2004 بلغت 170.1 مليون دينار. أي أن معدل النمو السنوي في تحويلات العاملين الوافدين للأردن إلى الخارج بلغ خلال الفترة (1980-2004) حوالي 5.6%، في حين أن معدل نمو أعداد هذه العمالة خلال الفترة ذاتها بلغ 4.3% وهذا يشير إلى أن حصته العامل الوافد الواحد من التحويلات هو في ازدياد أيضاً، حيث بلغت ذروتها في 1998 وكانت حوالي 1184 ديناراً، في حين بلغ متوسطها للفترة نفسها 607.0 ديناراً. وهنا لا بد من الإشارة إلى

أن حجم التحويلات قبل عام 1980 كان متواضعاً بسبب تواضع أعداد العمالة الوافدة للأردن قبل ذلك وخاصة قبل عام 1979.

وبالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة للأردن وأثرها على بعض المتغيرات الاقتــصادية، يشير **جدول رقم (4-7)** إلى تطور أعداد العمالة الوافدة للأردن والتي كانت في عــام 1995 عند حدها الأقصى وبلغت 285 ألف عامل وافد، بينما كانت نسبة العمالة الوافدة لمجمل قــوة العمل في الأردن أعلى ما تكون في عام 1991 وبلغت حوالي 37%، ويلاحظ من الجــدول أيضاً تطور نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت أقصى مــا يمكن في عام 1984 وبلغت 5.6%. أما فيما يخص نسبة التحويلات إلى الاستهلاك الخــاص فقد كان أعلى ما يمكن في عام 1984 أيضاً وبلغــت نــسبته 5.9%، فــي حــين أن نــسبة التحويلات إلى الاستثمار الكلي كانت في أعلى مستوياتها في عــام 1985 وبلغــت 24.2%، ويمكن من الجدول ملاحظة أن معدل البطالة كان الأعلى خلال فترة الدراسة في عام 1991 و 1993 وبلغ فيهما المعدل 18.8% وهو ما ترافق مع ارتفاع أعداد العمالة الوافــدة لــلأردن والتي بلغت نسبتها في هذين العامين من مجمل العمالــة 37% و 19.6% علــى الترتيــب، وبحساب بسيط لمعامل الارتباط بين معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وبين عــدد العمالــة الوافدة للأردن تبيّن أن قيمة المعامل 65%.

جدول رقم ( 4-7 )

تحويلات العمالة الوافدة للأردن ونسبتها من بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (1973-2004)

| السنة | تحويلات العمالة الوافدة (مليون دينار) | نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى GDP | نسبة تحويلات العمالة الوافدة للاستهلاك الخاص | نسبة تحويلات العمالة الوافدة للاستثمار الكلي | نسبة العمالة الوافدة لمجمل العمالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.11 |
| 1974 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.15 |
| 1975 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.62 |
| 1976 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1.30 |
| 1977 | 15 | 2.46 | 2.70 | 2.08 | 2.56 |
| 1978 | 20 | 2.80 | 3.07 | 7.56 | 4.77 |
| 1979 | 24 | 2.66 | 2.84 | 7.45 | 10.12 |
| 1980 | 46 | 4.34 | 4.94 | 11.00 | 18.94 |
| 1981 | 52 | 3.96 | 4.55 | 8.18 | 21.45 |
| 1982 | 62.4 | 4.14 | 4.28 | 9.95 | 26.59 |
| 1983 | 72.8 | 4.54 | 4.61 | 13.58 | 27.79 |
| 1984 | 97.5 | 5.63 | 5.91 | 18.50 | 31.67 |
| 1985 | 93 | 5.26 | 5.18 | 24.23 | 28.46 |
| 1986 | 86.5 | 4.46 | 5.03 | 21.12 | 24.28 |
| 1987 | 62.4 | 3.12 | 3.73 | 13.90 | 21.59 |
| 1988 | 57.2 | 2.77 | 3.51 | 11.14 | 25.86 |
| 1989 | 52 | 2.36 | 3.18 | 9.37 | 33.59 |
| 1990 | 46.8 | 1.89 | 2.36 | 6.74 | 26.18 |
| 1991 | 41.6 | 1.58 | 2.04 | 6.13 | 36.96 |
| 1992 | 58.5 | 1.86 | 2.20 | 5.57 | 21.67 |
| 1993 | 54.1 | 1.62 | 1.95 | 4.15 | 19.64 |
| 1994 | 65 | 1.76 | 2.30 | 4.67 | 22.45 |
| 1995 | 75 | 1.76 | 2.46 | 5.37 | 29.24 |
| 1996 | 70.8 | 1.70 | 2.05 | 4.90 | 18.55 |
| 1997 | 141.8 | 3.18 | 3.88 | 10.70 | 12.61 |
| 1998 | 146.8 | 3.11 | 3.57 | 12.36 | 11.64 |
| 1999 | 144.6 | 2.97 | 3.46 | 10.68 | 15.18 |
| 2000 | 123.6 | 0.24 | 2.55 | 9.75 | 10.44 |
| 2001 | 120.8 | 2.21 | 2.34 | 9.77 | 12.00 |
| 2002 | 121.3 | 2.10 | 2.28 | 9.42 | 10.44 |
| 2003 | 141.9 | 2.32 | 2.52 | 9.57 | 12.08 |
| 2004 | 170.1 | 2.50 | - | - | 17.49 |

المصدر:

- البنك المركزي الأردني (2006)، بيانات إحصائية سنوية (1964-2002).
- البنك المركزي الأردني (2006)، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد(42)، العدد (3).

**4-4 تحويلات العمالة الأردنية المهاجرة:**

يعتبر عنصر العمل من العوامل الإنتاجية المهمة إضافة إلى العوامل الأخرى كرأس المال والأرض وغيرها. وتؤدي الزيادة في عنصر العمل إلى زيادة عرض القوى العاملة وخاصة في المدى الطويل، مما يساعد على انخفاض الأجور وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج (هاجن، 1988)، ويعتبر الأردن من أهم دول المنطقة المصدرة للعمالة، فخلال فترة الدراسة تزايدت أعداد العمالة الأردنية المهاجرة من 152.9 ألف عامل في عام 1973 إلى 305.4 ألفاً في عام 1980 ثم إلى 339.0 في عام 1987 (ابراهيم، 1989). وقد قدر عددهم في عام 1990 بحوالي 339.0 ألف عامل (El-Khasawneh, 1992)، أما في عام 2001، فقدر عددهم بحوالي 260.6 ألف عامل ، وخير ما يشير إلى نزعة الهجرة التي تسارعت لدى العمالة الأردنية صوب أسواق العمل في الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي أن العمالة المهاجرة في عام 1976 مثلاً شكلت حوالي 21.1% من مجمل سكان المملكة، وهذا يؤكد على أن عقد السبعينيات من القرن الماضي شهد رواجاً اقتصادياً في منطقة الخليج العربي من حيث حجم الاستثمارات وارتفاع أسعار النفط مما وفر فرص عمل إضافية للعمالة الوافدة للخليج وبأجور مرتفعة نسبياً.

وبالرجوع إلى جدول رقم (4-8) نجد أن تحويلات الأردنيين في الخارج، قد شهدت تبعاً لذلك نمواً كبيراً، حيث ازدادت من 14.7 مليون دينار في عام 1973 إلى 236.7 مليوناً في عام 1980 وإلى 331.8 مليوناً في عام 1995 وإلى 1177.3 مليوناً في عام 2000، في حين بلغت في عام 2004 حوالي 1459.6 مليون دينار، أي أن معدل النمو السنوي في تحويلات الأردنيين في الخارج خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 16%.

وبالنسبة لما تشكله تحويلات الأردنيين في الخارج من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ في السنوات آنفة الذكر 5.2% و 22.4% و 13.5% و 22.9% و 21.5% على الترتيب. وقد وصلت هذه النسبة لأعلى مستوياتها في عام 1984 وبلغت 27.4%. أما التحويلات كنسبة من الاستهلاك الخاص، فقد ازدادت نسبته من 8% في عام 1973 إلى 25.4% في عام 1980، ثم انخفض إلى 16.8% في عام 1990، عاد بعدها للارتفاع ووصل إلى 24.3% في عام 2000، أما في عام 2003 فقد كانت النسبة بحدود 25%، ووصلت هذه النسبة ذروتها في عام 1997. وفيما يخص الاستثمار، فقد شكلت تحويلات العاملين نسباً متفاوتة فيه على امتداد فترة الدراسة، حيث زادت النسبة من 31.1% في عام 1973 إلى

56.6% في عام 1980 وانخفضت إلى 47.8% في عام 1990، لتعاود الارتفاع بعـد ذلـك وتصل إلى 92.9% في عام 2000 وإلى 94.8% في عام 2003، وفي عام 1985 بلغت هذه النسبة أقصى حدودها ووصلت لحوالي 105%.

كما يمكن استنتاج أن نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص والاستثمار الكلي بدأت بالتزايد منذ بداية فترة الدراسة وحتى نهاية الثمانينيـات مـن القـرن السابق، وقد يشير ذلك إلى استيراد النموذج الاستهلاكي من دول النفط الخليجية التـي كانـت تتركز فيها العمالة الأردنية المهاجرة، دون أن يكون الأردن بلداً نفطياً. وفي النـصف الأول من عقد التسعينيات بدأت بالتراجع بسبب الآثار السلبية لحرب الخليج الثانية علـى الاقتـصاد الأردني وخاصة فيما يتعلق بأعداد العمالة الأردنية في الخارج وبالتالي تحويلاتها للمملكة، ثم عادت النسب للارتفاع في النصف الثاني من التسعينيات بعد أن شـهدت معظـم المتغيـرات الاقتصادية الكلية في الأردن نمواً ملحوظاً.

**جدول رقم (4-8)**

**نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص والاستثمار الكلي**

**(2004-1973)**

| السنة | تحويلات الأردنيين في الخارج (مليون دينار) | نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى GDP | نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى الاستهلاك الخاص | نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى الاستثمار الكلي |
|---|---|---|---|---|
| 1973 | 14.7 | 5.16 | 8.02 | 31.14 |
| 1974 | 24.1 | 6.93 | 12.06 | 38.13 |
| 1975 | 53.3 | 18.88 | 18.04 | 60.63 |
| 1976 | 129.6 | 25.46 | 29.95 | 72.28 |
| 1977 | 154.8 | 25.48 | 27.89 | 21.47 |
| 1978 | 159.4 | 22.37 | 24.50 | 60.31 |
| 1979 | 180.4 | 20.01 | 21.34 | 56.00 |
| 1980 | 236.7 | 22.35 | 25.44 | 56.64 |
| 1981 | 340.9 | 25.97 | 29.86 | 53.68 |
| 1982 | 381.9 | 25.34 | 26.19 | 60.91 |
| 1983 | 402.9 | 25.16 | 25.51 | 75.18 |
| 1984 | 475 | 27.44 | 28.81 | 90.16 |
| 1985 | 402.9 | 22.79 | 22.44 | 104.97 |
| 1986 | 414.5 | 21.39 | 24.124 | 101.24 |
| 1987 | 317.7 | 15.89 | 19.02 | 70.80 |
| 1988 | 335.7 | 16.27 | 20.63 | 65.40 |
| 1989 | 358.3 | 16.29 | 21.91 | 64.61 |
| 1990 | 331.8 | 13.46 | 16.78 | 47.80 |
| 1991 | 306.3 | 11.63 | 15.08 | 45.17 |
| 1992 | 573.1 | 18.31 | 21.63 | 54.61 |
| 1993 | 720.7 | 21.61 | 26.03 | 55.28 |
| 1994 | 763.7 | 20.68 | 27.03 | 54.89 |
| 1995 | 871.7 | 20.54 | 28.61 | 62.48 |
| 1996 | 1094.8 | 26.42 | 31.70 | 75.77 |
| 1997 | 1173.5 | 26.36 | 32.17 | 88.56 |
| 1998 | 1093.8 | 23.17 | 26.61 | 92.10 |
| 1999 | 1179.8 | 24.30 | 28.24 | 87.21 |
| 2000 | 1177.3 | 22.9 | 24.33 | 92.94 |
| 2001 | 1283.3 | 23.56 | 24.86 | 103.84 |
| 2002 | 1362.3 | 23.67 | 25.70 | 105.85 |
| 2003 | 1404.5 | 22.99 | 24.96 | 94.78 |
| 2004 | 1459.6 | 21.49 | - | - |

المصدر:

- البنك المركزي الأردني (2006)، بيانات إحصائية سنوية (1964-2002)، عمان.
- البنك المركزي الأردني (2006)، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد(42)، العدد (3)، عمان.

### 4-5 تحليـــل آثـــــار هجرة العمالة:

لتحليل الآثار الاقتصادية المختلفة للعمالة الوافدة و للعمالة الأردنية في الخارج لا بـــد من استعراض معدلات النمو السنوية لبعض المؤشرات الأساسية التي تدلل على هذه الآثـــار. كما تمّ قياس المتغيرات الواردة في جدول رقم (4-9) من خلال معدلات النمو السنوية ، حيث يتبيّن من الجدول نمواً ملحوظاً في أعداد العمالة الوافدة إلى الأردن حتى عام 1985، غير أن هذا النمو بدأ بالتناقص التدريجي فيما بعد. وشهدت الفترة (1986-1990) تراجعاً فـــي نمـــو تحويلات العمالة الوافدة وكذلك تحويلات الأردنيين في الخارج، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الفترة التي شهدت هزة اقتصادية عانى منها الاقتصاد الأردني ابتداءً مـــن عـــام 1988 ، وتمثلت بانخفاض سعر صرف الدينار الأردني إلى النصف، وما نجم عن ذلك من إجـــراءات نقدية انحسارية، وفي مقدمتها مراقبة وضبط التدفق النقدي إلى الخارج بمـــا فيهـــا تحـــويلات العاملين. ويفسر انخفاض تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج خلال هـــذه الفتـــرة إلـــى انخفاض عدد هؤلاء العاملين، وتناقص أعداد العمالة الأردنية في الخارج آنذاك عائد إلى عودة كثير من الأردنيين العاملين في الخارج، فقد عاد في ســـنة 1986 لوحـــدها حـــوالي 5 آلاف عامل، وخلال عامي 1986 و 1987 عاد أكثر من 27 ألف عامل في الخارج (وزارة العمل، 1989).

وبالنسبة لمعدل النمو السنوي في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج مـــن حجـــم الاستهلاك الخاص، فقد كانت سالبة طوال فترة الدراسة كاملة عدا الفترتين (1991-1995) و (2001-2004)، وهذا يشير إلى أن حجم الاستهلاك كان ينمو بمعدلات تتجاوز معدلات النمو في تحويلات العاملين، كما أن الفترة (1996-2000) شهدت إجراءات حكومية هـــدفت إلـــى تخفيض الاستهلاك تدعيماً للنمو الاقتصادي، وبرغم ذلك ظل معدل النمو السنوي فـــي نـــسبة التحويلات للاستهلاك سالباً ليعبر عن النمط الاستهلاكي الذي يعيشه الاقتصاد الأردني.

وقد كانت نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى حجم الاســـتثمار ســـالبة خـــلال الفترات (1976-1980) و (1986-1990) و (2001-2004)، أي أن التحـــويلات كانـــت تزيد بمعدلات تفوق زيادة حجم الاستثمار، وهذا يشير إلى أن هـــذه التحـــويلات لـــم توجـــه بالضرورة نحو خلق استثمارات جديدة في الاقتصاد، بل إلى الإنفـــاق الاســـتهلاكي الخـــاص وخاصة أن معظم العاملين في الخارج هاجروا من أجل تحسين ظروفهم المعيشية واســـتكمال متطلبات أسرهم المختلفة كبناء المنزل والتعليم وغيرها، ويبدو ذلك جليـــاً إذا مـــا علمنـــا إن

المتوسط السنوي لتحويلات كل عامل أردني في الخارج منخفضة جداً، حيث أنها لم تتجاوز 937.1 ديناراً في عام 1987 مثلاً.

أما مساهمة تحويلات العمالة الأردنية في الخارج في الناتج القومي الإجمالي، فقد شهدت نمواً سنوياً سالباً خلال فترة الدراسة كاملة عدا الفترة (1991−1995)، ويعود هذا إلى تراجع دور التحويلات في تعديل الميزان التجاري للأردن لأن مكونات ومصادر الناتج القومي الإجمالي كانت تنمو بمعدلات فاقت نمو التحويلات. يُضاف إلى ذلك، الدور الضعيف للتحويلات في المساهمة في تشجيع الاستثمار أو تخفيض حجم الاستهلاك الخاص، ويظهر ذلك واضحاً في الفترة الأخيرة مثلاً والتي شهدت نمواً موجباً لنسبة التحويلات إلى الاستهلاك الخاص (0.2) ونمواً موجباً لنسبة التحويلات للاستثمار (4.5-) مما عكس نمواً سالباً لنسبة التسهيلات للناتج القومي الإجمالي (7.6-).

وفيما يتعلق بمساهمة الوافدة في مجمل العمالة في الأردن، فقد شهدت نسبتها معدلات نمو موجبة في الفترات الثلاث الأولى ولكن بمعدل متناقص، وابتداء من عام 1991 بدأت سياسة إحلال العمالة الوافدة تأتي ثمارها، فبدأت مساهمة العمالة الوافدة لمجمل العمالة بالتناقص، حيث بلغ المعدل السنوي لنموها خلال الفترة (1991−1995) (5.7%-)، وقد ترافق ذلك مع إجراءات حكومية جادة لضبط سوق العمل الأردني وتفعيل سياسة إحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية وخاصة بعد عودة معظم الأردنيين العاملين في الخليج في عام 1991، وما بعد بسبب تبعات حرب الخليج الثانية. غير أن نسبة العمالة الوافدة لمجمل العمالة في الأردن شهدت نمواً ملحوظاً مرة أخرى خلال الفترة (2001-2004) حين بلغ معدل النمو السنوي لها 13.4%.

وهذا يدلل على أن هذه السياسات لم تحقق أهدافها كاملة فيما بعد، واستمر معدل البطالة مرتفعاً في الأردن، حيث بلغ في عام 2003 (114.7%) ، وهو معدل يفوق ما كان عليه في العامين السابقين.ويُستدل من ذلك أن تخفيض معدلات البطالة لا يكون بتفعيل سياسة إحلال العمالة الوافدة فقط، لأن مشكلة البطالة في الأردن في أساسها مشكلة هيكلية تفاقمها الزيادة السكانية المرتفعة والتي بلغت في عام 2003 مثلاً 28 بالألف ، و هي نسبة تقل عن القيمة المطلقة لمعدل النمو السنوي لمساهمة العمالة الوافدة في مجمل العمالة (7.0%) (دائرة الإحصاءات العامة، 2003)، يُضاف إلى ذلك انعدام المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل في الأردن.

**جدول رقم (4-9)**

**معدلات النمو السنوية لنسب تحويلات العاملين إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (1976-2004)**

| الفترة | 1980-1976 | 1985-1981 | 1990-1986 | 1995-1991 | 2000-1996 | 2004-2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمالة الوافدة | 101.9 | 11.2 | 6.1 | 4.5 | -10.3 | 15.7 |
| تحويلات العمالة الوافدة | 45.3* | 15.6 | 8.6 | 15.8 | 14.9 | 12.1 |
| نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الاستهلاك الخاص | 22.3* | 3.3 | -17.2 | 4.7 | 5.7 | 3.8** |
| نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الاستثمار | 74.1* | 31.2 | -24.8 | -3.3 | 18.8 | -1.0** |
| نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج القومي الإجمالي | 20.8 | 7.8 | -16.8 | 1.7 | 10.5 | -1.4 |
| نسبة العمالة الوافدة إلى مجمل العمالة | 95.2 | 7.3 | 1.9 | -5.7 | -13.4 | 13.4 |
| تحويلات الأردنيين في الخارج | 16.3 | 4.3 | -5.4 | 29.9 | 1.8 | 4.4 |
| نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى الاستهلاك الخاص | -4.0 | -7.1 | -8.7 | 17.4 | -6.4 | 0.2** |
| نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى الاستثمار | -5.9 | 18.3 | -17.1 | 8.4 | 5.2 | -4.5** |
| نسبة تحويلات الأردنيين في الخارج إلى الناتج القومي الإجمالي | -3.8 | -2.7 | -8.2 | 14.0 | -2.5 | -7.6 |
| معدل البطالة | 21.6 | 11.4 | 20.4 | -6.8 | 3.4 | -5.3 |

**المصدر: احتسبت من قبل الباحث بناءً على بيانات ملحق رقم (1).**

*** للفترة (1977-1980) فقط.**

**** للفترة (2001-2003) فقط**

و فيما يخص نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج القومي الإجمالي فقد بدأ معدل نموها السنوي مرتفعاً وموجباً ثم تناقص ليصل إلى أدنى مستوى له خلال الفترة (1986-1990) وبلغ (16.8%)، وذلك بسبب القيود الحكومية التي وضعت في عام 1988 وما تلاها على خروج العملات الصعبة كنتيجة للأزمة التي مرت بها الأردن آنذاك. ثم بدأ المعدل بالتزايد حتى وصل إلى (10.5%) في الفترة (1996-2000)، وهذا يشير بوضوح إلى أن السياسات المتعلقة بإحلال العمالة الوافدة تتطلب مزيداً من الاستمرارية والجدية في المتابعة، فبرغم انخفاض معدل النمو السنوي لنسبة العمالة الوافدة إلى مجمل العمالة إلا أن

ذلك قد ترافق مع ارتفاع المعدل السنوي لنمو نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى الناتج القومي الإجمالي.

وخلال الفترة (2001–2004) كان متوسط نمو معدل البطالة سالبا ليعكس تحسنا في مستويات التوظيف في الأردن برغم الارتفاع الملحوظ في أعداد العمالة الوافدة إلى المملكة وكذلك نسبتها لمجمل العمالة، في حين كان معدل نمو نسبة التحويلات إلى الاستهلاك موجباً وسالباً بالنسبة للاستثمار وللناتج القومي الإجمالي.

# الفصل الخامس

# قياس الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة

# الفصل الخامس

# قياس الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة

يتضمن هذا الفصل محاولة قياس الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة من الأردن واليهــا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، سواء أكانت هذه الآثار مصدرها جانــب الطلــب أو جانب العرض، وستتم عملية تقدير هذه الآثار بالاستناد إلى الإطار النظري الذي تمت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

## 5-1 التحليلي الوصفي للمتغيرات الكلية:

سيتم هنا دراسة مدى تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتناولها هذه الدراســة، وذلك خلال فترات زمنية منذ عام 1976 وحتى عام 2004، وهي الفترة التي تــوفرت فيهــا البيانات اللازمة لهذا التحليل. بحيث يتم الاستدلال من ذلك على حالة الاقتصاد الأردني مــن جهة، ودرجة ارتباط هذه المتغيرات ببعضها بعضا، وبالعمالة الوافدة والمهاجرة وحوالاتها من جهة أخرى، حيث يشير الجدول رقم (5-1) إلى معدلات النمو السنوية في بعض المتغيــرات الاقتصادية الكلية في الأردن، وهي ذاتها التي سيشملها النموذج الاقتــصادي الكلــي، الــذي ستعمل الدراسة على تقديره، وذلك عبر ست فترات جزئية للفترة الزمنية (1976-2004).

فخلال الفترة الأولى (1976-1980)، شهد الاقتصاد الأردني نمواً ملحوظاً في معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وانعكس ذلك على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للاستهلاك الحكومي (9.8%) مقابل (15.0%) للاستهلاك الخاص و (17.3%) للاستثمار و (14.4%) للمستوردات و (18.5%) للصادرات، وبمقارنة هذه المكونات مع ميثلاتها في الفترات الأخرى، نجد أن معدل النمو السنوي للاستهلاك الحكومي الحقيقي كان الأعلى في الفترة الأولى (1976-1980)، ثمَّ في الفترة الثالثة (1991-1995) وبلغ (5.8%)، في حين جاء متوسطه سالباً في كل من الفترة (1981-1995) وبلغ (-2.6%) والفترة (1986-1990) وبلغ (-3.1%). كما شهدت الفترة الأولى أيضاً أعلى متوسط لمعدل النمو السنوي في الاستهلاك الخاص الحقيقي وأعلى متوسط نمو سنوي

للاستثمار الحقيقي، وللمستوردات الحقيقية. أما الصادرات الحقيقية فقد كان متوسط النمو السنوي فيها

جدول رقم (5−1)

معدلات النمو السنوية في المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1976−2004)

| المتغير الاقتصادي | 1980−1976 | 1985−1981 | 1990−1986 | 1995−1991 | 2000−1996 | −2001 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستهلاك الحكومي الحقيقي | 9.8 | 2.6− | 3.1− | 5.8 | 2.6 | 5.5** |
| الاستهلاك الخاص الحقيقي | 15.0 | 5.3 | 4.8− | 5.7 | 7.1 | 2.9** |
| الاستثمار الحقيقي | 17.3 | 17.1− | 6.2 | 14.5 | 4.7− | 8.0** |
| المستوردات الحقيقية | 14.4 | 5.4− | 11.1 | 6.0 | 0.2 | 7.1 |
| الطلب الحقيقي على النقود | 20.6 | 5.5 | 3.1 | 3.8 | 7.8 | 7.5 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | 14.1 | 1.3 | 1.1− | 7.7 | 3.9 | 4.8 |
| الدخل المتاح الحقيقي | 6.8 | 8.9− | 9.4− | 17.5 | 1.3− | 8.2** |
| العمالة الوافدة إلى الأردن | 101.9 | 11.2 | 6.1 | 4.5 | 10.3− | 15.7 |
| العمالة الوطنية | 2.2− | 0.3 | 0.2− | 17.8 | 6.0 | 0.5 |
| رأس المال المقدر في الاقتصاد | 3.4 | 0.2 | 4.6− | 0.3− | 1.2 | 0.7− |
| تحويلات الأردنيين في الخارج الحقيقية | 10.4 | 2.0− | 11.9− | 24.2 | 0.3 | 1.7 |
| تحويلات العمالة الوافدة للخارج الحقيقية | 40.9* | 8.7 | 20.2− | 10.8 | 13.2 | 6.8 |
| سعر الفائدة | 2.2 | 1.0− | 10.3 | 0 | 6.5− | 9.1− |
| الصادرات الحقيقية | 18.5 | 4.2 | 19.5 | 8.8 | 0.6− | 16.4 |
| المستوى العام للأسعار | 5.3 | 6.4 | 7.4 | 4.6 | 1.6 | 2.7 |
| المستوى العام للأجور الحقيقية | 9.7 | 0.2 | 3.3− | 3.0− | 0.5 | 2.7** |
| الإيرادات الضريبية الحقيقية | 17.1 | 1.1 | 4.5− | 11.9 | 0.9 | 8.7 |

**المصدر: احتسبت من قبل الباحث بناءً على بيانات ملحق رقم (1)**

*** للفترة (1977−1980) فقط.**

**** للفترة (2001−2003) فقط**

الأعلى خلال الفترة (1986−1990) وبلغ (19.5%) مقابل (18.5%) للفترة (1976−1980) و (16.4%) للفترة (2001−2004)، وكان هذا المتوسط سالباً في الفترة (1996−2000) وبلغ (−0.6%) ، وقد شهدت الفترة (1981−1985) تراجعاً في متوسط النمو السنوي لثلاثة

من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ معدله خلالها (−2.6%) للاستهلاك الحكومي الحقيقي، و(−17.1%) للاستثمار الحقيقي، و (−5.4%) للمستوردات، وإذا كان التراجع الذي شهدته المستوردات والاستهلاك الحكومي أمراً مرغوباً بالنسبة للاقتصاد، فإن معدل التراجع الذي شهده الاستثمار خلال هذه الفترة يفوق مجموع معدلي تراجع المستوردات والاستهلاك الحكومي مرتين.

وبرغم تذبذب معدلات النمو السنوية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترات التي يشير إليها جدول رقم (5−1)، إلا أن الناتج المحلي حقق أعلى معدلات نموه خلال الفترة الأولى (1976−1980) ووصل إلى (14.1%) ثمَّ الفترة (1991−1995) ووصل إلى (7.7%)، بينما شهد تراجعاً في الفترة (1986−1990) وبلغ (1.1%)، وهنا لابد من الإشارة إلى أمرين مهمين في هذا الخصوص:

1. شهدت الفترة (1976−1980) نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفي كافة مكوناته، وهي الفترة التي شهدت تطوراً لافتاً للاقتصاد الأردني في خضم الطفرة الاقتصادية التي عاشها الأردن آنذاك، وعاشتها المنطقة بسبب زخم الارتفاع العالمي في أسعار النفط وانعكاساته الايجابية على دول المنطقة العربية ومنها الأردن، حيث كانت دول الخليج العربي المنتجة للنفط وجهة مرغوبة للعمالة الأردنية المهاجرة، وخاصة في عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث أفاد الاقتصاد الأردني من تحويلات الأردنيين المقيمين خارج المملكة.
2. جاء النمو في الناتج المحلي الحقيقي سالباً في الفترة (1986−1990) بسبب التبعات السلبية التي خلقتها الأزمة الاقتصادية التي شهدها الأردن في نهاية عام 1988، وأدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني إلى النصف، وتفاقم المديونية الخارجية للأردن، والملاحظ هنا أن معدل النمو السنوي للاستثمار كان موجباً خلال هذه الفترة وبلغ (6.2%)، بينما كان معدل النمو السنوي للاستهلاك الحكومي وللاستهلاك الخاص سالبين وبلغا (−3.1% و −4.8%) على الترتيب، غير أن ذلك لم ينعكس بنمو موجب للناتج المحلي، وهذا يشير بوضوح إلى تأثير التجارة الخارجية للأردن، فقد بلغ معدل النمو السنوي للمستوردات الحقيقية (11.1%) مقابل (19.5%) للصادرات التي لا تغطي أكثر من (32.9%) من حجم المستوردات خلال هذه الفترة و 28.0% خلال الفترة

(1976-2003)، ويتأكد ذلك جلياً بالنظر إلى معدل النمو السنوي في المستوردات الحقيقية للفترة (1981-1985) والذي كان سالباً (-5.4%) ممَّا يشير إلى أن للتجارة الخارجية ونموها دوراً جوهرياً في النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لهجرة العمالة إلى الأردن وتحويلاتها للخارج، فقد شهدت نمواً متسارعاً خلال الفترة الأولى (1976-1980) ووصل معدل نموها إلى (101.9%)، بدأت بعده بالتراجع لتسجل تراجعاً خلال الفترة (1996-2000) حيث بلغ معدل نموها السنوي (-10.3%)، وذلك بسبب الإجراءات الحكومية التي نفذها الأردن بهدف تنظيم سوق العمل وتصويب وضع العمالة الوافدة إلى المملكة، ثمَّ ما لبثت معدلاتها بالارتفاع لتحقق متوسطاً مقداره (15.7%) خلال الفترة (2001-2004)، وهذا يبرهن من جديد على غياب سياسة واضحة أو إستراتيجية لتنظيم حقيقي لسوق العمل، بحيث تؤدي إلى إحلال العمالة الوافدة في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تستوعب عمالة أردنية متعطلة، مؤهلة للعمل فيها. أما بالنسبة لتحويلات هذه العمالة، فقد كان متوسط معدل نموها الأعلى خلال الفترة الأولى وبلغ (40.9%)، وجاء سالباً خلال الفترة (1986-1990) وبلغ (-20.2%)، أما بالأسعار الجارية، فقد بلغ هذان المعدلان (45.3%) و (8.6%)، وفيما يخص تحويلات الأردنيين في الخارج، فقد كان متوسط معدل نموها السنوي الأعلى خلال الفترة (1991-1995) وبلغ (24.2%) ثمَّ الفترة (1976-1980) وبلغ (10.4%)، وكان الأدنى خلال الفترة (1986-1990) التي شهدت بدايات عودة جزء من العمالة الأردنية في الخارج، بينما شهدت الفترة (1991-1995) بدء صرف تعويضات العمالة الأردنية التي فقدت عملها في الخارج، وخاصة في دولة الكويت جراء حرب الخليج الثانية.

ويشير الجدول إلى وجود تناغم في متوسط معدل النمو السنوي بين كل من الاستهلاك الحكومي الحقيقي والإيرادات الضريبية الحقيقية من حيث الارتفاع والانخفاض، حيث كان المعدل بالنسبة للاستهلاك الحكومي وللإيرادات الضريبية الأعلى خلال الفترة الأولى (1976-1980) وبلغ (9.8%) و (17.1%) على الترتيب، وكان الأدنى بالنسبة لكليهما خلال الفترة (1986-1990) وبلغ (-3.1%) و (-4.5%) على الترتيب. كما انعكست آثار الأزمة الاقتصادية في الأردن أواخر عام 1988 في ارتفاع كبير في مستويات الأسعار، والتي حققت أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة (1986-1990) وبلغ (7.4%). أما أسعار الفائدة ممثلة بسعر الخصم فقد شهدت أيضاً تذبذباً بالارتفاع والهبوط من معدل أقصاه

(10.3%) خلال الفترة (1986–1991) إلى معدل أدناه (-9.1%) خـلال الفتـرة (2001–2004)، ووصل هذا المعدل أقصى حدوده بسبب سياسة البنك المركزي آنـذاك الانكماشـية آنذاك في ضبط القطاع النقدي إلى ابعد الحدود بينما كان الأدنى بسبب الاتجاه نحو تخفـيض أسعار الفائدة من أجل دفع الاستثمار قدماً.

## 5-2 التحليل القياسي للآثار الكلية

### 5-2-1 النموذج القياسي المستخدم:

تستند هذه الدراسة إلى تقدير آني للنموذج القياسي الذي تمت الإشارة إليه في الفـصل الأول منها، والهدف وراء هذا التقدير هو توضيح الآثار المباشرة وغيـر المباشـرة لهجـرة العمالة من الأردن واليها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكليـة فـي الأردن. وقـد أخـذ النموذج القياسي المستخدم في هذه الدراسة بعين الاعتبار جانبي الطلـب والعـرض لغايـات التقدير، و يحتوي النمـوذج (25) متغيـراً، منهـا (12) متغيـراً داخليـاً ( Endogenous variables) و (13) متغيراً خارجياً (Exogenous variables) وعلى النحو التالي:

جدول رقم (5–2)

المتغيرات الداخلية في النموذج القياسي

| | |
|---|---|
| الاستهلاك الخاص الحقيقي | RCt |
| الاستثمار الحقيقي | RIt |
| الاستهلاك الحكومي الحقيقي | Gt |
| المستوردات الحقيقية | Mt |
| الطلب على النقود | MDt |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | GDPt |
| الدخل (ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي تحويلات العاملين الحقيقية)* | Yt |
| الدخل المتاح الحقيقي | YDt |
| العمالة الوطنية * | LJt |
| العمالة الوافدة * | LGt |
| رأس المال في الاقتصاد * | Kt |
| الإيرادات الضريبية للحكومة | Tt |

* تمثل صيغة اللوغاريتم الطبيعي

جدول رقم (5-3)

المتغيرات الخارجية في النموذج القياسي

| RCt-1 | الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة |
|---|---|
| RJt | التحويلات الحقيقية للعاملين الأردنيين في الخارج |
| RFt | التحويلات الحقيقية للعمالة الوافدة للأردن |
| Kt-1 | رأس المال الحقيقي لفترة إبطاء واحدة * |
| RRt | سعر الفائدة الحقيقي |
| Mt-1 | المستوردات الحقيقية لفترة إبطاء واحدة |
| Xt | الصادرات الحقيقية |
| DEFt | المستوى العام للأسعار |
| RWt | مستوى الأجور الحقيقية * |
| LJt-1 | العمالة الوطنية لفترة إبطاء واحدة * |
| LGt-1 | العمالة الوافدة لفترة إبطاء واحدة * |
| Gt-1 | الاستهلاك الحكومي الحقيقي لفترة إبطاء واحدة |
| It-1 | الاستثمار الحقيقي لفترة إبطاء واحدة |

* تمثل صيغة اللوغاريتم الطبيعي

واستناداً إلى الإطار النظري للنموذج القياسي في الفصل الأول، فإن المعادلات المراد تقديرها تكون على النحو التالي:

**أولاً: جانب الطلب:**

$$RC_t = \alpha_0 + \alpha_1 RC_{t-1} + \alpha_2 YD_t + \alpha_3 RJ_t + \alpha_4 RF_t + \alpha_5 RR_t + \varepsilon_1$$
$$RI_t = \beta_0 + \beta_1 RJ_t + \beta_2 RF_t + \beta_3 GDP_t + \beta_4 RR_t + \varepsilon_2$$
$$M_t = \gamma_0 + \gamma_1 M_{t-1} + \gamma_2 GDP_t + \gamma_3 RJ_t + \gamma_4 RF_t + \varepsilon_3$$
$$G_t = \psi_0 + \psi_1 GDP_t + \psi_2 T_t + \psi_3 G_{t-1} + \varepsilon_4$$
$$T_t = \Omega_0 + \Omega_1 GDP_t + \Omega_2 I_{t-1} + \varepsilon_5$$
$$MD_t = \sigma_0 + \sigma_1 GDP_t + \sigma_2 RR_t + \sigma_3 DEF_t + \varepsilon_6$$

**ثانياً: جانب العرض:**

$$LogY_t = Log\,\theta_0 + \theta_1 LogLJ_t + \theta_2 LogLG_t + \theta_3 LogK_t + \varepsilon_7$$
$$LogLJ_t = Log\,\phi_0 + \phi_1 LogLJ_{t-1} + \phi_2 LogY_t + \phi_3 LogRW_t + \varepsilon_8$$
$$LogLG_t = Log\,\varepsilon_0 + \varepsilon_1 LogLG_{t-1} + \varepsilon_2 LogY_t + \varepsilon_3 LogRW_t + \varepsilon_9$$
$$LogK_t = Log\,\delta_0 + \delta_1 LogK_{t-1} + \delta_2 LogI_t + \varepsilon_{10}$$

**ثالثاً: المعادلات التعريفية للنموذج:**

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + X_0 - M_t + RJ_t - RF_t$$
$$YD_t = Y_t - T_t$$
$$MD = MS$$

حيث تشير MS إلى مستوى عرض النقد (M2).

**5-2-2 استقرار السلاسل الزمنية:**

قبل الشروع في عملية التقدير الخاصة بالنموذج القياسي، تمَّ إجراء اختبار ديكـــي – فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller) لجميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في هذه الدراسة وذلك للتأكد من استقرار البيانات.

وبتطبيق هذا الاختبار على المستوى الأول للبيانات تبين أنَّ جميع السلاسل تعاني من مشكلة عدم الاستقرار ماعدا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفيما عداه كانت القيم المحسوبة للاختبار اقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول ماكينون (Macknon) عنـــد مـــستوى دلالة (5%)، وتالياً نتائج الاختبار كما في جدول رقم (5-4).

جدول رقم (5-4)

نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع للسلاسل الزمنية عند المستوى

| المتغير | رمز المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة (5%) |
|---|---|---|---|
| الاستهلاك الخاص الحقيقي | RCt | 2.02 | −2.97 |
| الاستثمار الحقيقي | RLt | −2.51 | −2.97 |
| الاستهلاك الحكومي الحقيقي | Gt | −1.01 | −2.97 |
| المستوردات الحقيقية | Mt | −1.09 | −2.97 |
| الطلب على النقود | MDt | 1.64 | −2.97 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | Yt | −3.45 | −2.97 |
| الدخل (ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي تحويلات) | GDPt | −1.14 | −2.97 |
| الدخل المتاح الحقيقي | YDt | −1.19 | −2.97 |
| العمالة الوطنية * | LJt | 0.06 | −2.97 |
| العمالة الوافدة * | LGt | −6.87 | −2.97 |
| رأس المال في الاقتصاد * | Kt | −2.6 | −2.97 |
| الإيرادات الضريبية للحكومة | Tt | −0.59 | −2.97 |
| الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة | RCt-1 | 2.02 | −2.97 |
| التحويلات الحقيقية للعاملين الأردنيين في الخارج | RJt | −1.56 | −2.97 |
| التحويلات الحقيقية للعمالة الوافدة للأردن | RFt | −2.05 | −2.97 |
| رأس المال الحقيقي لفترة إبطاء واحدة * | $K_{t-1}$ | −2.52 | −2.97 |
| سعر الفائدة الحقيقي | RRt | −2.74 | −2.97 |
| المستوردات الحقيقية لفترة إبطاء واحدة | Mt-1 | −1.09 | −2.97 |
| الصادرات الحقيقية | Xt | 1.88 | −2.97 |
| المستوى العام للأسعار | DEFt | −0.54 | −2.97 |
| مستوى الأجور الحقيقية * | RWt | −2.34 | −2.97 |
| العمالة الوطنية لفترة إبطاء واحدة * | LJt-1 | 0.29 | −2.97 |
| العمالة الوافدة لفترة إبطاء واحدة * | LGt-1 | −7.17 | −2.97 |
| الاستهلاك الحكومي الحقيقي لفترة إبطاء واحدة | Gt-1 | −1.01 | −2.97 |

* تمثل صيغة اللوغاريتم الطبيعي

وبعد ذلك تمَّ إعادة الاختبار بعد أخذ الفـــرق الأول (First Difference) للبيانـــات، حيث تبين أنَّ جميع البيانات مستقرة وبالتـــالي فهـــي متكاملـــة فـــي الدرجـــة الأولـــى I(1) (Integrated of Degree One)، حيث كانت نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5−5)

نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع للسلاسل عند الفرق الأول

| المتغير | رمز المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة (5%) | |
|---|---|---|---|---|
| | | | %5 | %10 |
| الاستهلاك الخاص الحقيقي | RCt | −10.41 | −2.97 | −2.62 |
| الاستثمار الخاص الحقيقي | RLt | −3.34 | −2.97 | −2.62 |
| الاستهلاك الحكومي الحقيقي | Gt | −3.64 | −2.97 | −2.62 |
| المستوردات الحقيقية | Mt | −3.93 | −2.97 | −2.62 |
| الطلب على النقود | MDt | −3.06 | −2.97 | −2.62 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | Yt | −6.27 | −2.97 | −2.62 |
| الدخل (ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي التحويلات) | GDPt | −3.83 | −2.97 | −2.62 |
| الدخل المتاح الحقيقي | YDt | −3.96 | −2.97 | −2.62 |
| العمالة الوطنية * | LJt | −2.95 | −2.97 | −2.62 |
| العمالة الوافدة * | LGt | −2.86 | −2.97 | −2.62 |
| رأس المال في الاقتصاد * | Kt | −3.24 | −2.97 | −2.62 |
| الإيرادات الضريبية للحكومة | Tt | −4.55 | −2.97 | −2.62 |
| الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة | RCt-1 | −2.69 | −2.97 | −2.62 |
| التحويلات الحقيقية للعاملين الأردنيين في الخارج | RJt | −3.57 | −2.97 | −2.62 |
| التحويلات الحقيقية للعمالة الوافدة للأردن | RFt | −3.64 | −2.97 | −2.62 |
| رأس المال الحقيقي لفترة إبطاء واحدة * | Kt-1 | −3.67 | −2.97 | −2.62 |
| سعر الفائدة الحقيقي | RRt | −6.31 | −2.97 | −2.62 |
| المستوردات الحقيقية لفترة إبطاء واحدة | Mt-1 | −3.85 | −2.97 | −2.62 |
| الصادرات الحقيقية | Xt | −2.40 | −2.97 | −2.62 |
| المستوى العام للأسعار | DEFt | −3.54 | −2.97 | −2.62 |
| مستوى الأجور الحقيقية * | RWt | −3.52 | −2.97 | −2.62 |
| العمالة الوطنية لفترة إبطاء واحدة * | LJt-1 | −2.94 | −2.97 | −2.62 |
| العمالة الوافدة لفترة إبطاء واحدة * | LGt-1 | −2.76 | −2.97 | −2.62 |
| الاستهلاك الحكومي الحقيقي لفترة إبطاء واحدة | Gt-1 | 3.64 | −2.97 | −2.62 |
| الاستثمار الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة | It-1 | -3.06 | -2.97 | -2.62 |

* تمثل صيغة اللوغاريتم الطبيعي

تهدف هذه الدراسة كما تمَّ توضيحه سابقاً إلى توضيح العلاقات الآنية طويلة الأمد بين المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمثلها النموذج القياسي، وبالتالي فإن تقدير البيانات على الفرق الأول للسلاسل الزمنية سوف يؤدي إلى فقدان العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، كما أنه لا يمكننا عمل ذلك، لأن جانب العرض من النموذج القياسي هو بالصيغة اللوغارتيمية، وهو ما يتعذر استخدامه حينما تكون بعض الفروقات سالبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعذر علينا ايضاًاستخدام بديل آخر يبقى على العلاقة طويلة الأمد في حالة النماذج القياسية

الآنية، مثل طريقة تصحيح الأخطاء (Error Correction Mechanism) التي تهدف إلى حل مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية من خلال إضافتها لمتغير معين في معادلة تصحيح الخطأ ليعبر عن العلاقة طويلة الأمد.

وحيث أنَّ جميع المتغيرات مستقرة على نفس الدرجة، فهذا يعني أنَّ هناك إمكانية للحصول على أخطاء متكاملة في الدرجة صفر، وبالتالي يمكن استخدام معادلات النموذج مباشرة في اختبار التكامل المشترك وذلك بحسب تحليل انجل وجرانجر ( Engle and Granger, 1987)، ويتم ذلك باختبار استقرار حد الخطأ باستخدام اختبار ديكي – فولر الموسع (Dickey – Fuller) في كل معادلة، فإذا كان متكاملاً من الدرجة صفر، تكون المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة، لذا يمكن تقدير معلمات النموذج على المستوى الأول (Level) مباشرة، وتكون نتائج التقدير هنا صحيحة وغير زائفة (Spurious) وهي تمثل العلاقات بين متغيرات النموذج في المدى الطويل.

وقد تمَّ تطبيق اختبار ديكي – فولر الموسع (Dickey – Fuller) على حد الخطأ في كل معادلة في النموذج الذي تمَّ تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (The Tow Stage Least Squares)، ووجد أنَّ حد الخطأ كان مستقراً في جميع المعادلات، أي أنَّ نتائج تقدير المعادلات الموجودة في النموذج صحيحة وتمثل العلاقة بين المتغيرات الكلية التي تشملها كل معادلة وبين معادلات النموذج مجتمعة، حيث يظهر جدول رقم (5–6) نتائج اختبار ديكي – فولر على حد الخطأ في كل معادلة من معادلات النموذج.

**جدول رقم (5-6)**

**نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لحد الخطأ في معادلات النموذج**

| المعادلة المقدرة | رمز المتغير التابع | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة | |
|---|---|---|---|---|
| | | | %5 | %10 |
| معادلة الاستهلاك الخاص الحقيقي | $RC_t$ | -4.31 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة الاستثمار الخاص الحقيقي | $RI_t$ | -3.07 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة الاستهلاك الحكومي الحقيقي | $G_t$ | -3.14 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة المستوردات الحقيقية | $M_t$ | -5.2` | -2.97 | -2.63 |
| معادلة الإيرادات الضريبية الحقيقية | $T_t$ | -3.16 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة الدخل الحقيقي* | $Y_t$ | -3.95 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة عرض النقد | $MD_t$ | -2.68 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة الطلب على العمالة الوطنية* | $LJ_t$ | -3.84 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة الطلب على العمالة الوافدة* | $LG_t$ | -4.75 | -2.97 | -2.63 |
| معادلة رأس المال الحقيقي* | $LK_t$ | -5.19 | -2.97 | -2.63 |

- **تمثل الصيغة اللوغاريتيمة.**

## 5-2-3 تعريف المعادلات Identification Problem:

تشير هذه المشكلة إلى مدى إمكانية صياغة النموذج القياسي المستخدم في الدراسة بشكل أوحد (Unique)، بما يمكننا من الحصول على تقديرات وحيدة لمعالمه، وقد تمّ التأكد من شرطي الدرجة (Order Condition) والرتبة (Rank Condition)، اللذين تمت الإشارة إليهما في الفصل الأول من هذه الدراسة، حيث أشارا إلى أن معادلات النموذج هي أكثر من مميزة (Overidentified).

**جدول رقم (5–7)**

**اختبار تعريف معادلات النموذج القياسي**

| المعادلة | المتغير التابع | عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة (g) | عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة (k) | شرط الدرجة K-k>g-1 | حالة المعادلة |
|---|---|---|---|---|---|
| الاستهلاك الخاص | $RC_t$ | 2 | 4 | 9>1 | أكثر من مميزة |
| الاستثمار | $I_t$ | 2 | 3 | 10>1 | أكثر من مميزة |
| الاستهلاك الحكومي | $G_t$ | 3 | 1 | 12>2 | أكثر من مميزة |
| المستوردات | $M_t$ | 2 | 3 | 10>1 | أكثر من مميزة |
| العوائد الضريبية | $T_t$ | 2 | 1 | 12>1 | أكثر من مميزة |
| الطلب على النقد | $MD_t$ | 2 | 2 | 11>1 | أكثر من مميزة |
| دالة الإنتاج | $Log\ Y_t$ | 4 | 0 | 13>3 | أكثر من مميزة |
| الطلب على العمالة الوطنية | $Log\ LJ_t$ | 2 | 2 | 11>1 | أكثر من مميزة |
| الطلب على العمالة الوافدة | $Log\ LG_t$ | 2 | 2 | 11>1 | أكثر من مميزة |
| رأس المال في الاقتصاد | $Log\ K_t$ | 2 | 1 | 12>1 | أكثر من مميزة |

وبالتالي تكون طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) مناسبة لتقدير النموذج.

## 5–3 تقدير الصيغة الهيكلية للنموذج:

باستخدام قاعدة البيانات الموجودة في ملحق رقم (1)، تم تقدير الصيغة الهيكلية (The Structural Form) للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two Stage Least Squares)، حيث أنَّ التقدير بهذه الطريقة يعطي نتائج أكثر كفاءة، لأن الأخطاء (Error Terms) في معظم أنظمة المعادلات مترابطة، كما يمكن بواسطتها وضع بعض الشروط على معاملات بعض المتغيرات أثناء التقدير. وقد جاءت نتائج تقدير المعادلات العشر كما في الجداول التالية:

## 5-3-1 جانب الطلب: Demand Side

### أولاً: القطاع الحقيقي:

### 1- دالة الاستهلاك الخاص (RC):

جدول رقم (5-8)

نتائج تقدير معادلة الاستهلاك الخاص

| المتغير التابع: الاستهلاك الخاص الحقيقي (RC) | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (Independent Variables) | المعاملات المقدرة (Estimated Coefficients) | القيم التائية (T - Values) | مستوى الدلالة الإحصائية (Significance level) |
| الثابت العددي (Constant Term) | −88.69 | −0.07 | 0.94 |
| الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة (RCt-1) | 2.36 | 6.81 | 0.01 |
| تحويلات الأردنيين في الخارج الحقيقية (RJ) | 2.16 | 1.27 | 0.22 |
| تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج (RF) | −29.0 | −4.82 | 0.011 |
| الدخل المتاح الحقيقي (YD) | 0.31 | 0.46 | 0.65 |
| سعر الفائدة الحقيقي (RR) | −440.19 | −3.14 | 0.05 |

**$R^2$= 0.699 Adj. $R^2$= 0.618 F- ratio = 8.53 D.W= 2.05**

يتضح من نتائج تقدير دالة الاستهلاك الخاص أنَّ أثر الاستهلاك الخاص بفترة إبطاء زمني واحدة كان إيجابياً، حيث بلغ معاملة في التقدير (2.36) وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، وهذا يجسد النمط التقليدي للاستهلاك في الأردن ومبدأ تأصيّل العادات في الاستهلاك، أما بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك الذي يمثله معامل الدخل المتاح في دلالة الاستهلاك الخاص، فقد بلغ (0.31) وهو قريب ممَّا توصلت إليه بعض الدراسات الأخرى عن الحالة الأردنية (الهنداوي، 2003) وقدرته بـ (0.28)، وفيما يخص أثر سعر الفائدة الحقيقي على الاستهلاك الخاص، فقد جاء موافقاً للنظرية الاقتصادية وعكسياً وبلغ معامله (440.19)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (5%)، حيث أنَّ زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الادخار والى اتجاهٍ نحو إحلال أكثر للاستهلاك في المستقبل مقابل استهلاك أقل في الحاضر وذلك لأن سعر الفائدة المرتفع يؤدي إلى زيادة الدخل بالنسبة للفرد في المستقبل عما يجب أنَّ يكون عليه.

وقد جاء أثر تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على الاستهلاك الخاص موجباً بدون أنَّ يكون ذا دلالة إحصائية، حيث المعامل المقدر له (2.16)، وهو معدل مرتفع كثيراً يشير إلى انخفاض الميل الحدي للادخار لدى الأردنيين العاملين في الخارج، وهذا يؤكد على

أهمية دور هذه التحويلات في تنشيط الحركة التجارية والاستثمارية في الأردن وهذا يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات بهذا الخصوص (Quraan, 1988)، أما تـأثير تحـويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج، فقد جاء أثرها سالباً على هذه التحـويلات الـسلبي علـى الاستهلاك الخاص، ويؤكد أيضاً على ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى العمالة الوافـدة إلـى الأردن والتي تعمل على تحويل هذه المدخرات في مراحل لاحقة إلى الخارج، ويؤكـد هـذا أيضاً أنَّ نمط الاستهلاك مختلف بالنسبة للأردنيين في الخارج والعمالة الوافـدة إلـى الأردن، وأن أوجه الإنفاق الاستهلاكي هي مختلفة لدى الفريقين، وقد فسرت الدالة حوالي (70%) من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك الخاص في الأردن، وهذا يعزو هذه التغيرات أيـضاً إلـى عوامل أخرى لم تشملها الدالة وفي مقدمتها العادات الاستهلاكية واثـر الثـروة والمـدخرات وغيرها.

**2- دالة الاستثمار الخاص (I):**

جدول رقم(5-9)

نتائج تقدير معادلة الاستثمار الخاص: (I)

| المتغير التابع: الاستثمار الخاص الحقيقي (I) | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (Independent Variables) | المعاملات المقدرة (Estimated Coefficients) | القيم التائية (T - Values) | مستوى الدلالة الإحصائية (Significance level) |
| الثابت العددي (Constant Term) | 44.62 | 0.17 | 0.87 |
| سعر الفائدة الحقيقي (RR) | 2.45 | 0.83 | 0.41 |
| تحويلات الأردنيين في الخارج الحقيقية (RJ) | 0.72 | 3.58 | 0.01 |
| تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج الحقيقية (RF) | −1.78 | −1.95 | 0.10 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) | 0.14 | 2.38 | 0.05 |

**$R^2$= 0.966 Adj. $R^2$= 0.959 F= 132.55 D.W=1.32**

جاءت نتائج تقدير هذه الدالة لتؤكد الثبات النسبي في سعر الفائدة في الأردن، وتحكـم البنك المركزي في تحديده، فانعكس أثره إيجابياً في دالة الاستثمار المقـدرة، وبلـغ معاملـه (2.54)، غير أنه لم يكن ذا دلالة إحصائية، كما جاء أثر الناتج المحلي الإجمالي موجبـاً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (5%)، وهذا يدلل بوضوح على أهمية زيادة الدخل على تحفيز الاستثمار الخاص، حيث تشير نتائج التقدير أنَّ زيادة النـاتج المحلـي الإجمـالي

الحقيقي بمقدار (1%) سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص بمقدار (0.14%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى، أما بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج، فأظهرت نتائج التقدير أنَّ لها دوراً إيجابياً على مستوى الاستثمار الخاص، حيث بلغ معاملها المقدر (0.72)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، وإن تأثيره يفوق تأثير زيادة الدخل بأكثر من (5) أضعاف، بما يشير إلى دور هذه التحويلات في الاستثمارات وخاصة في أنشطة الإنشاءات (Quraan, 1988)، أي أنه وبرغم ما تمَّ استنتاجه من تقدير دالة الاستهلاك الخاص من انخفاض الميل الحدي لادخار الأردنيين في الخارج، إلاَّ أن ذلك لا يمنع توجههم نحو الاستثمار المالي المتعلق بتملك البناء والإنشاءات، فيما جاء أثر تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج سلبياً ومرتفعاً على حجم الاستثمارات الخاصة، حيث بلغ معاملها المقدر (1.78−)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (10%)، وهذا يؤكد بوضوح التأثير المباشر لمثل هذه التحويلات في تخفيض المدخرات الوطنية التي يمكن توجيهها نحو الاستثمارات الخاصة، وذلك من خلال تسربها للخارج، وقد تأكد أيضاً من استنتاج تقدير دالة الاستهلاك الخاص من ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى العمالة الوافدة إلى الأردن، حيث توجه مثل هذه المدخرات غالباً على شكل تحويلات إلى الخارج.

### 3- دالة الإيرادات الضريبية (T):

جدول رقم(5−10)

نتائج تقدير معادلة الإيرادات الضريبية (T)

| المتغير التابع: الإيرادات الضريبية (T) | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (Independent Variables) | المعاملات المقدرة Estimated ) (Coefficients | القيم التائية (T - Values) | مستوى الدلالة الإحصائية Significance ) (level |
| الثابت العددي (Constant Term) | −64.29 | −2.55 | 0.05 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) | 0.18 | 9.08 | 0.01 |
| الاستثمار الخاص الحقيقي (I) | 0.091 | 1.23 | 0.23 |

**D.W= 1.80** **F = 565.03** **Adj. $R^2$= 0.983** **$R^2$= 0.985**

أظهرت نتائج تقدير دالة الإيرادات الضريبية أنَّ حوالي (98.5%) من التغيرات الحاصلة فيها تعود بشكل أساسي إلى التغيرات في الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هنا)، وفي الاستثمار الخاص الحقيقي، وأشارت إلى أنَّ نسبة الضريبة ممثلة بمعامل

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دالة الإيرادات الضريبية المقدرة قد بلغت (0.18) وكانت ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%) وأثبتت نتائج التقدير ضعف النشاط الاستثماري الخاص كمصدر للعوائد الضريبية، حيث جاءت معلمة الاستثمار الخاص في الدالة منخفضة ووصلت إلى (0.91)، ولم تكن ذات دلالة إحصائية، وهذا يتفق مع ما انتهت إليه بعض الدراسات الخاصة بالأردن (الهنداوي، 2003).

**4. دالة الاستهلاك الحكومي (G):**

جدول رقم(5−11)

نتائج تقدير معادلة الاستهلاك الحكومي (G)

| المتغير التابع: الاستهلاك الحكومي الحقيقي (G) | | | |
|---|---|---|---|
| **المتغيرات المستقلة (Independent Variables)** | **المعاملات المقدرة Estimated ) (Coefficients** | **القيم التائية (T - Values)** | **مستوى الدلالة الإحصائية Significance ) (level** |
| الثابت العددي (Constant Term) | 143.46 | 2.05 | 0.05 |
| الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة ($RC_{t-1}$) | 0.81 | 6.82 | 0.01 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) | 0.01 | 0.12 | 0.90 |
| الإيرادات الضريبية الحقيقية (T) | 0.08 | 0.22 | 0.83 |

**$R^2$= 0.919    Adj. $R^2$= 0.909    F = 99.28    D.W= 2.24**

أشارت النتائج الإحصائية الخاصة بتقدير دالة الاستهلاك الحكومي إلى الدور الفاعل للاستهلاك الحكومي في فترة سابقة في تحديد حجم هذا الاستهلاك، حيث بلغ معامل الاستهلاك المقدر في فترة سابقة (0.81)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تساوي (1%). أما الميل الحدي للإنفاق – والذي تمثل بمعامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دالة الاستهلاك الحكومي المقدرة –، فقد جاء متواضعاً للغاية وبلغ (0.01)، ولم يكن ذا دلالة إحصائية، بما يشير إلى أنَّ حجم الإنفاق الحكومي في الأردن لا يتحدد بالدخل بالدرجة الأولى، وإن هناك عوامل أخرى محددة له، ومن ضمنها المساعدات الخارجية والقروض طويلة الأجل التي حصل عليها الأردن خلال فترة هذه الدراسة، ولم يكن للإيرادات الضريبية أيضاً كما أشارت نتائج التقدير دور حاسم في تحديد الإنفاق الاستهلاكي للحكومة، حيث جاء معامل الإيرادات الضريبية متواضعاً كذلك وبلغ (0.08) ولم يكن ذا دلالة إحصائية.

**5- دالة المستوردات (M):**

جدول رقم(5-12)

نتائج تقدير معادلة المستوردات (M)

| المتغير التابع: المستوردات الحقيقية (M) | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (Independent Variables) | المعاملات المقدرة Estimated ) (Coefficients | القيم التائية T - ) (Values | مستوى الدلالة الإحصائية Significance ) (level |
| الثابت العددي (Constant Term) | −234.54 | −2.39 | 0.05 |
| المستوردات الحقيقية لفترة إبطاء واحدة (Mt-1) | 0.35 | 4.12 | 0.01 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) | 0.50 | 7.21 | 0.01 |
| تحويلات الأردنيين في الخارج الحقيقية (RJ) | 0.70 | 2.27 | 0.05 |
| تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج (RF) | −7.25 | −5.38 | 0.01 |

**$R^2$ 0.987 Adj. $R^2$= 0.985 F = 475.91 D.W= 2.06**

تبين من نتائج تقدير دالة المستوردات أنَّ الميل الحدي للاستيراد بلغ (0.50)، (وهو عبارة عن معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دالة المستوردات المقدرة)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، وهذا يشير بوضوح إلى الدور الجوهري للدخل في تحديد مستوى المستوردات في الأردن، أما مستوى المستوردات في فترة سابقة، فتبيّن أنه يلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى المستوردات الحالي، حيث بلغ معامله المقدر في دالة المستوردات (0.35)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تساوي (1%) أيضاً، وهذا يشير إلى أنَّ مبدأ تأصيل العادات. وفيما يتعلق بتحويلات الأردنيين المقيمين في الخارج، أظهرت نتائج تقدير الدالة أنَّ لها دوراً أساسياً في تحديد مستوى المستوردات، أي أنَّ للتحويلات دوراً كبيراً في تمويل الاستيراد للأغراض المختلفة، سواءاً أكانت سلعاً استهلاكية نهائية، أم مواد خام، أم سلعاً رأسمالية ووسيطة تستخدم في النشاطات الاستثمارية المختلفة، وهذا ما أثبتته نتائج تقدير دالتي الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، حيث كان لتحويلات الأردنيين في الخارج دور مهم في تحديد كل منهما، وفي المقابل أظهرت نتائج التقدير دوراً سلبياً ومؤثراً لتحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج، حيث بلغ معاملها المقدر في دالة المستوردات (7.25) وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، وهذا يؤكد

مرة أخرى إلى أنَّ هذه التحويلات إنما هي تسربات من الاقتصاد الأردني للخارج، وتحد من قدرته على تمويل الإنفاق الاستيرادي من خلال ضغطها على الدخل للانخفاض.

## ثانياً: القطاع النقدي:

### معادلة الطلب على النقود (MD):

جدول رقم(5-13)

نتائج تقدير معادلة الطلب على النقود (MD)

| المتغير التابع: الطلب الحقيقي على النقود (MD) | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (Independent Variables) | المعاملات المقدرة Estimated ) (Coefficients | القيم التائية (T - Values) | مستوى الدلالة الإحصائية Significance ) (level |
| الثابت العددي (Constant Term) | −107.63 | −0.04 | 0.69 |
| سعر الفائدة الحقيقي (RR) | −16.42 | −1.54 | 0.14 |
| المستوى العام للأسعار (DEF) | −23.15 | −2.67 | 0.05 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) | 1.94 | 12.99 | 0.01 |

**$R^2$= 0.987 Adj. $R^2$= 0.986 F = 662.13 D.W= 1.72**

جاءت نتائج تقدير دالة الطلب على النقود مطابقة للنظرية الاقتصادية، وكما هو متوقع، حيث أظهرت أثراً سلبياً لسعر الفائدة الحقيقي على الطلب على النقود وبلغ معاملها في التقدير (16.42−)، غير أنه لم يكن ذات دلالة إحصائية، وذلك بسبب الثبات النسبي في سعر الفائدة والذي يتحكم به البنك المركزي الأردني، في حين كان أثر المستوى العام للأسعار ممثلاً بمخفض الناتج المحلي الإجمالي سالباً أيضاً وبلغ معامله المقدر (23.15−)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (5%)، أما أثر الدخل فقد جاء موجباً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%) وبلغ هذا الأثر (1.94) بشكل يؤكد على اهمية الطلب على النقود لأغراض المعاملات اليومية في المجتمع الأردني.

## 5-3-2 جانب العرض: Supply Side

### 1- دالة الإنتاج (log Y):

جدول رقم(5-14)

نتائج تقدير معادلة الإنتاج (log Y)

| المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي للدخل (log Y) | | | |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (Independent Variables) | المعاملات المقدرة (Estimated Coefficients) | القيم التائية (T-values) | مستوى الدلالة الإحصائية (Significance level) |
| الثابت العددي (Constant Term) | −4.97 | −5.84 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال في الاقتصاد (log K) | 0.51 | 3.54 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي للعمالة الوطنية (log LJ) | 0.95 | 10.82 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي للعمالة الوافدة (log LG) | 0.29 | 12.07 | 0.01 |

**$R^2$= 0.987 Adj. $R^2$= 0.985 F = 474.35 D.W= 2.16**

جاءت نتائج تقدير دالة الإنتاج موافقة للنظرية الاقتصادية، فقد جاء أثر رأس المال المقدر في الاقتصاد موجباً وبلغ (0.51)، وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تساوي (1%)، وقد تمَّ احتساب رأس المال في الاقتصاد الأردني باستخدام طريقة نسبة رأس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital – Output Ratio) المعروفة بـ (ICOR)، وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع صافي التكوين الرأسمالي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة على الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين السنة الأخيرة للدراسة وبين سنتها الأولى، ومن ثمَّ ضرب هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأولى فينتج رأس المال المقدر في الاقتصاد لها، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي للسنة الأولى على رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة الثانية، وتستمر العملية بإضافة صافي التكوين الرأسمالي لأي سنة إلى رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة اللاحقة، وهكذا.( Hammad, 1986).

ويتبيّن من نتائج التقدير أنَّ مرونة الدخل بالنسبة للإنفاق على العمالة الأردنية بلغت (0.95) وهي مرتفعة مقارنة بمرونة الإنفاق على العمالة الوافدة والتي بلغت (0.29)، وقد جاءت جميع معلمات دالة الإنتاج المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، ويمكن الاستنتاج من تقدير دالة الإنتاج أنَّ زيادة الإنفاق على العمالة الأردنية بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بنسبة (0.95%)، في حين أنَّ زيادة الإنفاق على

العمالة الوافدة بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي بنسبة (0.29%)، وذلك بافتراض ثبات تأثير العوامل الأخرى، وهذا يشير إلى أنَّ إنتاجية العامل الأردني هي أكثر من إنتاجية العامل الوافد، حيث يمكن إعادة صياغة المعادلة التالية المقدرة والخاصة بدالة الإنتاج، وذلك باستخدام معامل اللوغاريتمات الطبيعية:

$$LogY_t = -4.97 + 0.95\,LogLJ_t + 0.92\,LogLG_t + 0.51\,LogK_t$$

فتصبح:

$$Y = 0.007\, LJ^{0.95}\, LG^{0.29}\, K^{0.51}$$

وهذا يمكننا من حساب الإنتاجية الحدية (Marginal Product) لكل من العمالة الأردنية ($MP_{LJ}$) والعمالة الوافدة إلى الأردن ($MP_{LG}$)، وذلك باستخدام المشتقة الأولى بالنسبة لكل منهما:

$$MP_{LJ} = dY/dLJ = 0.00665\, LJ^{-0.05}\, LG^{0.29}\, K^{0.51}$$

$$MP_{LG} = dY/dLG = 0.00203LG^{0.95}\, LG^{-0.71}\, K^{0.51}$$

يبين جدول رقم (5−15) الإنتاجية الحدية للعمالة الأردنية وللعمال الوافدين إلى المملكة ونسبة رأس المال إلى العمالة الكلية خلال فترة الدراسة، ويتضح من الجدول التفاوت الكبير بين إنتاجية الدينار الواحد المنفق على العامل الأردني وانتاجية الدينار المنفق على العامل الوافد، حيث تناقصت إنتاجية الدينار المنفق على العامل الوافد بشكل كبير من (86.8) دينار في عام 1973 إلى (5.1) دينار في عام 2004، أي بمعدل تراجع سنوي مقداره (9.6%)، في حين تزايدت إنتاجية الدينار المنفق على العامل الأردني بين العامين انفي الذكر من (0.35) دينار إلى (4.1) دينار على الترتيب، أي بمعدل نمو سنوي مقداره (8.3%) من هنا فإن عملية إحلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة سوف تؤدي إلى زيادة الدخل وتخفيض معدل البطالة تباعاً، كما يظهر الجدول أنَّ تحويل دينار واحد من الإنفاق على العمالة الوافدة للإنفاق على العمالة الأردنية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ما دام الإنتاج الحدي للعمالة الأردنية يفوق الإنتاج الحدي للعمالة الوافدة، بينما سوف تنخفض الإنتاجية عندما تفوق الإنتاجية الحدية للعمالة الوافدة مثيلتها بالنسبة للعمالة الوطنية، فقد كانت الإنتاجية

الحدية للعمالة الوافدة هي الأعلى خلال الفترتين (1973–1981) و (1996–2004)، غير أنَّ الفترة (1982–1995) شهدت ارتفاع الإنتاجية الحدية للعمالة الوطنية عن الإنتاجية الحدية للعمالة الوافدة في كافة سنواتها باستثناء سنة 1987، أي أنَّ إمكانية الإحلال كانت متاحة ومفيدة للاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة، وذلك من خلال إسهامها في زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة، وتظهر هذه النتيجة حقيقة أنَّ بداية استيراد الأردن للعمالة كان بسبب حاجة حقيقية كما هي اليوم ولكن بقدر مختلف، حيث يشير ذات الجدول إلى أنَّ الفرق في الإنتاجية الحدية للعمال الوافدين عنها بالنسبة للأردنيين كان خلال الفترة الأولى (1973–1981) أعلى من خلال الفترة (1996–2004)، بشكل يؤكد على ان حاجة الأردن للعمالة الوافدة في الفترة الأولى كانت أمّس ما تكون لسد حاجة الأردنيين الى عمالة إحلالية بسبب هجرة الأردنيين بشكل متسارع للعمل في الخارج، في حين أصبحت الحاجة اليوم في قطاعات محددة وغالباً غير مرغوبة من قبل العمالة الأردنية، وفي ظل اتجاه رسمي متزايد لتنظيم سوق العمل في الأردن.

وبالنسبة لنسبة رأس المال إلى العمل، فهي تعكس كثافة استخدام رأس المال، وهو يجسّد بدوره النقص أو الفائض في القوى العاملة الذي تشهده سوق العمل، فخلال السبعينيات والثمانينات شهدت هذه النسبة اتجاه تصاعدياً في الغالب، حيث عانى الاقتصاد الأردني خلال السبعينيات نقصاً في القوى العاملة، وبرغم تزايد معدل البطالة خلال الثمانينات، إلاَّ أنَّ كثافة استخدام رأس المال استمرت بالزيادة حتى نهاية ذلك العقد، وقد كان أحد مقترحات حل مشكلة البطالة آنذاك في المديين المتوسط والطويل هو الاتجاه نحو أسلوب التنمية الذي يعتمد على كثافة العمل (Labor – Intensive Technology)، غير أنَّ العكس حصل مع بداية التسعينات؛ فاستمر انخفاض كثافة استخدام رأس المال بشكل ملحوظ، ممَّا فرض واقعاً جديداً لسوق العمل وللاقتصاد الأردني، تمثل بوجود تغيرات هيكلية عميقة شهدها الأردن، وكان ابرز ملامحها التسارع في ارتفاع معدلات البطالة متزامناً مع ارتفاع كبير في حجم القوى العاملة (Labor Force)، الناجم عن الزيادة المضطردة للداخليين الجدد إلى سوق العمل، بسبب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وارتفاع مخرجات أنظمة التعليم والتعليم العالي، وبروز هجرة العمل المعاكسة للأردنيين في الخارج ومحدودية الطلب الخارجي وتقلصه على العمالة الأردنية، وهذا يحتم التفكير جدياً بحلول غير تقليدية لمشاكل البطالة، والتيقن من مدى القدرة على إحلال العمالة الوافدة بعمالة أردنية، ومدى إفادة الاقتصاد الأردني من ذلك.

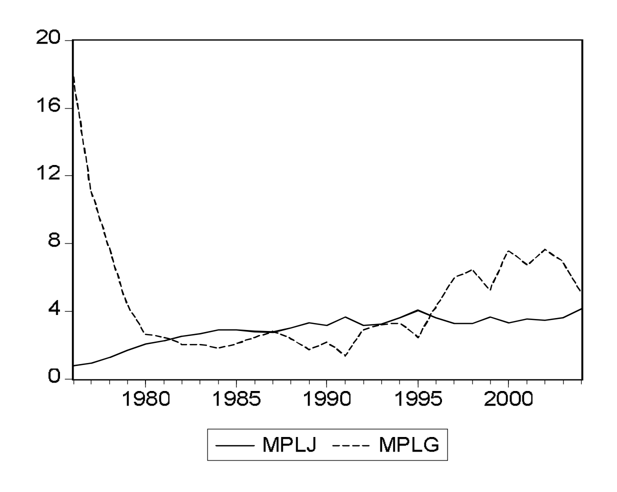
**جدول رقم (5-15)**

**الإنتاجية المتوسطة للإنفاق على العمالة الأردنية والوافدة**

| السنة | الإنتاجية الحدية للدينار المنفق على العمالة الوطنية | الإنتاجية الحدية للدينار المنفق على العمالة الوافدة | نسبة رأس المال إلى العمل في الاقتصاد | الفرق في الإنتاجية |
|---|---|---|---|---|
| 1973 | 0.353603 | 86.82623 | 23.16056 | -86.47262 |
| 1974 | 0.392015 | 74.51455 | 22.99013 | -74.12253 |
| 1975 | 0.605192 | 28.49276 | 22.90116 | -27.88757 |
| 1976 | 0.766826 | 17.82442 | 22.94896 | -17.05760 |
| 1977 | 0.964882 | 11.18507 | 23.31172 | -10.22019 |
| 1978 | 1.281745 | 7.736846 | 27.12944 | -6.455101 |
| 1979 | 1.653821 | 4.405372 | 27.61447 | -2.751551 |
| 1980 | 2.070018 | 2.646624 | 28.20111 | -0.576607 |
| 1981 | 2.242334 | 2.436731 | 29.04214 | -0.194396 |
| 1982 | 2.529681 | 2.052784 | 30.66050 | 0.476897 |
| 1983 | 2.684879 | 2.033705 | 31.79753 | 0.651174 |
| 1984 | 2.890009 | 1.793050 | 32.14403 | 1.096958 |
| 1985 | 2.885273 | 2.075035 | 27.04501 | 0.810239 |
| 1986 | 2.822042 | 2.457598 | 31.04924 | 0.364444 |
| 1987 | 2.778147 | 2.814758 | 30.57334 | -0.036611 |
| 1988 | 2.995610 | 2.362901 | 30.42926 | 0.632709 |
| 1989 | 3.318696 | 1.731831 | 30.69155 | 1.586866 |
| 1990 | 3.183723 | 2.164564 | 29.15709 | 1.019159 |
| 1991 | 3.643540 | 1.361678 | 29.32202 | 2.281862 |
| 1992 | 3.170051 | 2.892445 | 27.51959 | 0.277607 |
| 1993 | 3.263430 | 3.193476 | 25.12909 | 0.069955 |
| 1994 | 3.606380 | 3.287951 | 22.56732 | 0.318429 |
| 1995 | 4.040940 | 2.440785 | 22.99448 | 1.600156 |
| 1996 | 3.596627 | 4.204894 | 23.49486 | -0.608267 |
| 1997 | 3.299733 | 5.964763 | 23.47781 | -2.665030 |
| 1998 | 3.296647 | 6.468920 | 23.44786 | -3.172273 |
| 1999 | 3.645770 | 5.278299 | 22.82681 | -1.632529 |
| 2000 | 3.315816 | 7.548295 | 22.83814 | -4.232479 |
| 2001 | 3.519430 | 6.708517 | 22.64504 | -3.189087 |
| 2002 | 3.437279 | 7.627485 | 22.27451 | -4.190206 |
| 2003 | 3.628371 | 6.881833 | 22.48976 | -3.253462 |
| 2004 | 4.113500 | 5.140002 | 22.57385 | -1.026503 |
| **المتوسط** | **2.92** | **4.65** | **26.39** | **-1.73** |

المصدر:

احتسبت من قبل الباحث بناءً على قاعدة بيانات ملحق رقم (1)




**شكل رقم (5-1)**

**الإنتاجية الحدية المتوسطة للعمالة الأردنية وللعمالة الوافدة**

**2- دالة رأس المال في الاقتصاد (log K):**

جدول رقم (5-16)

نتائج دالة رأس المال في الاقتصاد (log K)

| **المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال الحقيقي في الاقتصاد (log K)** | | | |
|---|---|---|---|
| **المتغيرات المستقلة (Independent Variables)** | **المعاملات المقدرة (Estimated Coefficients)** | **القيم التائية (T - Values)** | **مستوى الدلالة الإحصائية (Significance level)** |
| الثابت العددي (Constant Term) | 0.18 | 0.12 | 0.91 |
| اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال الحقيقي في الاقتصاد لفترة إبطاء واحدة ($\log K_{t-1}$) | 0.93 | 7.38 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الخاص الحقيقي (log I) | 0.08 | 1.68 | 0.10 |

**$R^2$= 0.795 Adj. $R^2$= 0.780 F = 51.58 D.W= 1.74**

وفيما يخص دالة رأس المال في الاقتصاد، فقد أظهرت نتائج التقدير أنَّ رأس المال بفترة إبطاء واحدة يلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى رأس المال الحالي في الاقتصاد، فقد بلغ معامله في الدالة المقدرة (0.93) وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، أما الاستثمار الخاص فقد أشارت نتائج التقدير أنَّ زيادته بنسبة (1%) سوف يؤدي بافتراض ثبات العوامل الأخرى، إلى زيادة رأس المال في الاقتصاد بنسبة (0.08%)، وتعتبر هذه النسبة متواضعة تعبر عن محدودية دور الأنشطة الاستثمارية في تحقيق تراكمات رأسمالية

في الاقتصاد الأردني، فقد جاء معامل الاستثمار الخاص المقدر في دالة رأس المال ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تساوي (10%).

**3- دالة الطلب على العمالة الوطنية (log LJ):**

جدول رقم(5-17)

نتائج تقدير الطلب على العمالة الوطنية (log LJ)

| المتغيرات المستقلة (Independent Variables) | المعاملات المقدرة Estimated ) (Coefficients | القيم التائية (T - Values) | مستوى الدلالة الإحصائية Significance ) (level |
|---|---|---|---|
| **المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي للعمالة الوطنية (log LJ)** | | | |
| الثابت العددي (Constant Term) | 4.17 | 3.11 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي للطلب على العمالة الوطنية بفترة إبطاء واحدة ($log\ LJ_{t-1}$) | 0.71 | 6.87 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي للدخل الحقيقي(log Y) | 0.15 | 3.15 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي لمستوى الأجور الحقيقية (log W) | −0.45 | −3.16 | 0.01 |

**$R^2$= 0.942 Adj. $R^2$= 0.932 F = 97.46 D.W= 1.97**

جاءت نتائج تقدير دالة الطلب على العمالة الوطنية موافقة للنظرية الاقتصادية، فقد بيّنت أنَّ الطلب على العمالة يتحدد بشكل رئيس بمستوى الطلب ذاته بفترة سابقة، فقد جاء معاملها مرتفعاً وموجباً وبلغ (0.71) في دالة الطلب المقدرة وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تساوي (1%)، أما مرونة الطلب على القوى العاملة مقاساً بالعمالة بالنسبة للدخل الحقيقي، فقد بلغت (0.15)، وكانت ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية تساوي (1%) أيضاً، أي أنَّ نمو الدخل الحقيقي بنسبة (1%) في مجمل الاقتصاد الأردني سوف يتبعه نمو في العمالة بنسبة (0.15%)، وذلك إذا عزلنا تأثير العوامل الأخرى. وأظهرت النتائج أيضاً أنَّ مرونة العمالة بالنسبة للأجر الحقيقي كانت سالبة وبلغت (0.45−) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، وهذا يشير إلى أنَّ زيادة الأجور الحقيقية بنسبة (1%) سوف يتبعه – مع ثبات تأثير العوامل الأخرى – انخفاض في العمالة بنسبة (0.45%)، وهذا الانخفاض يساوي ثلاثة أضعاف الأثر الايجابي للدخل عندما يزيد بذات النسبة، وهذا يدلل على أنَّ سياسة الأجور قد تكون فعالة على مستوى الاقتصاد ككل. ويمكن الاستنتاج أيضاً من نتائج التقدير أنَّ تخفيض معدل البطالة بنسبة (1%) (أي زيادة العمالة

بنسبة 1%)، يستلزم نمواً في الدخل الحقيقي للاقتصاد ككل بنسبة (6.67%)، وهي عبارة عن معكوس مرونة الطلب على القوى العاملة مقاساً بالعمالة بالنسبة للدخل الحقيقي.

**4- دالة الطلب على العمالة الوافدة (log LG):**

**جدول رقم(5-18)**

**نتائج تقدير الطلب على العمالة الوافدة (log LG)**

| المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي للعمالة الوافدة إلى الأردن (log LG) | | | |
|---|---|---|---|
| **المتغيرات المستقلة (Independent Variables)** | **المعاملات المقدرة Estimated ) (Coefficients** | **القيم التائية (T - Values)** | **مستوى الدلالة الإحصائية Significance ) (level** |
| الثابت العددي (Constant Term) | −4.53 | −1.79 | 0.10 |
| اللوغاريتم الطبيعي للطلب على العمالة الوافدة بفترة إبطاء واحدة ($\log LG_{t-1}$) | 0.55 | 3.98 | 0.01 |
| اللوغاريتم الطبيعي للدخل الحقيقي(log Y) | 0.16 | 2.19 | 0.05 |
| اللوغاريتم الطبيعي لمستوى الأجور الحقيقية (log W) | −0.003 | −2.37 | 0.05 |

**$R^2$= 0.966 Adj. $R^2$= 0.962 F = 245.39 D.W= 2.43**

وبالنظر إلى نتائج تقدير دالة الطلب على العمالة الوافدة إلى الأردن، تبين أنَّ هذا الطلب يتحدد أيضاً وبشكل رئيس بمستوى الطلب السابق من ذات العمالة، فقد بلغ معاملها المقدر في دالة الطلب المقدرة (0.55)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (1%)، في حين بلغت مرونة العمالة بالنسبة للدخل (0.16) وكانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي (5%)، أي أن نمو الدخل الحقيقي في الأردن بنسبة (1%) سوف يتبعه نمو في العمالة الوافدة إلى الأردن بنسبة (0.16%)، أي بنسبة تزيد قليلاً عن نسبة النمو في العمالة الأردنية الناجم عن زيادة الدخل الحقيقي بنفس النسبة، وهذا يؤكد أنَّ زيادة الدخل الحقيقي تعمل كحافز لزياد الطلب على العمالة الوافدة بنسبة أكبر قليلاً من زيادة الطلب على العمالة الأردنية، وفي ذلك أثر مزاحمة للعمالة الوافدة على العمالة الأردنية، وضغوط متزايدة على معدل البطالة للارتفاع، وخاصة في ظل عدم إمكانية إحلال العمالة الوافدة كما تمت الإشارة إليه مسبقاً، بسبب ارتفاع الإنتاجية الحدية لما ينفق عليها قياساً بما ينفق على العمالة الأردنية، ولكن هذه المزاحمة يمكن التعامل معها في حالة تبني الحكومة لسياسات جديدة للإحلال، حيث بيّنت النتائج أيضاً أن مرونة العمالة الوافدة بالنسبة للأجر الحقيقي جاءت سالبة

ومنخفضة للغاية وبلغت (0.003−)، وهذا يشير إلى أنه وبافتراض حياد تأثير العوامل الأخرى، فإن زيادة الأجور الحقيقية بنسبة (1%) سوف يتبعه انخفاض طفيف مقداره (0.003%) في الطلب على العمالة الوافدة، ويكاد هذا الأثر لا يذكر، ممَّا يعني أنَّ سياسة الأجور قد لا تكون فعالة في الحد من تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن، برغم إمكانية أن تكون فعّالة على مستوى الاقتصاد ككل.

## 4-5 الآثار طويلة الأمد

ولتوضيح الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة لا بد من اشتقاق معادلات النموذج المقدرة جميعها اشتقاقاً كلياً وذلك بالنسبة للمتغيرات التالية:

1. تحويلات الأردنيين من الخارج (RJ).
2. تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج (RF).
3. حجم العمالة الوافدة للأردن (LG).

والمعادلات الهيكلية المقدرة هي:

$$RC_t = 88.69 + 2.36\,RC_{t-1} + 0.31\,YD_t + 2.16\,RJ_t - 29.0\,RF_t - 440.19\,RR_t$$
$$RI_t = 44.62 + 0.72\,RJ_t - 1.78\,RF_t + 0.14\,GDP_t + 2.45\,RR_t$$
$$G_t = 143.46 + 0.01\,GDP_t + 0.08\,T_t + 0.81\,G_{t-1}$$
$$M_t = -234.54 + 0.35\,M_{t-1} + 0.50\,GDP_t + 0.70\,RJ_t - 7.25\,RF_t$$
$$T_t = -64.29 + 0.18\,GDP_t + 0.091\,I_{t-1}$$
$$MD_t = -107.63 + 1.94\,GDP_t - 16.42\,RR_t - 23.15\,DEF_t$$

$$LogY_t = -4.97 + 0.95\,LogLJ_t + 0.29\,LogLG_t + 0.51\,LogK_t$$
$$LogLJ_t = 4.17 + 0.71\,LogJ_{t-1} + 0.15\,LogY_t - 0.45\,LogRW_t$$
$$LogLG_t = -4.52 + 0.55\,LogLG_{t-1} + 1.16\,LogY_t - 0.003\,LogRW_t$$
$$LogK_t = 0.18 + 0.93\,LogK_{t-1} + 0.08\,LogI_t$$

فمثلاً عند اشتقاق دالة الاستهلاك المقدرة اشتقاقاً كلياً بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج (RJ) ينتج:

$$\frac{dRC}{dRJ} = \frac{dRC}{dRC_{t-1}}\frac{dRC_{t-1}}{dRJ} + \frac{dRC}{dRJ}\frac{dRJ}{dRJ} - \frac{dRC}{dRF}\frac{dRF}{dRJ} + \frac{dRC}{dYD}\frac{dYD}{dRJ} - \frac{dRC}{dRR}\frac{dRR}{dRJ}$$

أي أن:

$$\frac{dRC}{dRJ}=2.16+2.36\frac{dRC_{t-1}}{dRJ}-29.0\frac{dRF}{dRJ}+0.31\frac{dYD}{dRJ}-440.19\frac{dRR}{dRJ}$$

وبنفس الطريقة يمكن الاشتقاق كلياً بالنسبة لبقية المعادلات التي تؤثر في المتغيـرات الثلاثة آنفة الذكر بشكل مباشر، ينتج:

$$\frac{dRC}{dRF}=-29.0+2.36\frac{dRC_{t-1}}{dRF}+2.16\frac{dRJ}{dRF}+0.31\frac{dYD}{dRF}-440.19\frac{dRR}{dRF}$$

$$\frac{dRI}{dRJ}=0.72+2.45\frac{dRR}{dRJ}-1.78\frac{dRF}{dRJ}+0.14\frac{dGDP}{dRJ}$$

$$\frac{dRI}{dRF}=-1.78+2.45\frac{dRR}{dRF}+0.72\frac{dRJ}{dRF}+0.14\frac{dGDP}{dRF}$$

$$\frac{dM}{dRJ}=0.70+0.35\frac{dM_{t-1}}{dRJ}+0.50\frac{dGDP}{dRJ}-7.25\frac{dRF}{dRJ}$$

$$\frac{dM}{dRJ}=-7.25+0.35\frac{dM_{t-1}}{dRF}+0.50\frac{dGDP}{dRF}-7.25\frac{dRJ}{dRF}$$

ولتوضيح الآثار، لا بد من ايجاد الصورة المختصرة للناتج المحلي الإجمالي وللدخل المتـاح، فبالنسبة لتأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد تعويض الصيغة المختصرة له ينتج:

$$\frac{dGDP}{dRJ}=2.29+2.17\frac{dRC_{t-1}}{dRJ}-21.95\frac{dRF}{dRJ}-0.021\frac{dRI_{t-1}}{dRJ}-402.9\frac{dRR}{dRJ}+0.75\frac{dG_{t-1}}{dRJ}-0.32\frac{dM_{t-1}}{dRJ}+0.92\frac{dX}{dRJ}$$

$$\frac{dGDP}{dRF}=-21.95+2.17\frac{dRC_{t-1}}{dRF}+2.29\frac{dRJ}{dRF}-0.021\frac{dRI_{t-1}}{dRF}-402.9\frac{dRR}{dRF}+0.75\frac{dG_{t-1}}{dRF}-0.32\frac{dM_{t-1}}{dRF}+0.92\frac{dX}{dRF}$$

ويتم الاشتقاق الكلي بذات الطريقة بالنسبة لمعادلة الدخل المقدرة، حيث تمّ افتراض أن الدخل هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي تحويلات العاملين، وقد جاءت الصورة المختصرة له على النحو التالي وبعد التعويض:

$$Y=321.1+2.17RC_{t-1}+3.29RJ-22.95RF-0.021I_{t-1}-402.9R+0.75G_{t-1}-0.32M_{t-1}+0.92X$$

أما المعادلة المقدرة للدخل المتاح فتصبح بعد التعويض كما يلي:

$$YD = 327.59 + 1.77RC_{t-1} + 2.88RJ - 19.0RF - 0.11I_{t-1} - 330.4R + 0.61G_{t-1} - 0.26M_{t-1} + 0.75X$$

وبالتالي، فإنه يمكننا إيجاد الآثار على بقية المتغيرات الداخلية في النمـوذج المقـدر، حيث تمثل هذه المرونات في المدى الطويل بالنسبة للمتغيرات الكلية الداخلية في النموذج لكل متغير يتم اشتقاق الدوال المقدرة بالنسبة له.

### 5-4-1 الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات الأردنيين في الخارج

جاءت الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات الأردنيين في الخارج موجبة فـي الغالـب، وذلك من خلال تأثيرات هذه التحويلات على المتغيرات الداخلية في النموذج القياسي الذي تمَّ تقدير صورته الهيكلية، وتمّ اشتقاقه كلياً بالنسبة لهذه التحويلات، ومن ثمَّ تعويض القيم المقابلة في الصيغ التي تمَّ الحصول عليها من عملية الاشتقاق الكلي. وبشكل تفصيلي، فقد جاءت هذه الآثار موجبة على كل من الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الخـاص، والاستهلاك الحكومي، والإيرادات الضريبية، والطلب على النقود، والدخل، والعمالة الأردنية، ورأس المال، بينما جاء أثر التحويلات سلبياً على كل من المستوردات والعمالة الوافدة.

يوضح ملحق رقم (2) أنَّ متوسط أثر التحويلات على الاستهلاك الخاص في المـدى الطويل خلال الفترة (1975–2001) جاء موجباً ومرتفعاً وبلغ (28.5)، وهذا يشير بوضوح إلى أنَّ هذه التحويلات توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي بشكل رئيسي وفي تمويل شراء العقـار والاستثمارات المالية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ وجود فترات إبطاء لفتـرة زمنيـة واحـدة لبعض المتغيرات ولفترتين لمتغيرات أخرى، جعل التحليل يفقد مشاهدات فـي بدايـة فتـرة الدراسة، كما فقدت الدراسة مشاهدات أيضاً بسبب عدم وجود بيانات عن بعض المتغيـرات، وتحديداً تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج، كما أنَّ عملية التعويض لإيجاد الـصيغة المختصرة للناتج المحلي الإجمالي، وللدخل، وللدخل المتاح، أفقدت التحليل مـشاهدتين مـن نهاية فترة الدراسة وذلك في جانب الطلب، وكذلك لم تكن هناك بيانات خاصـة بعـام 2004 لبعض المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته.

كما يشير الملحق إلى دور ايجابي لتحويلات الأردنيين في الخارج علـى الاسـتثمار الخاص، وبلغ معامل تأثيره (10.30)، ففي حين كانت مرونة الطلب علـى النقـود بالنـسبة للتحويلات هي الأعلى وبلغت (45.89)، بينما كانت أدنى ما تكون بالنسبة للمستوردات وبلغت

(293.61-)، وهذا يشير إلى أنه وفي المدى الطويل تنعكس تحويلات العاملين إلـــى داخـــل المملكة إلى طلب على النقود لأغراض المعاملات الخاصة بالبيع والشراء والاستهلاك النهائي داخل المملكة، ويستدل من ذلك من المرونة السالبة للمستوردات بالنسبة للتحويلات، التـــي لا توجه نحو الاستيراد المباشر بقدر ما تساهم في تمويل شراء واستهلاك ما هو مستورد أصلاً، وخاصة أنَّ مرونة الاستثمار جاءت هنا اقل بكثير من تلك الخاصة بالاستهلاك، وبالتالي الدور المتواضع للتحويلات في المساهمة الخارجية في تمويل الاستثمار أو في استيراد مـــستلزماته من الخارج.

أما الاستهلاك الحكومي، فقد أظهرت النتائج أنَّ مدى تأثره كان متواضعاً بتحـــويلات الأردنيين في الخارج، حيث جاءت مرونته المقدرة منخفضة وبلغت (0.15)، وهي تعبر عـــن دور محدود لهذه التحويلات في تمويل الإنفاق الاستهلاكي لدى الحكومي، وذلك مـــن خـــلال الضرائب التي يدفعها الأردنيون غير المقيمين داخل المملكة، وكذلك من خلال ما يدفعونه من رسوم على المعاملات المختلفة المتعلقة باستهلاكهم أو بيعهم وشـــرائهم للأصـــول المختلفـــة، وخاصة في قطاع العقار والإنشاءات، أولمواجهة تكاليف الحياة اليومية، حيث اظهر استقصاء محدود لبنك التنمية الأوروبية عن استخدام التحويلات في البلدان العربية بـــان (76%) مـــن تحويلات الأردنيين في الخارج تستخدم لمواجهة تكاليف الحياة اليوميـــة، و (16%) لتغطيـــة رسوم التعليم و (4%) لتمويل شراء أو استئجار منزل أو شـــقة و (6%) تـــستخدم للإنفـــاق الاستثماري (FREMIP, 2006).

وقد أظهرت النتائج أنَّ مرونة الإيرادات الضريبية بالنسبة للتحويلات جـــاءت أعلـــى ثلاثين (30) مرة من مثيلتها الخاصة بالاستهلاك الحكومي، حيث أنَّ تأثير التحـــويلات علـــى الاستهلاك الحكومي في المديين الطويل والقصير يكون بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها المباشر في زيادة الإيرادات الضريبة للحكومة، وقد كان لتحويلات الأردنيين في الخارج دور كبير في تراكم رأس المال، حيث بلغت مرونته بالنسبة للتحويلات (10.84)، وبالمرتبة الثالثة بعد مرونة الطلب على النقود ومرونة الاستهلاك الخاص، وهذا ربما يـــشير إلـــى إســـهامات فردية للأردنيين في الخارج في ملكية رأس المال في بعض المشروعات الاقتـــصادية والتـــي تشكل في مجموعها إضافة لتراكم رأس المال، ولكن بشكل بطيء وخاصة في المدى الطويل، كما تشير مرونة الطلب على النقد بالنسبة للتحويلات والتي بلغـــت (45.89) إلـــى أنَّ هـــذه التحويلات تنعكس بشكل كبير وبسرعة كطلب على النقود، أما من قبل الأردنيين في الخـــارج أو حتى من قبل ذويهم داخل المملكة، وذلك لقضاء مستلزمات الحياة وأوجه الإنفاق الأخرى.

وفيما يخص أثر التحويلات على التوظيف، فيمكن من الملحق ملاحظة أنَّ لهـا أثـراً إيجابياً على توظيف العمالة الوطنية داخل المملكة، فقد بلغت مرونتها (2.01)، بما يشير إلـى أن زيادة الإنفاق على اختلاف أشكاله والممول من التحويلات، يؤثر إيجابياً على زيادة الطلب على السلع والخدمات ويخلق فرص عمل إضافية في الاقتصاد، أما الملفـت فـي النتـائج أنَّ للتحويلات أثراً سلبياً بسيطاً على الطلب على العمالة الوافدة للأردن، حيث بلغـت مرونتهـا (-0.52)، وقد يفسر ذلك على أنَّ الإنفاق التحويلات يتم من تمويل سـلع وخـدمات أو فـي أنشطة اقتصادية لا تستلزم عمالة وافدة بقدر ما تستلزم عمالة وطنية، أي أنها أنـشطة يكـون فيها معدل توظيف العمالة الوطنية أعلى من معدل نمو العمالة الوافدة.

وباستعراض معمق لنتائج ملحق رقم (2)، نجد أن الآثار الكلية لتحويلات الأردنيـين في الخارج في المدى الطويل قد تذبذت بين سنة وأخرى، برغم أن متوسطات هذه المرونـات قد جاءت موجبة كما تمّ ذكره سابقاً، ما عدا ما تعلق بالمستوردات وبالعمالة الوافدة. ويرجـع هذا التذبذب إلى طبيعة الظروف التي تعرض لها الاقتصاد الأردني والمنطقة والتي تـأثرت كثيراً بالأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها، فنجد مثلاً أن السنوات التـي تأثرت بتبعات حرب الخليج الثانية منذ بروز أزمتها في عام 1990 قد شهدت آثـاراً سـلبية لتحويلات الأردنيين في الخارج على معظم المتغيرات الاقتـصادية وتحديـداً خـلال الفتـرة (1990-1993). حيث تأثر الناتج المحلي الإجمالي والدخل سلباً خلال هذه الفترة، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي والدخل قد حققا نمواً بمعدلات أعلى من نمو التحويلات لنفس الفتـرة، وهذا ينطبق أيضاً على الاستهلاك الخـاص والاسـتثمار الخـاص والاسـتهلاك الحكـومي والإيرادات الضريبية والطلب على النقود. ويمكن ملاحظة ذات الأثـر الـسلبي لتحـويلات العاملين على المتغيرات المذكورة في عامي 1987 و 1988 ، وهما العامان اللذين تليا بداية عودة العمالة الأردنية من الخارج في هجرة معاكسة والذي ترافق مع تراجع في تحـويلات هذه العمالة.

**5-4-2 الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات العمالة الوافدة:**

جاءت الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات العمالة الوافدة إلى الأردن في غالبهـا ذات آثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي المتغيـرات الداخليـة للنمـوذج القياسـي المقدر، وقد تمَّ فقدان بعض السنوات من التحليل لنفس الأسباب التي تمَّ ذكرهـا مـن الآثـار الاقتصادية الكلية لتحويلات الأردنيين في الخارج، ويوضح ملحق رقم (3) أنَّ متوسط مرونة

الاستهلاك الخاص بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة جاءت سالبة وبلغت (20.15−)، بشكل يعكس نمط الاستهلاك الذي تسلكه العمالة الوافدة، والذي لا يشكل إلاَّ نسبة متواضعة مما تحصل عليه من أجور، وبالتالي فإن النسبة الكبرى من هذه الأجور يتم ادخارها بداية، ومن ثمَّ تحويلها إلى الخارج، كما أنَّ نمط الإنفاق المتواضع للعمالة الوافدة على مستلزمات الحياة الأساسية يحرم الاقتصاد الأردني من توجيه مدخراتها نحو الإنفاق الاستثماري، من هنا جاءت مرونة الاستثمار الخاص بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة سالبة وبلغت (7.32−)، ونفس المنطق ينطبق على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والذي جاءت مرونته سالبة وبلغت (2.73−)، بشكل يشير إلى أنَّ معظم أجور العمالة الوافدة تذهب كتحويلات للخارج، في حين أنَّ جزءاً بسيطاً منها قد يذهب إلى الحكومة كإيرادات ضريبية ورسوم، حيث تنحصر معاملات هذه العمالة مع الحكومة بشكل رئيسي في رسوم تصاريح العمل، وخاصة أنَّ معظم شرائحها الدخلية منخفضة، ولا تخضع لاستحقاقات ضريبة الدخل، كما أنَّ نمط الاستهلاك المتواضع لهذه العمالة عادة ما يكون لسلع غذائية ومعيشية ملحة لا تشملها ضريبة المبيعات، ولأجل ذلك جاء متوسط مرونة الإيرادات الضريبية بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة سالباً وبلغ (3.61−).

كما جاء أثر تحويلات العمالة الوافدة على كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل سالباً، وبلغ متوسط مرونة كل منهما (22.73−) و(25.36−)، حيث تعد هذه التحويلات تسرباً من الاقتصاد الوطني، وتضعف من قدرته على الإنفاق بمختلف أوجهه، وبالتالي التأثير سلباً على مضاعف الاقتصاد الوطني، وتباعاً الحد من إمكانية مضاعفة أثر الإنفاق على توليد الدخل، كما عكس أحجام العمالة الوافدة عن الإنفاق عدم حاجتها إلى طلب النقد، كما أنَّ ذات التحويلات لا تستلزم طلباً على النقود لأنها تتم من خلال تحويل المدخرات الفردية – التي هي بحوزة العمال الوافدين أنفسهم – إلى الخارج مباشرة ودون الحاجة في اغلب الأحيان أن تمر عبر مؤسسات مالية، أو لأن هذه العمالة قد لا تودع مدخراتها أصلاً في هذه المؤسسات، ولهذا فقد جاء متوسط مرونة الطلب على النقود بالنسبة للتحويلات سالباً أومرتفعاً وبلغ (41.32−)، كما جاء أثر التحويلات سالباً و مرتفعاً ايضاً على تراكم رأس المال وبلغ متوسط مرونته (89.63−)، وهذا ينفي أية مساهمة يقوم بها العمال الوافدون من خلال أجورهم أو مدخراتهم في التمويل الرأسمالي للمشروعات أو المصالح التي يعملون بها أو تلك التي لا يعملون بها على حد سواء.

وبالنسبة لأثر تحويلات العمالة الوافدة على التوظيف، فتشير النتائج إلى أثر موجب على توظيف العمالة الوطنية، والى أثر سالب للطلب على العمالة الوافدة نفسها، حيث بلغ

متوسط مرونة كل منهما (25.16) و (2.08−) على الترتيب، وربما يشير هذا إلى استجابة الاقتصاد الأردني إلى الآثار السلبية لتحويلات العمالة الوافدة، بالدفع إلى تقليص الطلب على هذه العمالة، أو إحلالها بالعمالة الوطنية، أو كليهما.

وباستعراض ملحق رقم (3)، نجد أن المرونات طويلة الأمد بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة كانت سالبة كما تمّ ذكره إلا ما خص العمالة الأردنية، ومع ذلك فقد شهدت هذه المرونات ارتفاعاً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، أي أن آثار تحويلات العمالة الوافدة لم تكن واحدة خلال سني الدراسة، ويعود ذلك إلى أثر الظروف المحيطة بالاقتصاد الأردني وذلك على المستويين السياسي والاقتصادي. فمثلاً نجد أن سنوات معينة شهدت آثاراً إيجابية للتحويلات، ومنها الفترة (1979-1983)، وهي الفترة التي شهدت نمواً كبيراً في أعداد العمالة الوافدة إلى الأردن، والتي بلغ معدل النمو السنوي فيها 33.4%، في حين أن التحويلات الحقيقية لهذه العمالة نمت بمعدل أقل خلال هذه الفترة 22.7%، فانعكس ذلك بأثر مباشر وإيجابي على حجم استهلاك هذه العمالة خلال هذه الفترة بشكل أدى إلى انخفاض في الميل الحدي للادخار لديها وبالتالي كان معدل نمو تحويلاتها أقل من معدل نمو هذه العمالة،ويتأكد ذلك من تراجع حصة العامل الوافد من التحويلات الحقيقية الكلية للعمالة الوافدة وبواقع 7.9% خلال هذه، حيث انخفضت حصته من 150.7 دينار في عام 1979 إلى 108.3 ديناراً في عام 1983. وساهم زيادة الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار لدى العمالة الوافدة خلال هذه الفترة بتأثيرات إيجابية على الطلب بشكل عام من خلال زيادة حجم إنفاق هذه العمالة داخل المملكة، وتمثل هذه الفترة مرحلة كان فيها الأردن في اشد الحاجة على العمالة الوافدة على مستوى الاقتصاد، من أجل تعويض نقص العمالة في بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية، الناجم عن هجرة جزء من قوة العمل إلى الخارج،أو لانخفاض الأجور في هذه الأنشطة وطبيعتها الصعبة.

### 5-4-3 الآثار الاقتصادية الكلية للعمالة الوافدة:

يأتي تأثير العمالة الوافدة في الاقتصادات المضيفة عن طريق تأثيرها على جانب العرض، وتحديداً على الإنتاج، وهذا ما تمت الإشارة إليه عند تقدير المعادلات الهيكلية للنموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة، وتبين منها الدور الايجابي للعمالة الوافدة في تحفيز الإنتاج الكلي، حيث بدأت الإنتاجية الحدية للدينار المنفق على العمالة الوافدة للأردن بالتزايد الواضح منذ بداية التسعينات من القرن السابق، وقد جاءت مرونات معظم المتغيرات الكلية

بالنسبة للعمالة الوافدة موجبة، ما عدا تلك الخاصة بالاستهلاك الخاص وبالاستهلاك الحكومي وبالإيرادات الضريبية، وهذا يشير إلى أنَّ العمالة الوافدة إلى الأردن تقع معدلات إنفاقها الاستهلاكي دون متوسط إنفاق المجتمع الأردني، إضافة لنمط وأوجه الإنفاق الذي يختلف بين الطرفين، حيث يقتصر بالنسبة للعمالة الوافدة كما تمَّ ذكره سابقاً على السلع والخدمات الأساسية، في حين يتنوع الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للمجتمع على مختلف متطلبات الحياة مثلما تتنوع أوجه الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وغيرها، لذا جاء متوسط مرونة الاستهلاك بالنسبة للعمالة الوافدة سالباً كما يوضح ملحق رقم (4) وبلغ (173.24−)، كما أنَّ زيادة أعداد العمالة الوافدة للأردن لم يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة، بل على العكس عمل على تخفيضها، وبشكل يعكس نمط الحياة ومتطلباتها والتي يعيشها العمال الوافدون، والتي لا تترتب عليها أية التزامات مالية تجاه الحكومة إلاً في حدود ضيقة، كتلك التي تتعلق بتكاليف الإقامة وإبرام العقود والاستقدام، وهذا عكس متوسط مرونة سالباً للإيرادات الضريبية بالنسبة للعمالة الوافدة وبلغ (20.67−)، وهذا ينطبق على الإنفاق الاستهلاكي للحكومة الذي لا تساهم العمالة الوافدة في تمويله، بل أنَّ هذا الإنفاق تقوم به الحكومة على السلع والخدمات العامة التي عادة ما يستفيد منها أفراد المجتمع الأردني والمقيمون داخل المملكة على حد سواء، ومن ضمنهم العمالة الوافدة إلى الأردن.

وأظهرت النتائج أيضاً دوراً موجباً للعمالة الوافدة على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الدخل وعلى تراكم رأس المال في الاقتصاد، حيث أنَّ العمالة الوافدة للأردن تتصف بأن قيمة الإنتاجية الحدية لها تفوق قيمة الأجور المدفوعة لها، والفائض من ذلك يساهم في تعزيز تراكم رأس المال في الاقتصاد، ويؤكد على صعوبة إمكانية إحلال هذه العمالة وخاصة في بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يحجم عن العمل فيها العمال الأردنيون، ويتأكد هذا من القيمة الموجبة لمتوسط مرونة العمالة الأردنية بالنسبة للعمالة الوافدة والتي بلغت (20.39) كما يظهر الملحق، وبالتالي فإن القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الأردن تشير إلى إمكانية وجود نمو في حجم العمالة الأردنية والعمالة الوافدة بنفس الوقت، وخاصة في قطاعي الخدمات والإنشاءات (العمري، 2002)، وهما قطاعان رئيسيان لاستيعاب العمالة الوافدة، حيث أنَّ هذين القطاعين يستخدمان (30.04%) و (16.8%) من العمالة الوافدة على الترتيب وذلك في عام 2004 (وزارة العمل، 2004).

كما يشير ملحق رقم (4) إلى أثر إيجابي للعمالة الوافدة على معظم المتغيرات الكلية كما تمّ ذكره لاحقاً، عدا الاستهلاك الخاص، والاستهلاك الحكومي، والإيرادات الضريبية،

ومع ذلك فإن تأثير هذه العمالة على المتغيرات الثلاثة المذكورة، جاء موجباً في بعض السنوات، ومنها الفترة (1979-1983)، وهي الفترة التي شهدت نمواً في أعداد العمالة الوافدة للأردن بشكل ملحوظ، حيث بلغ معدله السنوي 33.4%، وأدت هذه الزيادة في العمالة الوافدة إلى زيادة حجم استهلاكها كما ذكر سابقاً، كما شهد الاستهلاك الحكومي خلال هذه الفترة تأثراً إيجابياً من العمالة الوافدة، لأن زيادة عدد هذه العمالة بشكل كبير أدى إلى زيادة في السكان، وبالتالي طلب متزايد على السلع والخدمات العامة والبنى التحتية والمرافق العامة التي تنفق عليها الحكومة بشكل عام، ويستفيد منها المواطنون والمقيمون على حد سواء. كما جاءت مرونة الإيرادات الضريبية بالنسبة للعمالة الوافدة موجبة خلال هذه الفترة. ونفس الشيء يمكن القول عن الفترة (1987-1990) ، والتي شهدت زيادة في أعداد العمالة الوافدة للأردن من 120.0 ألف عامل في عام 1987 إلى 165.0 ألفاً في عام 1990، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 11.2%.

## 5-5 الآثار المباشرة وغير المباشرة:

تمّ التطرق في الجزئية السابقة (5-4) إلى كيفية احتساب الآثار طويلة الأمد للمتغيرات الثلاثة؛ تحويلات الأردنيين في الخارج، وتحويلات العمالة الوافدة، والعمالة الوافدة، وذلك عند اشتقاق المعادلات المقدرة للمتغيرات الكلية الداخلية اشتقاقاً كلياً، ومن ثم حساب المرونات (الآثار) طويلة الأمد. لكن هذه الآثار تنقسم إلى جزئين؛ الأول أثار مباشرة (Direct Effect) وهو ما يعبر عنه معامل كل من المتغيرات الثلاثة السابقة في أي معادلة مقدرة، والثاني وهو آثار غير مباشرة (Indirect Effects)، ويتمثل بمجموع آثار العوامل الأخرى غير آثار هذه المتغيرات، وهو ما يُعرف بآثار التقدير الآني (Simultaneity Effects).

ولتوضيح هذه الآثار بشكل مفصل لا بد من الرجوع إلى الاشتقاق الكلي للمعادلات المقدرة، ومن ثمّ احتساب كل أثر، وعملية التفصيل ستكون ممكنة في معادلات الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص، والمستوردات، والدخل، بينما في بقية المعادلات، فإن الآثار الكلية هي ذاتها الآثار غير المباشرة.

يبيّن جدول (5-19) تفصيل الآثار الكلية لتحويلات الأردنيين في الخارج، وتحويلات العمالة الوافدة، والعمالة الوافدة، ما بين آثار مباشرة وغير مباشرة، وقد تمّ احتسابها بناء على

اشتقاق المعادلات المقدرة بالنسبة لهذه التحويلات وبالنسبة للعمالة، والمعادلات المقدرة يقصد بها معادلات الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والمستوردات والدخل.

**جدول (5-19)**

**تفصيل الآثار الكلية لتحويلات الأردنيين في الخارج، وتحويلات العمالة الوافدة، والعمالة الوافدة**

| الدالــــــة | تحويلات الأردنيين في الخارج | | | تحويلات العمالة الوافدة | | | العمالة الوافدة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المرونة الكلية | المرونة المباشرة | المرونة غير المباشرة | المرونة الكلية | المرونة المباشرة | المرونة غير المباشرة | المرونة الكلية | المرونة المباشرة | المرونة غير المباشرة |
| الاســــــتهلاك الخاص | 28.5 | 2.16 | 26.34 | -20.15 | -29.0 | 8.85 | -173.24 | - | -173.24 |
| الاستثمار الخاص | 2.26 | 0.72 | 1.54 | -7.32 | -1.78 | -5.54 | 293.81 | - | 293.81 |
| المستوردات | -293.61 | 0.70 | -294.31 | -20.07 | -7.25 | -12.82 | 349.13 | - | 349.13 |
| الدخل | 6.92 | - | 6.92 | -25.36 | - | -25.36 | 18.53 | 0.29 | 18.24 |

**المصدر: احتسبت من قبل الباحث على نتائج تقدير معادلات النموذج القياسي**

فبالنسبة للاستهلاك الخاص، نجد أن المرونة الكلية بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج جاء مرتفعاً وبلغت 28.5، في حين بلغت المرونة المباشرة 2.16، أي ما نسبته 7.6% من الأثر الكلي، وبناء على ذلك فإن الآثار غير المباشرة لهذه التحويلات تعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك، وتشمل الآثار غير المباشرة نمط الاستهلاك وعاداته والذي أثبتت نتائج الدراسة أنه نمط تقليدي تتأصل فيه العادات. أما المرونة الكلية بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة، فقد بلغت 20.15-، وبلغت المرونة المباشرة 29.0-، بمعنى أن التأثيرات غير المباشرة جاءت موجبة، حيث بلغت المرونة المقدرة لها 8.85، وهذا يعكس بالضرورة اختلاف نمط الاستهلاك الخاص ودوافعه ما بين الأردنيين والعمالة الوافدة المقيمة في الأردن. فيما جاء أثر العمالة الوافدة أثراً غير مباشر بالكامل على الاستهلاك. من هنا فإن التأثير على حجم الاستهلاك ونمطه يستلزم التأثير على محدداته غير المباشرة، وهي العوامل الأخرى عدا تلك المتعلقة بتحويلات الأردنيين في الخارج أو بتحويلات العمالة الوافدة.

وفيما يتعلق بالاستثمار الخاص، فبلغت المرونة الكلية بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج 2.26 وهي أقل كثيراً من تلك الخاصة بالاستهلاك، وشكل الأثر المباشر 31.9% فقط عندما بلغت مرونة الأثر المباشر 0.72، وهذا يؤكد على الدور المتواضع للتحويلات في دفع الاستثمار الخاص، وخاصة أن 68.1% من مجمل أثر التحويلات على الاستثمار يرجع إلى الآثار غير المباشرة للتحويلات نفسها. أما ا لأثر الكلي لتحويلات العمالة الوافدة على الاستثمار الخاص، فقد بلغ 7.32-، مقسمة بين 1.78- للأثر المباشر (أي ما نسبته 24.3%) و 5.54- للأثر غير المباشر (بما نسبته 75.7%)، فيما انحصرت مجمل آثار العمالة الوافدة بتأثراتها غير المباشرة والتي بلغت 293.81، وهذا يؤكد أيضاً أن السبيل لزيادة حجم الاستثمار الخاص هو التركيز على تعظيم الآثار غير المباشرة لتحويلات الأردنيين في الخارج، والتي تتمثل في مجمل آثارها على حجم الناتج المحلي الإجمال وعلى مكوناته المختلفة، حيث أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي يعدّ محركاً حقيقياً للاستثمار الخاص. كما أن زيادة حجم الاستثمار هو التركيز على تقليل الآثار غير المباشرة لتحويلات العمالة الوافدة، وهي الآثار التي تحدّ من النمو الاقتصادي ممثلاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبيّنت نتائج التقدير تأثيراً سلبياً لتحويلات الأردنيين في الخارج، على المستوردات، وكانت قيمة المرونة الكلية منخفضة للغاية (293.61)، بينما جاءت مرونة الأثر المباشر موجبة وبلغت 0.70، وهذه المرونة الموجبة تشير إلى تأثير إيجابي لتحويلات الأردنيين في الخارج على زيادة الدخل وبالتالي زيادة حجم المستوردات والقدرة الاستيرادية. أما تحويلات العمالة الوافدة، فقد جاء أثرها الكلي سالباً (20.07-) انقسم بين أثر مباشر وبلغ 7.25- (أي ما نسبته 36.1%) واثر غير مباشر وبلغ 12.82- (بما نسبته 63.9%)، وهذا يؤكد على الدور السلبي لتحويلات العاملين بشكل مباشر على تخفيض مستوى الدخل، وما ينجم عنه من انخفاض القدرة على الاستيراد، وبشكل غير مباشر على مكونات الناتج المحلي الإجمالي وعلى متغيرات اقتصادية أخرى، تؤثر بدورها سلبياً على حجم المستوردات. أما تأثير العمالة الوافدة، فيأتي بكامله بطريقة غير مباشرة.

وبالنسبة للدخل، فقد بلغت المرونة المقدرة الكلية بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج 6.92، وهي ذاتها مرونة الأثر غير المباشر، وكذلك الأمر بالنسبة للمرونة بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة، والتي بلغت 25.36-. أما آثار الدخل بالنسبة للعمالة الوافدة، فقد جاءت المرونة الكلية موجبة وبلغت 18.53، في حين لم يشكّل الأثر المباشر سوى 1.6%

وبلغ 0.29، في حين بلغ الأثر غير المباشر 18.24، وهذا يشير بشكل صريح إلى حجم الدخل والإنتاج يتحدد بشكل رئيسي بعوامل الإنتاج الأخرى غير العمالة الوافدة، التي تساهم بدور أقل في ذلك، أي أن زيادة الدخل والإنتاج يستلزم تركيزاً أكبر على عوامل الإنتاج الأخرى من العمالة الوافدة، وخاصة العمالة الأردنية، وذلك من خلال توفير فرص التدريب والتأهيل لها، وذلك من أجل زيادة إنتاجيتها.

## 6-5 إمكانية الإحلال والميزة النسبية:

تمّ التطرق فيما سبق عند تقدير دالة الإنتاج إلى إمكانية إحلال العمالة الوافدة على مستوى الاقتصاد بعمالة وافدة، واستناداً إلى تفوق إنتاجية الدينار المنفق على العمالة الوافدة عن إنتاجية الدينار المنفق على العمالة الأردنية، فإن إمكانية الإحلال بدت وكأنها غير سهلة استناداً إلى ذلك التحليل، وخاصة خلال الفترة (1996-2004). ومن الممكن هنا تقدير مرونة الإحلال بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، وذلك من خلال تقدير العلاقة التالية (Hamermesh, 1976):

$$\ln \frac{LG}{LJ} = \beta + \sigma \ln \frac{W_{LG}}{W_{LJ}}$$

حيث تشير $\frac{LG}{LJ}$ إلى نسبة العمالة الوافدة إلى العمالة الأردنية

$\frac{W_{LG}}{W_{LJ}}$ إلى نسبة أجور العمالة الوافدة إلى أجور العمالة الأردنية

$\sigma$ إلى مرونة الإحلال

ومن الممكن أن تكون إشارة المرونة المقدرة موجبة أو سالبة، حيث تدل الإشارة الموجبة على علاقة تكاملية بين صنفي العمالة، بينما تكون العلاقة تبادلية بينهما إذا كانت إشارة المرونة سالبة.

ولتقدير الدالة السابقة، تمّ تقدير الإنفاق على العمالة الوافدة استناداً إلى ما جاءت به دراسة الجمعية العلمية الملكية حول أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني (RSS, 1986)، من أنه في المتوسط تبلغ نسبة تحويلات العامل غير الأردني الواحد للخارج حوالي 37% من مجمل دخله. وبافتراض ثبات هذه النسبة، فهذا يعني أن مجموع دخول العمال الوافدين سيساوي 2.7 مرة من تحويلات هؤلاء العمال خلال فترة الدراسة. وجاءت نتائج تقدير الدالة على النحو التالي:

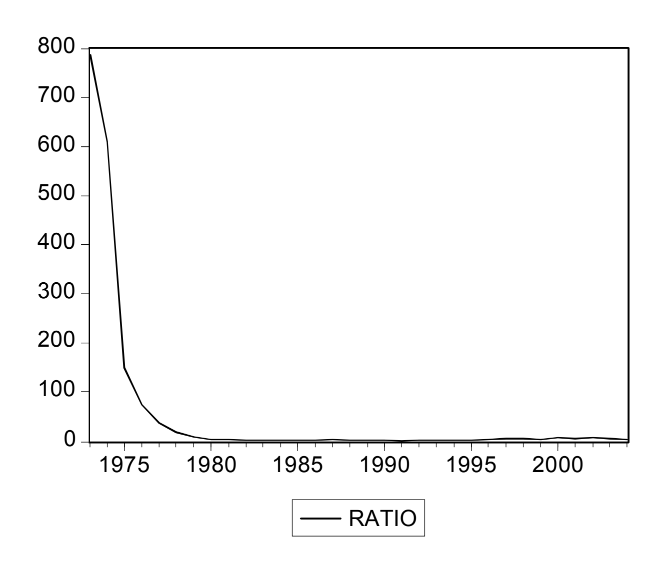
$$\ln \frac{LG}{LJ} = -1.24 - 0.86 \ln \frac{W_{LG}}{W_{LJ}}$$

(T-Values) (-5.47) (-6.05)

$R^2 = 0.868$ Adj. $R^2 = 0.857$

F-ratio = 75.93 D.W = 1.92

حيث يتضح من نتائج التقدير أن مرونة الإحلال جاءت سالبة وبلغت 0.86-، لتؤكد العلاقة التبادلية بين العمالة الوافدة للأردن وبين العمالة الأردنية، وجاء تقديرها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يساوي 1%. وهذا يشير إلى أن ارتفاع أجور العمالة الوافدة بالنسبة لأجور العمالة الأردنية يؤدي إلى إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة، والعكس سيحدث إذا انخفضت أجور العمالة الوافدة، وهذا سيكون واقعياً على مستوى الاقتصاد ككل، وقد لا يكون كذلك على المستوى القطاعي أو الأنشطة الاقتصادية، بسبب اختلاف طبيعة ا لعمل الذي يقوم به كل من العمالة الأردنية والعمالة الوافدة. أما ارتفاع أجور العمالة الأردنية بالنسبة لأجور العمالة الوافدة فسيؤدي إلى إحلال متزايد للعمالة الوافدة مكان العمالة الأردنية. ولتوضيح هذه العلاقة نجد أن نسبة العمالة الأردنية إلى العمالة الوافدة هي في تذبذب برغم اتجاهها العام إلى انخفاض مع الزمن. (الشكل 5-2)




**شكل رقم (5-2)**

**تطور نسبة العمالة الأردنية للعمالة الوافدة**

أي أن تخفيض معدلات البطالة يستلزم زيادة الطلب على القوى العاملة، وذلك من خلال المسارعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد أشارت نتائج الدراسة من خلال

الملاحق(2) و (3) و (4) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يلزمه زيادة في تحويلات الأردنيين في الخارج بنسبة 0.1% وتخفيض في تحويلات العمالة الوافدة للأردن بنسبة 0.04% وزيادة لا تذكر في حجم العمالة الوافدة للأردن بنسبة 0.03%. ولا تبدو الإمكانية متاحة على مستوى الاقتصاد الكلي لإحلال العمالة الوافدة، حيث أن قيمة مرونة الإحلال المقدرة كانت منخفضة نسبياً (0.86-)، وهو ما يشير إلى ضعف فعالية سياسات الأجور بشكل عام في زيادة العمالة أو إحلالها، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

أما الميزة النسبية فتشير إلى نسبة تكاليف الإنتاج لكل سلعة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه التكاليف في أي بلد سوف تفقده الميزة النسبية للتصدير. وفي حالة الاقتصادات التي تستخدم عمالة وافدة في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الحالة الأردنية، فإن تكلفة الاستخدام فيها يعتبر محدداً رئيسياً للميزة النسبية، كون عنصر العمل المحلي أو الوافد يعتبر مدخلاً مهماً للإنتاج، وخاصة في الأنشطة الاقتصادية المكثفة للعمل، فقد بيّن جدول رقم (5-15) أن كثافة استخدام رأس المال ممثلة بنسبة رأس المال إلى العمل، قد بدأت بالانخفاض التدريجي منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وذلك على مستوى الاقتصاد ككل. وتبدو تكلفة استخدام عنصر العمل في ظل هذا الواقع أمراً مهماً للغاية، وخاصة مع وجود فروقات في تكاليف الاستخدام ما بين العمالة الأردنية والعمالة الوافدة، حيث تعزى هذه الفروقات إلى اختلاف الأجور المدفوعة لكلا المجموعتين، والذي يعود غالباً إلى اختلاف طبيعة الوظائف والمواقع التي يشغلها كل منهما.

المهم هنا تأثير عملية الإحلال إذا كانت ممكنة وتمت على تكاليف الإنتاج وتباعاً على الميزة النسبية التي يتمتع بها الأردن في بعض الصادرات. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً بناء على نتائج جدول رقم (5-15)، فإن الإنتاجية المتوسطة للإنفاق على العمالة الوافدة أصبحت ومنذ عام 1996 تفوق مثيلتها بالنسبة للعمال الأردنية، وهو ما قد يؤثر سلباً على الإنتاجية، وعليه فإن تبني سياسة الإحلال على مستوى الاقتصاد قد تؤدي إلى تخفيض الدخل. ومن جهة ثانية، فإن متوسط الأجور المدفوعة للعمالة الوافدة خلال فترة الدراسة قد بلغ للعامل الوافد الواحد 1532.11 ديناراً في السنة مقابل 2126.96 ديناراً تدفع للعامل الأردني. أي أن تكلفة استخدام العامل تقدر بحوالي 138.8% من تكلفة استخدام العامل الوافد في المتوسط وهذا سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج إذا ما تمت عملية الإحلال، وستعتمد الزيادة في التكاليف على مدى استخدام النشاط الاقتصادي المعني بعملية الإحلال لعنصر، ففي النشاطات المكثفة لعنصر العمل سوف يؤدي الإحلال إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسب تفوق الارتفاع الذي

سيطراً على الأنشطة المكثفة لعنصر رأس المال. كما أن التكاليف سوف ترتفع بنسب أعلى في القطاعات الاقتصادية التي تستخدم في الأساس عمالة وافدة من القطاعات التي ليس فيها كثافة استخدام للعمالة الوافدة.

وفي الحالة الأردنية، نجد أنه وفي عام 2004 مثلاً، أن العمالة الوافدة تتوزع في جميع القطاعات الاقتصادية؛ (26.9%) في الزراعة و (26.26%) في القطاع الصناعي، و (16.8%) في قطاع الإنشاءات، و (30.0%) في قطاع الخدمات، وبالتالي فإن عملية الإحلال سوف تزيد تكاليف السلع والخدمات في كل القطاعات الاقتصادية، وبشكل نظري، فإنه إذا تمّ إحلال العمالة الوافدة كاملة بأرقام عام 2003 مثلاً، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة في تكاليف الاستخدام بمقدار 69.77 مليون دينار لذلك العام فقط، وهو ما يشكّل 4.2% من مجمل الصادرات، يضاف إلى ذلك تكاليف إنهاء خدمات العمالة الوافدة، وهذه النسبة لا تعبر بالضرورة عن نسبة ارتفاع تكاليف الصادرات الأردنية للخارج، ويمكن أن تكون أقل منها أو أكثر، وذلك بحسب المرونات الخاصة بالإنتاج والتصدير.

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

## 6-1 النتائج:

حاولت الدراسة استقصاء الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة من الأردن واليها، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. أنَّ هجرة العمالة إلى الأردن أصبحت ظاهرة متأصلة، كانت بدايتها الأولى في عام 1973، ولا تزال إلى اليوم بزخم متزايد، حيث تتصف هذه العمالة بمستوى تعليمي منخفض دون الثانوية العامة (83.19%)، وهي تتركز بشكل رئيسي في قطاعات الزراعة (26.9%)، والتعدين والصناعات التحويلية (26.2%) والخدمات (30.1) وذلك في عام 2004، بعد أنَّ كانت تتركز سابقاً في قطاع الإنشاءات (42% في عام 1973)، وهي في معظمها من فئة عمال الفعلة والإنتاج (50.37%)، وتحمل الجنسية المصرية (72.58%) ومن الذكور (84.6%) وتتركز جغرافياً في محافظة العاصمة (49.7%)، وشكلت (17.58%) من مجمل العمالة في الأردن وذلك في عام 2004.
2. يعتبر الأردن من أهم الدول العربية المصدرة للعمالة، وبنفس الوقت تستورد عمالة من الخارج، غير أنَّ غياب الإحصاءات والبيانات الخاصة بالعمالة الأردنية في الخارج يحول دون التعرف الدقيق على أعداد وخصائص وظروف عمل هذه العمالة، وهو ما يعد تحدياً حقيقياً للباحثين في هذا الموضوع، وخاصة البيانات للأعوام التي تلت عام 1987، حيث كانت مجرد تقديرات غير دقيقة، خضعت للملاحظات والتوقعات.
3. شكلت تحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج (2.32%) من الناتج المحلي الإجمالي و(2.52%) من الاستهلاك الخاص، و (9.59%) من الاستثمار الكلي وذلك في عام 2003، في حين شكلت تحويلات الأردنيين في الخارج (22.99%) من الناتج المحلي الإجمالي و(24.96%) من الاستهلاك الخاص و (94.78%) من الاستثمار الكلي وذلك نفس العام، كما أنَّ النسب السابقة شهدت نمواً في بعض السنوات التي شملتها فترة الدراسة، وتراجعاً في سنوات أخرى بسبب تذبذب أعداد العمالة الوافدة للأردن، وكذلك العمالة الأردنية في الخارج.

4. تتسم سوق العمل في الأردن بأنها سوق مرسلة ومستقبلة للقوى العاملة في نفس الوقت، وقد وصلت هذه الظاهرة ذروتها في عقد الثمانينات في القرن الماضي، ففي عام 1985 مثلاً، وصلت العمالة الأردنية في الخارج إلى (449.3) ألفاً (67.5%) من قوة العمل الأردنية، بينما بلغت العمالة الوافدة للأردن في نفس العام (143.0) ألفاً (28.5%) من قوة العمل الأردنية و (30.32%) من مجمل العاملين.
5. جاءت نتائج تقدير الصيغة الهيكلية لمعادلات النموذج القياسي مؤكدة على الأثر الايجابي المباشر لتحويلات الأردنيين في الخارج على الاستهلاك الخاص، والاستثمار الخاص، والمستوردات، بينما كان لتحويلات العمالة الوافدة أثر معاكس تمام على المتغيرات الثلاثة أنفة الذكر، وفي المعادلات المقدرة الثلاث كان المعامل السالب لأثر تحويلات العمالة الوافدة يفوق المعامل الموجب لتحويلات الأردنيين في الخارج، برغم أنَّ تحويلات الأردنيين في الخارج تفوق تحويلات العمالة الوافدة بأكثر من (8) أضعاف، وهذا يدلل على أنَّ استجابة الاقتصاد الأردني ومتغيراته الكلية لتسرب دينار واحد يفوق استجابته للدينار الذي يحول إلى داخل المملكة.
6. تبيّن من نتائج الدراسة أن مسألة إحلال العمالة الوافدة بعمالة وطنية الآن غير مجدية لزيادة الدخل وتخفيض معدلات البطالة، حيث كانت الإنتاجية الحدية للعمالة الوافدة (مقاسة بالإنفاق عليها) أعلى من مثيلتها بالنسبة للعمالة الأردنية، وذلك خلال الفترتين (1973−1981) و (1996−2004)، على عكس ما كان عليه الأمر خلال الفترة (1982−1995)، وهذا يعكس حاجة حقيقية للاقتصاد الأردني من العمالة الوافدة، وخاصة في القطاعات التي لا يرغبها الأردنيون. كما بيّنت نتائج الدراسة أن عملية الإحلال إذا تمت، فسوف تؤدي إلى المساهمة في فقدان الأردن للميزة التنافسية في بعض منتجاته التي يصدرها للخارج، حيث وجدت الدراسة أيضاً أن هناك ثمة فروقاً في متوسط الأجور المدفوعة للعامل الأردني وللعامل الوافد لمصلحة العامل الأردني، لذا فإن عملية الإحلال سوف تؤدي إلى زيادة الإنفاق على العمالة وتزيد معها تكاليف الإنتاج، وهذا يلحق الضرر بالقطاع التصديري. يضاف إلى ذلك عدم إمكانية الاستغناء عن بعض العمالة الوافدة، بسبب طبيعة الأعمال التي تقوم بها، من حيث طبيعتها الصعبة، أو انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين فيها، أو لعدم وجود بدائل محلية للقيام بها.
7. جاءت مرونات المتغيرات الكلية طويلة الأمد (والتي تمثلت بالمتغيرات الداخلية في النموذج القياسي) بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج موجبة، ما عدا تلك الخاصة

بالمستوردات وبالعمالة الوافدة، حيث كان متوسطها الأعلى للطلب على النقود (45.89) والأدنى للمستوردات (293.61−)، في حين جاءت مرونات هذه المتغيرات بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة سالبة، عدا تلك الخاصة بالعمالة الأردنية وبلغ متوسطها (25.16)، بينما كان المتوسط هو الأدنى بالنسبة لتراكم رأس المال (89.63−)، أما المرونات بالنسبة للعمالة الوافدة إلى الأردن، فقد جاء متوسطها موجباً لكل المتغيرات عدا الاستهلاك الخاص، والاستهلاك الحكومي، والإيرادات الضريبية، وقد كان متوسطها أعلى للمستوردات (439.13) والأدنى للاستهلاك الحكومي (22.17−).

8. يمكن الاستنتاج من نتائج الدراسة انخفاض الميل الحدي للادخار لدى الأردنيين في الخارج، وارتفاعه لدى العمالة الوافدة إلى الأردن، فقد جاءت المرونات طويلة الأمد المقدرة لآثار تحويلات الأردنيين في الخارج على الاستهلاك مرتفعة وبلغت 28.5، في حين جاءت المرونة الخاصة بالاستهلاك بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة سالبة وبلغت (20.15-) وهذا يعتبر مثبطا للاستثمار، لأنه يؤثر سلبا على مجمل المدخرات الوطنية.

9. جاء أثر تحويلات الأردنيين في الخارج موجباً على توظيف العمالة الأردنية داخل المملكة، حيث بلغت مرونة هذه التحويلات بالنسبة للعمالة الوطنية (2.01)، بما يشير إلى أن إنفاق هذه التحويلات داخل الأردن يساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات ويخلق فرص عمل إضافية في الاقتصاد الوطني. ويتأكد هذا من خلال الأثر الموجب لهذه التحويلات على الاستثمار الخاص وعلى بقية مكونات الطلب الكلي.

10. أظهرت نتائج الدراسة دوراً سلبياً لتحويلات الأردنيين في الخارج على حجم الطلب على العمالة الوافدة، فقد بلغت مرونتها المقدرة بالنسبة للتحويلات (0.52-)، وهذا قد يدلل على وجهةإنفاق هذه التحويلات نحو قطاعات لا تستخدم عمالة وافدة بقدر استخدامها للعمالة الأردنية، أي في أنشطة اقتصادية يكون فيها معدل توظيفها للعمالة الوطنية أعلى من ذلك الخاص بالعمالة الوافدة.

11. بينت نتائج الدراسة أن تحويلات العمالة الوافدة للأردن كان لها أثر سلبي على الطلب على هذه العمالة، وإيجابي على توظيف العمالة الأردنية، فقد بلغت مرونتها المقدرة (−2.08)، و (25.16) على الترتيب، وقد يعبر هذا عن ردة فعل للاقتصاد الأردني للآثار السلبية لتحويلات العمالة الوافدة بالدفع نحو تقليص الطلب على هذه العمالة، أو إحلالها، أو كليهما.

12. توصلت الدراسة إلى وجود مزاحمة بين العمالة الوافدة والعمالة الأردنية وذلك على مستوى الاقتصاد ككل، وهذه المزاحمة يمكن معالجتها بتبني سياسات جادة للإحلال، حيث جاءت مرونة العمالة الأردنية بالنسبة للعمالة الوافدة موجبة، وبلغت (20.39)، أي أن لسوق العمل الأردنية قدرة استيعابية للنمو في كلتا العمالتين بنفس الوقت، ويستدل على ذلك مما توصلت إليه نتائج الدراسة من أن تخفيض معدل البطالة على مستوى الاقتصاد بنسبة 1% يستلزم نمواً في الدخل الحقيقي بنسبة 6.67%، وهذه المعدل في نمو الدخل الحقيقي سوف يرافقه بنفس الوقت زيادة في الطلب على العمالة الوافدة بنسبة 0.171%. ويتأكد ذلك من خلال نتائج تقدير مرونة الإحلال بين العمالة الأردنية والعمالة الوافدة، فبرغم أن هذه المرونة جاءت سالبة، لتؤكد على تبادلية العلاقة بين صنفي العمالة، إلا أن قيمتها كانت منخفضة (0.86-)، وبالتالي فإن فعالية سياسة الأجور ستكون أقل فعالية في زيادة العمالة أو إحلالها بشكل يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.
13. أوضحت نتائج الدراسة أن الآثار غير المباشرة لتحويلات الأردنيين في الخارج، ولتحويلات العمالة الوافدة، وللعمالة الوافدة نفسها، كانت دائماً تفوق الآثار المباشرة، وذلك على الدوال المقدرة والخاصة بالاستهلاك الخاص وبالاستثمار الخاص، وبالمستوردات، وبالدخل. وهذا يشير إلى أن إتباع الحكومة لأية سياسات للتأثير على أنماط الاستهلاك والاستثمار أو الاستيراد أو أحجامها، لا بد أن تركز على التأثير على القنوات غير المباشرة لتأثيرات المتغيرات الثلاثة المذكورة.

## 6-2 التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات، توصي بالتالي:

1. باتت مسألة إحلال العمالة الوافدة أمراً ملحاً في الأردن، ولأجل ذلك فلا بد من المضي قدماً في الإجراءات الحكومية الرامية إلى رفع تكلفة العامل الوافد، من خلال رفع رسوم تراخيص العمل والضرائب الأخرى عليها، حتى لو أدى ذلك إلى رفع تكاليف الإنتاج، وفي هذه الحالة وإن ساهم ارتفاع التكاليف في فقدان الصادرات الأردنية لبعض من ميزتها النسبية، حيث يأتي الإجراء الآخر وهو دعم قطاع الصادرات في الأردن عن طريق دعم التوظيف في الأنشطة أو القطاعات التصديرية، كأن تغطي الحكومة نسبة معينة من أجور ورواتب الأردنيين الذين يتم توظيفهم في هذه الأنشطة والقطاعات، كما هو حال التجربة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وبذلك يتم تخفيض معدلات البطالة في الأردن من جهة، وتخفيض تحويلات العمالة الوافدة للخارج من جهة أخرى.
2. أن الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها سوق العمل في الأردن، تستلزم إجراءات جدية بتبني استراتيجية وطنية لضبط مدخلات سوق العمل في بعدها الكمي، وذلك بكبح جماح النمو السكاني المرتفع، وخاصة ذلك المتعلق بالهجرة إلى المملكة، وتحديداً الهجرة العمالية، إلا وفقاً للحاجة الحقيقية بما في ذلك المضي قدماً في تصويب أوضاع العمالة الوافدة والاستمرار في التحقق من التزامها بقانون العمل الأردني.
3. ضرورة ضبط مدخلات سوق العمل نوعياً، وذلك بالتركيز أكثر على التعليم المهني، الذي قد تساهم زيادة مخرجاته في إحلال جزء من العمالة الوافدة التي يتركز (26.2%) منها في قطاع التعدين والصناعات التحويلية، و (30.1%) في قطاع الخدمات، وهي قطاعات تستلزم عمالة مهنية في الغالب، وهذا سيساهم في المدى الطويل في توفير احتياجات الأردن من القوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو يقلل أيضاً من مخرجات التعليم العالي من التخصصات الأكاديمية، التي عادة ما تزيد الطلب المستقبلي على الاستخدام في قطاع الخدمات بشكل خاص.
4. ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور في الأردن والبالغ (110 دنانير حالياً)، حيث أن هذا الحد لا يكاد يغطي أبسط متطلبات الحياة، فإذا ما تمّ رفعه ليتساوى على أقل تقدير مع الدخل الخاص بمستوى خط الفقر المطلق للأسرة، فسيكون مجزياً لقوة العمل

الأردنية المتعطلة والمحجّمة عن العمل للانخراط فيه، وستغيب بذلك ثقافة العيب تدريجياً إذا ما ترافق كل هذا مع تكافؤ فرص حقيقي لشغل الوظائف العامة، وقد لا يعتبر هذا الإجراء آلية لإحلال العمالة الوافدة التي ترى في الحد الأدنى الحالي للأجور دخلاً مجزياً، لأن نسبة العمال الذين يأخذون الحد الأدنى من الأجور منخفضة، كما أن نسبة الأجور في مؤسسات الاستخدام منخفضة أيضاً، وبالتالي قد يؤدي رفع الحد الأدنى من الأجور إلى الإضرار بالعمالة الأردنية في هذه الحالة تحديدا، وخاصة إذا كانت إنتاجية العامل الوافد أعلى من إنتاجية العامل الأردني، حيث سيستفيد العمال الوافدون من هذه الزيادة، دون أن تؤثر على بقائهم في أعمالهم، وبالتالي لا بد من إجراءات أخرى تترافق مع ذلك.

5. بالنظر لما لتحويلات الأردنيين في الخارج من آثار إيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام، توصي الدراسة بضرورة تسهيل تصدير العمالة الأردنية للإفادة من فروق الأجور بين أسواق العمل الخارجية وسوق العمل الأردنية، ويشمل ذلك التوسع في إتاحة فترة إجازات أطول لمن يطلبها من العاملين في القطاع الحكومي، والذين يحصلون على فرص عمل في الخارج ويرغبون بالالتحاق بها.
6. توصي الدراسة بإنشاء قاعدة بيانات للأردنيين المقيمين خارج المملكة بشكل عام، وللعمالة الأردنية في الخارج بشكل خاص. وذلك بالتعاون مع السفارات الأردنية والقنصليات في الخارج، وبعقد مؤتمر سنوي للمغتربين الأردنيين.
7. ضرورة إجراء مسوحات متخصصة عن العمالة الوافدة للأردن، بهدف معرفة حجمها الحقيقي، والذي يعتقد انه يفوق عدد تصاريح العمل الممنوحة لها من وزارة العمل.



## المراجـــــع

### أولا: المراجع العربية:


- إبراهيم أ، عيسى وآخرون (1989)، دراسة **واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول، واقع سوق العمل الأردني**، عمان، الجمعية العلمية الملكية.
- إبراهيم، عيسى وآخرون(1989)، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردنـــي**، الجــزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، عمان، الجمعية العلمية الملكية.
- أبو جابر، كامل (1991)، **سوق العمل الأردني: تطوره، خصائصه، سياســاته وآفاقــه المستقبلية**، عمان، دار البشير.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1987)، **القوى العاملة غيــر المواطنة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحتمالات العودة**، بغداد.
- البنك المركزي الأردني(1994)، **بيانات إحصائية سنوية**، عمان.
- البنك المركزي الأردني(1996)، **بيانات إحصائية سنوية**، عمان.
- البنك المركزي الأردني (2006)، **بيانات إحصائية سنوية (1964-2002)**، عمان.
- البنك المركزي الأردني (2006)، **النشرة الإحصائية الشهرية**، المجلد(42)، العــدد (3)، عمان.
- خصاونة، صالح (1986)، "تطور وتنظيم سوق العمل الأردني"، **مجلة العمل**، المجلــد التاسع، العدد 33، عمان.
- خليل، سامي (1994)، **نظرية الاقتصاد الكلي** (الجزء الثاني)، د.ن، الكويت.
- زغلول، اسماعيل (1984)، **تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني**، عمان، البنك المركزي الأردني.
- سمحة، موسى (1994)، "التوزيع السكاني في الأردن "(1959-1990)، **مجلة الــسكان والتنمية**، العدد الأول، عمان.
- الشرع، منذر (1991) ، **القوى العاملة الأردنية المهاجرة** (في سوق العمــل الأردنـــي، تطوره، خصائصه، سياساته وآفاقه المستقبلية، تحرير كامل أبو جابر وآخرون، المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطية ودار البشير، 1991).

- الطلافحة، حسين (1993)، "العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن"، **أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 9، العدد 4.
- الطلافحة، حسين (1989)، "دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني"، **أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 5، العدد 1.
- الطلافحة، حسين وخميس الفهداوي )(1998)، **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1968-1996)**، جامعة اليرموك، اربد-الأردن.
- الطلافحة، حسين (1990)، "الطلب على القوى العاملة في الأردن"، **أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد السادس، العدد الرابع، ص .
- العمري، مخلد (2002)، **القدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية قياسية (1968-2000)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد-الأردن.
- عميرة ، محمد (1991)، **سوق العمل والبطالة في الأردن** (في هياكل القوى البشرية في سوق العمل الأردني: تحرير ومراجعة: نبيل خوري وأحمد قاسم الأحمد)، الجمعية العلمية الملكية ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الطبعة الأولى.
- دائرة الإحصاءات العامة (1964)، **التعداد العام الأول للسكان والمساكن**، 1961، المجلد الأول، عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة (2005)، **الأردن بالأرقام 2004**.
- دائرة الإحصاءات العامة، **الكتاب الإحصائي السنوي**، اعداد مختلفة.
- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، **مسح العمالة والبطالة (2000-2004)**.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، **مجلة العمل**، العدد 38، السنة 10، 1987.
- هاجن، إفيريت، **اقتصاديا ت التنمية**، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988 .
- الهنداوي، محمد(2003)، **الانفتاح والنمو الاقتصادي: حالة الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد – الأردن.

**ثانيا: المراجــع الأجنبيــة:**


- Addison John and Stanley Sibert (1979), **The Market for labor: An Analytical Treatment** (California, Good Year Publishing Company).
- Bohning, W.R. (1984), **Studies in International Labor Migration**, Macmillan, London.
- Briks, J. and Sinclair, C., **International Migration and Development in the Arab Region** (Geneva: ILO, 1980).
- Chapman, B.J. and D. Cobb-Clark (1999), "A Comprehensive Static Model of Relationship Between Immigration and the Short-run Job Prospects", **Economic Record**, 75(231), pp.358-368.
- The Central Bank of Jordan, **Monthly Statistical Bulletin**, Different issues.
- The Central Bank of Jordan (19994), **Annual Statistical Data**, Amman.
- The Central Bank of Jordan (1996), **Annual Statistical Data**, Amman.
- De New, J.P. & Zimmermaun, K.F. (1993), **Native Wage Impact of Foreign Labor: A Random Effects Analysis**, VolksWirtschaftliche Fakultat, Ludwing-Maximilians-Universitat, Munchen.
- Ehrenberg, Ronald and Robert Smith. (1991), **Modern Labor Economics: Theory and Public Policy**. New York: Harper Collins.
- El Khasawneh, Saleh (1992), **Labor Migration in Jordan-Policies, Flows, Organization**, UNDP/ILO Seminar on Migration Policies in Arab World Labor Sending Countries.
- El-Mefleh, Muhammad (1989), **A Macroeconomic Forecasting Model for Jordan**, Ph.D Dissertation, the Floridia State University.
- El-Sakka, M.I.T. *(2005),* **Migrant Workers, Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan***,* Unpublished Paper, Dept. of Economics: Kuwait University.
- Engle, R. and C. Granger. (1987). “Cointegration and Error Corrections: Representations, Estimation and Testing”, **Econometrica**, 55, P. 552-276.
- FREMIP,(2006). **Study on Improving the Efficiency of Worker's Remittances in Mediterranean Countries Commentated by European Investment Bank – FIF/Reg/0/2005**, Rotterdam.

- Friedman, M (1956). **"The Quantity Theory of Money: A Restatement"** In studies in Quantity Theory of Money, Chicago: University of Chicago Press.
- Glytsos, Nicholas (2001), **Dynamic Effects of Migrant Remittances on Growth: An Application to Mediterranean Countries**, Center of Planning and Economic Research, Athens.
- Glytsos, Nicholas P. (2002), "The Role of Migrant Remittances in Development: Evidence from Arab Mediterranean Countries", **INTERNATIONAL MIGRATION**, Vol. 40, No. 1, 5-26.
- Greenwood, Michael (1969), "The Determinants of Labor Migration in Egypt", **Journal of Regional Science**, Vol.9, No.2, 283-290.
- Gujarati, Damodar (1995), **Basic Econometrics**, 3rd edition, McGraw Hill, Inc.
- Hamermesh, Daniel (1976), "Econometric Studies of Labor Demand and their Application to Policy Analysis", **Journal of Human Resources**, Vol.11, No.4, pp.507-525.
- Hammad, Khalil (1986), "An Aggregate Production Function for Jordan", **METU Studies in Development**, Vol.13, No.3 & 4, pp.287-298.
- Hammar, T. (1995), **Development and Immobility: Why have Not Many More Emigrants Left the South?**, in R.Van Der Erf and L. Hearing (Eds), Causes of International Migration, Office for Official Publications of the European Communities, Lexemburg: 173-186.
- Hsiao, C., (1981), "Auto Regressive Modeling and Money Income Causality Detection", **Journal of Monetary Economics**, Vol.7, pp.85-106.
- Jones K., & Smith, A.D. (1970), **The Economic Impact of Commonwealth Immigration**, Cambridge University Press.
- Kandil, M. and Metwally (1992), M., "Determinants of Egyptian Labor Migration", **INTERNATIONAL MIGRATION**, Vol. XXX, No. 1, P39-59.
- Keyder, Caglar and Aksn-Koc, Ayhan (1988), **External Labor Migration from Turkey and its Impact: an Evaluation of the Literature**, International Development Research Center, Canada.

- Kleinman, Mark (2003), "The Economic Impact of Labor Migration", **Political Quarterly**; Oct. 2003 Supplement 1, Vol.74, p59-74.
- Le'on-Ledesma, Miguel &Piracha, Matloop (2004), “International Migration and the Role of Remittances in Eastern Europe”, **INTERNATIONAL MIGRATION**, Vol. 42(4), pp65-83.
- Lewis, W.A. (1978), **The Evolution of the International Economic Order**, Prinecton University Press.
- Maddala, G. S. and Kim In-Moo (1998), **Unit Roots Co integration and Structural Change**, Cambridge University Press.
- Massey, D.S., J. Arango, G. Hugo. A. Kouaouci, A. Pellegrioni, and J.E.Taylor, (1993), "Theories of International Migration: Review and Appraisal", **Population and Development and Development Review**, (19)3: 431-466.
- Mikhail, William (1991), **A Preliminary Framework for Policy Analysis**, United Nations Development Program, Department of Technical Cooperation for Development, Jordan/88/003/c/01/01.
- Nassar, Heba (2005), *Migration,* **Transfers and Development in Egypt**, Cooperation Project on the Social Integration of Immigrants, Migration, and the Movement of Persons. The European University Institute, research Reports, CARIM-RR 2005/01), Italy.
- Norman, N.R. (1995), **The Economic Effects of Immigration on Australia**, 2 Volumes, Melbourne, Committee for Economic Development of Australia.
- Olson, Mancur (1982), **Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities**, New Haven: Yale University Press.
- Papademetriou, D. (1994), "The Economic Impact of Labor Market Effects of Immigration on the United States", **National Forum**, Vol.74, No.3, 17-21.
- Quraan, Anwar Al-Ali (1988), Macroeconomic Effects of Workers' Remittances: The Case of Jordan*, Ph.D.* dissertation, University of Texas at Dallas.

- Quraan, Anwar (1997), "Private and Public Investment and Economic in Jordan: An Empirical Analysis", **Abhath Al-Yarmouk, Humanities & Social Sciences**, Vol. 13, No.3, 35-46.
- Rahman, Md. Mizanur (2000), "Emigration and Development: The Case of Bangladeshi Village", **INTERNATIONAL MIGRATION**, Vol.38(4).
- Reubens, Edunin (1983), "International Migration Models and Policies", **American Economic Review**, Vol.73, No.2, pp178-182.
- Royal Scientific Society (RSS), (1986), **The Socio-Economic Impact of Guest Workers in Jordan**, Vol.1, Amman.
- Serry, E.A. (1987), **A Macroeconometric Model for the Egyptian Economy, Specification, estimation and Simulation under alternative principles of economics**, Clark University, Worcester, Massachussetts.
- Smadi, M. A. (1986), **The Socio-economic Impact of Guest Workers in Jordan**, Royal Scientific Society, Amman.
- Talafha, Hussain, "Emigration and Wage Differentials Facing the Jordanian Workers", **METU Studies in Development**, Vol.12, No.3 & 4, 1985.
- Talafha, Hussain (1983), **Supply of Educated Labor in Jordan**, Unpublished Ph. D. Dissertation, Syracuse University, USA.
- 'Taylor, Edward and Fletcher, Peri (1999), "The New Labor Economics of Migration: A Critical Review", **Rural Mexico Research Review**, Vol.2, Part One.
- Thomas-Hope, E.M. (1994), **Impact of Migration in the Receiving Countries: The United Kingdom**, International Organization for Migration, Geneva, Switzerland.
- Todaro, M., "A Model of Labor Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries", **The American Economic Review**, 59:138-148.
- U.S. Department of Labor (1989), "The Effect of Immigration on the U.S. Economy and Labor Market Immigration Policy and Research Report, Washington D.C., U.S. Department of Labor.
- Withers, Glenn (2003), **Immigration Economics: Concord and Contestation**, National Europe Center, Paper No.65.

# الملاحق الإحصائية

## ملحق رقم (1)

### البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي

(مليون دينار)

| السنة | عرض النقود (M2) | الناتج المحلي الإجمالي | الدخل المتاح | العمالة الوافدة إلى الأردن (ألف عامل) | إجمالي القوى العاملة (ألف عامل) | العاملون في الاقتصاد (ألف عامل) | الاستهلاك الخاص |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | 176.1 | 284.8 | 224.4 | 0.376 | 332.8 | 296.0 | 183.1 |
| 1974 | 219.9 | 347.5 | 262.9 | 0.519 | 343.9 | 316.4 | 199.8 |
| 1975 | 288.4 | 382.2 | 352.9 | 2.228 | 355.4 | 338.1 | 295.4 |
| 1976 | 378.4 | 509.0 | 736.5 | 4.790 | 367.2 | 361.3 | 432.7 |
| 1977 | 467.6 | 607.4 | 925.4 | 9.733 | 379.5 | 371.0 | 555.0 |
| 1978 | 606.7 | 712.4 | 1014.5 | 18.738 | 392.2 | 380.9 | 650.6 |
| 1979 | 773.1 | 901.1 | 1374.9 | 41.042 | 405.3 | 391.1 | 845.0 |
| 1980 | 984.8 | 1058.7 | 1555.3 | 79.566 | 420.0 | 405.3 | 930.3 |
| 1981 | 1179.9 | 1312.2 | 1998.5 | 93.402 | 435.4 | 418.4 | 1441.4 |
| 1982 | 1403.3 | 1506.7 | 2168.5 | 120.000 | 451.2 | 431.8 | 1457.9 |
| 1983 | 1615.2 | 1601.3 | 2240.3 | 130.000 | 467.7 | 445.3 | 1579.1 |
| 1984 | 1757.7 | 1730.6 | 2298.6 | 153.519 | 484.7 | 458.5 | 1648.4 |
| 1985 | 1874.8 | 1767.7 | 2324.4 | 143.000 | 502.4 | 472.3 | 1794.8 |
| 1986 | 2072.4 | 1937.2 | 2544.2 | 130.000 | 535.4 | 492.5 | 1718.2 |
| 1987 | 2372.2 | 1999.2 | 2449.7 | 120.000 | 555.7 | 509.3 | 1669.8 |
| 1988 | 2646.8 | 2062.7 | 2514.2 | 148.000 | 572.2 | 521.8 | 1626.5 |
| 1989 | 2971.1 | 2199.5 | 2600.2 | 196.000 | 583.5 | 523.5 | 1635.1 |
| 1990 | 3122.6 | 2463.7 | 2817.7 | 165.000 | 630.1 | 524.2 | 1976.5 |
| 191 | 3717.5 | 2632.6 | 3006.9 | 239.000 | 646.6 | 525.0 | 2039.6 |
| 1992 | 3193.0 | 3128.9 | 3843.7 | 153.000 | 706.0 | 600.0 | 2648.4 |
| 1993 | 4481.8 | 3334.5 | 4255.0 | 159.000 | 809.3 | 657.2 | 2767.7 |
| 1994 | 4841.5 | 3691.2 | 4674.11 | 213.000 | 948.7 | 834.8 | 2884.5 |
| 1995 | 5159.8 | 4019.2 | 5098.1 | 285.000 | 974.6 | 836.2 | 3045.8 |
| 1996 | 5175.3 | 4143.5 | 5503.1 | 184.400 | 994.0 | 874.7 | 3453.4 |
| 1997 | 5576.6 | 4451.3 | 5737.7 | 130.229 | 1032.7 | 884.0 | 3647.2 |
| 1998 | 6026.3 | 4720.2 | 6102.1 | 123.985 | 1064.8 | 903.0 | 4110.4 |
| 1999 | 6746.6 | 4854.1 | 6421.5 | 169.542 | 1116.2 | 955.5 | 4177.2 |
| 2000 | 7434.7 | 5144.2 | 6969.0 | 119.337 | 1142.3 | 989.2 | 4837.3 |
| 2001 | 7866.1 | 5445.2 | 7255.6 | 141.186 | 1175.7 | 1002.9 | 5160.4 |
| 2002 | 8419.1 | 5754.2 | 7736.2 | 127.181 | 1216.8 | 1030.6 | 5299.9 |
| 2003 | 9465.7 | 6108.2 | 8795.9 | 148.351 | 1227.2 | 1049.3 | 5625.4 |
| 2004 | 10571.4 | 6791.0 | NA | 218.756 | 1250.3 | 1094.0 | NA |

يتبع .......

## تابع/ ملحق رقم (1)

## البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي

(مليون دينار)

| GDP Deflator (1994=100) | تعويضات العاملين | معدل البطالة (%) | حجم السكان (ألف نسمة) | المستوردات | الاستثمار | الاستهلاك الحكومي | السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 19.6 | 88.6 | 11.1 | 1675.1 | 108.200 | 47.2 | 80.0 | 1973 |
| 23.5 | 107.2 | 8.0 | 1735.0 | 156.507 | 63.2 | 97.7 | 1974 |
| 26.2 | 134.5 | 4.9 | 1810.5 | 234.013 | 87.9 | 110.1 | 1975 |
| 33.6 | 208.8 | 1.6 | 1889.3 | 339.539 | 179.3 | 190.1 | 1976 |
| 37.7 | 238.9 | 2.2 | 1971.6 | 454.417 | 270.9 | 187.2 | 1977 |
| 39.7 | 278.7 | 2.9 | 2057.5 | 458.826 | 264.3 | 234.4 | 1978 |
| 38.8 | 351.8 | 3.5 | 2133.0 | 589.523 | 322.1 | 337.1 | 1979 |
| 41.3 | 417.5 | 3.5 | 2218.3 | 715.977 | 417.9 | 340.2 | 1980 |
| 43.9 | 517.4 | 3.9 | 2307.0 | 1047.504 | 635.0 | 456.4 | 1981 |
| 46.7 | 601.2 | 4.3 | 2399.3 | 1142.443 | 626.9 | 477.9 | 1982 |
| 51.7 | 655.6 | 4.8 | 2495.3 | 1103.310 | 535.9 | 473.4 | 1983 |
| 53.0 | 706.6 | 5.4 | 2595.1 | 1071.340 | 526.8 | 534.6 | 1984 |
| 56.2 | 750.3 | 6.0 | 2693.7 | 1074.448 | 384.8 | 531.7 | 1985 |
| 60.6 | 801.5 | 8.0 | 2796.1 | 850.199 | 409.3 | 566.5 | 1986 |
| 60.4 | 837.1 | 8.3 | 2896.8 | 915.545 | 448.5 | 586.7 | 1987 |
| 61.2 | 887.1 | 8.8 | 3001.0 | 1022.469 | 513.4 | 604.3 | 1988 |
| 70.7 | 929.3 | 10.3 | 3111.0 | 1230.010 | 554.1 | 618.8 | 1989 |
| 80.7 | 991.9 | 16.8 | 3468.0 | 1725.828 | 694.0 | 663.9 | 1990 |
| 85.1 | 1072.9 | 18.8 | 3701.0 | 1710.463 | 678.0 | 742.0 | 191 |
| 90.9 | 1287.7 | 15.0 | 3844.0 | 2214.002 | 1049.2 | 790.6 | 1992 |
| 93.6 | 1462.6 | 18.8 | 3993.0 | 2453.625 | 1303.5 | 857.9 | 1993 |
| 100 | 1598.3 | 15.3 | 4139.0 | 2362.583 | 1391.0 | 985.6 | 1994 |
| 101.9 | 1808 | 14.2 | 4291.0 | 2590.250 | 1395.0 | 1111.3 | 1995 |
| 104 | 1921.8 | 12.0 | 4441.2 | 3043.556 | 1445.3 | 1204.1 | 1996 |
| 105.3 | 2036.5 | 14.4 | 4460.0 | 2908.085 | 1325.1 | 1312.5 | 1997 |
| 111.6 | 2181.7 | 15.2 | 4570.0 | 2714.374 | 1189.8 | 1367.0 | 1998 |
| 111.2 | 2321.6 | 13.3 | 4690.0 | 2635.207 | 1352.7 | 1386.7 | 1999 |
| 110.7 | 2357.3 | 13.7 | 4820.0 | 3259.404 | 1266.6 | 1421.6 | 2000 |
| 111.6 | 2424.8 | 14.7 | 4940.0 | 3453.729 | 1235.8 | 1458.4 | 2001 |
| 112.4 | 2564.4 | 15.3 | 5070.0 | 3599.160 | 1286.9 | 1541.6 | 2002 |
| 114.8 | 2750.5 | 14.5 | 5200.0 | 4072.008 | 1481.7 | 1670.8 | 2003 |
| 120.8 | NA | 12.5 | 5350.0 | 5799.241 | NA | NA | 2004 |

يتبع .......

## تابع/ ملحق رقم (1)

### البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي

(مليون دينار)

| السنة | رأس المال في الاقتصاد | تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج | تحويلات العمالة الوافدة إلى الأردن | سعر الفائدة (%) | إجمالي إيرادات الحكومة | الصادرات | المستوى العام للأسعار (%)(CPI) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | 7707.8 | 14.7 | 0 | 5.00 | 29.4 | 14.010 | 15.8 |
| 1974 | 7906.3 | 24.1 | 0 | 5.00 | 4.9 | 39.437 | 18.9 |
| 1975 | 8139.1 | 53.3 | 0 | 5.00 | 9.0 | 40.075 | 21.1 |
| 1976 | 8426.9 | 129.6 | 0 | 5.50 | 75.9 | 49.552 | 23.6 |
| 1977 | 8846.8 | 154.8 | 15.0 | 5.50 | 105.9 | 60.253 | 27.0 |
| 1978 | 10640.2 | 159.4 | 20.0 | 5.50 | 104.3 | 64.129 | 28.9 |
| 1979 | 11192.2 | 180.4 | 24.0 | 6.00 | 140.0 | 82.556 | 33.0 |
| 1980 | 11844.5 | 236.7 | 46.0 | 6.00 | 175.6 | 120.107 | 36.6 |
| 1981 | 12645.0 | 340.9 | 52.0 | 6.50 | 203.3 | 169.026 | 39.4 |
| 1982 | 13834.0 | 381.9 | 62.4 | 6.50 | 222.3 | 185.851 | 42.4 |
| 1983 | 14871.7 | 402.9 | 72.8 | 6.25 | 253.4 | 160.085 | 44.5 |
| 1984 | 15580.2 | 475.0 | 97.5 | 6.25 | 282.4 | 261.055 | 46.3 |
| 1985 | 16291.9 | 402.9 | 93.0 | 6.25 | 272.1 | 255.346 | 47.6 |
| 1986 | 16623.8 | 414.5 | 86.5 | 5.75 | 359.2 | 225.615 | 47.6 |
| 1987 | 16989.6 | 317.7 | 62.4 | 5.75 | 345.8 | 248.773 | 47.5 |
| 1988 | 17411.6 | 335.7 | 57.2 | 7.00 | 332.0 | 324.778 | 50.7 |
| 1989 | 17908.5 | 358.3 | 52.0 | 8.50 | 289.8 | 534.106 | 63.7 |
| 1990 | 18371.9 | 331.8 | 46.8 | 8.50 | 397.9 | 612.252 | 74.0 |
| 191 | 18959.6 | 306.3 | 41.6 | 8.50 | 424.5 | 598.627 | 80.1 |
| 1992 | 19428.8 | 573.1 | 58.5 | 8.50 | 576.2 | 633.775 | 83.3 |
| 1993 | 20337.0 | 720.7 | 541 | 8.50 | 653.7 | 691.282 | 86.0 |
| 1994 | 21409.6 | 763.7 | 65.0 | 8.50 | 763.1 | 793.919 | 89.1 |
| 1995 | 22410.4 | 871.7 | 75.0 | 8.50 | 798.4 | 1004.534 | 91.1 |
| 1996 | 23353.9 | 1094.8 | 70.8 | 8.5 | 855.3 | 1039.801 | 97.1 |
| 1997 | 24245.5 | 1173.5 | 141.8 | 7.75 | 844.5 | 1067.164 | 100 |
| 1998 | 24967.3 | 1093.8 | 146.8 | 9.00 | 1009.5 | 1046.382 | 103.1 |
| 1999 | 25479.3 | 1179.8 | 144.6 | 8.00 | 1034.1 | 1051.353 | 103.7 |
| 2000 | 26088.0 | 1177.3 | 123.6 | 6.50 | 944.8 | 1080.817 | 104.4 |
| 2001 | 26623.8 | 1283.3 | 120.8 | 5.00 | 1029.0 | 1352.371 | 106.3 |
| 2002 | 27103.6 | 1362.3 | 121.3 | 4.50 | 1095.1 | 1556.748 | 108.2 |
| 2003 | 27599.4 | 1404.5 | 141.9 | 2.50 | 1058.0 | 1675.075 | 110.7 |
| 2004 | 28224.1 | 1459.6 | 170.1 | 3.75 | 1428.8 | 2306.626 | NA |

المصدر:

- البنك المركزي الأردني (2006)، بيانات إحصائية سنوية (1964–2002)،عمان.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
- إبراهيم، عيسى وآخرون(1989)، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- International Financial statistics (Year Book), (1995-2005).

**ملحق رقم (2)/ الآثار لاقتصادية الكلية لتحويلات الأردنيين في الخارج**

| السنة | الاستهلاك الخاص | الناتج المحلي الإجمالي | الاستثمار الخاص | الاستهلاك الحكومي | المستوردات | الإيرادات الضريبية | الطلب على النقود | الدخل | العمالة الأردنية | العمالة الوافدة | رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA |
| 1974 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 4.39 | NA | NA | NA |
| 1975 | 35.64 | 3.86 | 3.71 | 0.19 | 1040.10 | 6.60 | 66.15 | 4.44 | 15.72 | 0.10 | 11.34 |
| 1976 | -45.08 | -7.50 | -6.31 | -0.50 | -5314.48 | -7.26 | -81.04 | 1.77 | 5.57 | 0.18 | 6.94 |
| 1977 | 295.60 | -4.58 | 39.31 | 0.07 | 4812.53 | 50.35 | 551.50 | 5.51 | 16.75 | 0.72 | 19.58 |
| 1978 | 462.55 | -58.38 | 63.28 | 4.86 | 3142.82 | 85.90 | 914.15 | 49.41 | 92.12 | 8.65 | 80.25 |
| 1979 | -26.90 | -16.58 | -3.54 | -1.16 | -988.14 | -2.58 | -45.20 | 8.92 | 18.56 | 2.78 | 86.08 |
| 1980 | -18.67 | -12.84 | -2.24 | -0.97 | -1539.74 | -2.63 | -33.74 | 2.51 | 6.31 | 1.55 | 12.89 |
| 1981 | -0.82 | -0.74 | -0.82 | -0.03 | -3953.61 | -0.09 | -1.76 | 1.10 | 3.08 | 1.32 | 9.29 |
| 1982 | -16.09 | -14.97 | -1.90 | -2.45 | -3381.15 | -2.61 | -24.00 | 2.79 | 7.37 | 1.98 | 18.46 |
| 1983 | 58.34 | -48.10 | 8.44 | 1.22 | -23403.03 | 11.53 | 134.51 | 5.90 | 13.49 | 5.21 | 44.38 |
| 1984 | 40.70 | 5.88 | 4.59 | 0.36 | 10345.30 | 6.04 | 68.23 | 0.92 | 3.98 | 0.84 | 13.22 |
| 1985 | 10.14 | 1.44 | 0.65 | 0.36 | 20129.14 | 1.69 | 17.06 | -2.01 | -3.79 | -1.74 | -2.71 |
| 1986 | 37.65 | -45.16 | 6.72 | 0.60 | 14657.34 | 9.21 | 86.48 | 12.93 | 25.54 | 5.44 | 62.66 |
| 1987 | -22.86 | -3.59 | -3.20 | -0.05 | -14163.21 | -4.05 | -43.04 | -1.25 | -3.24 | -0.37 | -4.34 |
| 1988 | -7.40 | 24.03 | -3.61 | -0.83 | -3099.56 | -1.53 | -29.31 | 3.70 | 18.10 | 0.46 | 28.37 |
| 1989 | 138.92 | 21.92 | 17.50 | 1.55 | -11533.01 | 23.95 | 250.74 | -5.12 | 13.48 | 0.27 | 21.93 |
| 1990 | -18.92 | -25.22 | -2.09 | 0.09 | -568.73 | -3.87 | -26.08 | -3.90 | -10.27 | -6.38 | -28.85 |
| 1991 | -67.12 | -1.63 | -9.60 | 0.07 | 3410.07 | -14.53 | -137.97 | 12.14 | -10.42 | 10.81 | -15.76 |
| 1992 | -3.78 | -1.90 | -1.17 | -0.32 | 1913.95 | -0.49 | -7.44 | 2.19 | 0.96 | 2.48 | 4.26 |
| 1993 | -3.34 | -10.11 | -0.84 | -0.32 | -19218.71 | 0.25 | 1.30 | 3.10 | 2.38 | -0.24 | 5.33 |
| 1994 | 237.98 | -0.57 | 30.32 | 12.55 | -4590.52 | 44.77 | 465.78 | 32.25 | 10.46 | 23.34 | 23.49 |
| 1995 | 26.33 | -0.53 | 2.27 | -0.95 | 1615.63 | 3.75 | 42.35 | -1.16 | 4.17 | 1.67 | 9.87 |
| 1996 | -6.38 | -4.53 | -1.51 | -0.59 | 3137.37 | -1.04 | -10.04 | 1.28 | 1.90 | 2.79 | 4.73 |
| 1997 | 17.91 | 5.19 | 2.73 | -1.09 | 325.74 | 1.87 | 21.79 | -1.51 | 6.10 | -9.34 | 9.47 |
| 1998 | 10.28 | -4.78 | 0.90 | 0.87 | 29704.00 | 2.18 | 22.14 | -2.12 | -6.42 | 3.79 | -7.95 |
| 1999 | 14.58 | -14.34 | 1.42 | -0.40 | -19.25 | 3.05 | 33.33 | 6.90 | 6.33 | 3.82 | 11.12 |
| 2000 | -340.60 | 513.81 | -78.68 | -8.22 | 4131.51 | -82.99 | -933.91 | 46.33 | -206.09 | -79.04 | -140.74 |
| 2001 | -39.16 | -21.89 | -5.24 | -0.73 | -14519.85 | -5.64 | -63.09 | 2.82 | 5.40 | -2.01 | 5.04 |
| 2002 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 1.75 | 7.14 | 3.52 | 7.68 |
| 2003 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 7.94 | 13.72 | 2.22 | 18.21 |
| 2004 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 10.73 | NA | NA | NA |
| المتوسط | 28.50 | 10.30 | 2.26 | 0.15 | -293.61 | 4.51 | 45.89 | 6.92 | 2.01 | -0.52 | 10.84 |

**ملحق رقم (3)/ الآثار لاقتصادية الكلية لتحويلات العمالة الوافدة للأردن إلى الخارج**

| السنة | الاستهلاك الخاص | الناتج المحلي الإجمالي | الاستثمار الخاص | الاستهلاك الحكومي | المستوردات | الإيرادات الضريبية | الطلب على النقود | الدخل | العمالة الأردنية | العمالة الوافدة | رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA |
| 1974 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA |
| 1975 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA |
| 1976 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA |
| 1977 | -151.68 | -173.24 | 20.60 | 1.89 | -92.50 | -31.51 | -345.08 | 3.49 | 26.90 | 0.77 | 12.40 |
| 1978 | -299.89 | -354.09 | 6.81 | -0.12 | -180.66 | -64.77 | -702.05 | 17.51 | 79.93 | 4.71 | 28.44 |
| 1979 | 80.13 | 113.70 | 365.68 | 8.18 | 53.19 | 16.75 | 220.71 | 20.62 | 94.22 | 10.03 | 198.98 |
| 1980 | 24.05 | 37.90 | 160.70 | 3.34 | 14.15 | 6.26 | 73.70 | 2.86 | 15.77 | 2.98 | 14.66 |
| 1981 | 9.32 | 31.26 | 2073.89 | 21.41 | 34.78 | 4.11 | 50.63 | 16.15 | 53.29 | 21.75 | 136.95 |
| 1982 | 24.44 | 35.79 | 198.97 | 8.30 | 20.20 | 7.09 | 65.25 | 7.53 | 28.83 | 6.24 | 49.89 |
| 1983 | 316.77 | 373.71 | -334.21 | -0.58 | 180.48 | 70.33 | 719.35 | 17.22 | 27.60 | 13.21 | 129.56 |
| 1984 | -86.60 | -93.33 | 180.42 | 1.77 | -52.33 | -16.53 | -184.87 | 1.54 | 11.56 | 1.81 | 22.08 |
| 1985 | -77.41 | -85.76 | 684.85 | 4.21 | -42.73 | -15.82 | -165.49 | -7.84 | -59.26 | -13.54 | -10.56 |
| 1986 | -61.96 | -65.97 | 93.35 | 0.73 | -39.27 | -11.36 | -125.15 | -6.60 | -44.76 | 0.05 | -31.96 |
| 1987 | 70.13 | 87.22 | 298.83 | 2.30 | 41.16 | 16.03 | 172.49 | -3.08 | -12.92 | -0.39 | -10.65 |
| 1988 | -25.42 | -35.19 | -171.53 | -3.26 | -28.77 | -4.07 | -67.07 | -6.76 | -62.32 | 1.70 | -51.87 |
| 1989 | -223.33 | -271.21 | 111.91 | 0.57 | -143.27 | -48.07 | -525.57 | 5.81 | -59.36 | -11.30 | -24.89 |
| 1990 | 57.64 | 74.22 | 451.18 | 3.20 | 29.50 | 16.26 | 160.33 | -6.65 | -51.68 | -23.28 | -49.14 |
| 1991 | 303.69 | 386.07 | 456.74 | 0.32 | 170.67 | 75.58 | 775.83 | 33.97 | -52.27 | 36.49 | -44.12 |
| 1992 | 39.16 | 70.77 | 1267.05 | 17.54 | 40.03 | 8.54 | 130.06 | 37.72 | 15.31 | 41.77 | 73.37 |
| 1993 | -2.46 | 4.40 | -1532.89 | -22.28 | -46.82 | 5.59 | 27.70 | -69.87 | -78.53 | 30.70 | -120.08 |
| 1994 | 164.44 | 215.41 | -32.89 | 8.46 | 111.49 | 36.98 | 406.13 | 192.58 | 43.50 | 137.90 | 140.28 |
| 1995 | -237.49 | -225.33 | 734.78 | 19.70 | -116.15 | -39.86 | -451.68 | -14.53 | 44.97 | 16.36 | 123.91 |
| 1996 | -142.21 | -189.03 | -2598.85 | -45.24 | -141.18 | -37.40 | -358.39 | -51.61 | -100.34 | -132.02 | -191.05 |
| 1997 | -13.02 | -10.17 | 63.56 | 1.75 | -9.30 | -1.70 | -20.20 | -1.79 | 6.76 | -10.44 | 11.19 |
| 1998 | -407.29 | -505.79 | 3025.70 | -2.10 | -214.83 | -92.75 | -952.83 | -54.14 | 99.41 | -117.95 | -202.89 |
| 1999 | 845.82 | 896.22 | -3744.07 | -68.08 | 448.30 | 164.10 | 1790.78 | -394.02 | -251.32 | -229.97 | -635.52 |
| 2000 | -55.93 | -65.38 | -22.22 | -0.70 | -38.53 | -12.09 | -128.72 | 6.30 | -24.51 | -8.82 | -19.14 |
| 2001 | -654.59 | -820.48 | -1941.45 | -29.68 | -499.31 | -141.95 | -1598.93 | -87.77 | -203.72 | 87.99 | -156.58 |
| 2002 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | -424.37 | 1104.00 | 69.04 | -1862.36 |
| 2003 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 21.37 | 28.26 | 7.91 | 48.98 |
| 2004 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 34.35 | NA | NA | NA |
| المتوسط | -20.15 | -22.73 | -7.32 | -2.73 | -20.07 | -3.61 | -41.32 | -25.36 | 25.16 | -2.08 | -89.63 |

**ملحق رقم (4)/ الآثار لاقتصادية الكلية للعمالة الوافدة للأردن**

| السنة | الاستهلاك الخاص | الناتج المحلي الإجمالي | الاستثمار الخاص | الاستهلاك الحكومي | المستوردات | الإيرادات الضريبية | الطلب على النقود | الدخل | العمالة الأردنية | رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1973 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA |
| 1974 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 288.64 | NA | NA |
| 1975 | -3107.30 | -2298.88 | -257.85 | -12.92 | -1089.37 | -426.77 | -4597.50 | 75.79 | 268.55 | 193.72 |
| 1976 | 13228.36 | 9852.58 | 1498.79 | 118.64 | 5128.43 | 1752.49 | 19238.89 | 52.65 | 165.74 | 206.65 |
| 1977 | -13444.60 | -9726.32 | -1380.86 | -2.48 | -5193.35 | -1769.07 | -19374.47 | 28.09 | 85.39 | 99.80 |
| 1978 | -9499.50 | -7019.93 | -963.45 | -73.98 | -3581.62 | -1284.01 | -13918.32 | 25.24 | 47.06 | 41.00 |
| 1979 | 1623.11 | 1310.15 | 199.34 | 65.51 | 612.65 | 192.80 | 2543.27 | 8.40 | 17.47 | 81.05 |
| 1980 | 3261.39 | 2813.98 | 363.39 | 158.10 | 1048.09 | 464.62 | 5472.61 | 3.67 | 9.22 | 18.84 |
| 1981 | 1111.63 | 1213.70 | 1014.82 | 41.62 | 1451.29 | 151.49 | 1912.81 | 8.26 | 23.20 | 69.99 |
| 1982 | 2550.86 | 2144.92 | 310.22 | 403.13 | 1211.87 | 425.38 | 3907.88 | 4.30 | 11.36 | 28.45 |
| 1983 | 45388.93 | 33647.94 | 4064.56 | 585.13 | 16251.33 | 6331.87 | 64770.14 | 12.38 | 28.33 | 93.20 |
| 1984 | -34850.43 | -24308.46 | -3238.12 | -251.05 | -13625.79 | -4306.24 | -48148.31 | 2.83 | 12.21 | 40.52 |
| 1985 | -31528.86 | -22657.86 | -1694.97 | -913.37 | -11290.58 | -4178.80 | -43727.61 | -13.77 | -25.99 | -18.55 |
| 1986 | -22872.48 | -15785.03 | -2327.10 | -206.31 | -9392.08 | -2718.52 | -29949.00 | -11.54 | -22.79 | -55.91 |
| 1987 | 56218.73 | 42707.78 | 6273.78 | 88.31 | 20144.96 | 7852.02 | 84469.03 | -12.13 | -31.39 | -41.99 |
| 1988 | 2096.30 | 1638.45 | 385.60 | 89.14 | 1343.92 | 188.40 | 3121.96 | 2.38 | 11.63 | 18.24 |
| 1989 | 25644.77 | 19245.82 | 2602.86 | 231.19 | 10166.09 | 3410.92 | 37296.24 | -2.41 | 6.35 | 10.33 |
| 1990 | 8437.88 | 6634.83 | 1148.36 | -52.10 | 2629.22 | 1455.95 | 14347.65 | -3.34 | -8.78 | -24.66 |
| 1991 | -12193.87 | -9473.33 | -1324.57 | 9.60 | -4186.84 | -1854.89 | -19038.37 | -4.18 | 3.59 | 5.43 |
| 1992 | -2676.59 | -2376.08 | -700.14 | -192.80 | -1349.08 | -282.23 | -4358.75 | -6.79 | -2.99 | -13.20 |
| 1993 | 425.81 | -1221.42 | 2988.57 | 1172.36 | 7745.52 | -1037.92 | -5635.88 | 76.36 | 58.53 | 131.23 |
| 1994 | 6774.97 | 5307.76 | 651.38 | 269.45 | 2747.13 | 911.26 | 10007.51 | 25.68 | 8.33 | 18.71 |
| 1995 | -10422.17 | -6696.87 | -721.75 | 297.94 | -3451.47 | -1184.84 | -13421.39 | -1.74 | 6.26 | 14.80 |
| 1996 | -2982.36 | -2339.70 | -675.43 | -267.71 | -1762.00 | -464.04 | -4433.42 | -2.83 | -4.21 | -10.49 |
| 1997 | 3504.07 | 1970.71 | 488.42 | -193.93 | 1792.89 | 330.50 | 3912.57 | 2.20 | -8.86 | -13.75 |
| 1998 | -42236.97 | -32490.00 | -2519.61 | -2380.59 | -13826.87 | -5956.55 | -61226.23 | -27.07 | -81.98 | -101.44 |
| 1999 | -6260.30 | -4344.42 | -371.79 | 103.91 | -2173.11 | -795.37 | -8678.83 | 13.02 | 11.95 | 21.00 |
| 2000 | -4657.03 | -3421.66 | -567.58 | -59.31 | -2016.52 | -632.95 | -6736.87 | 2.31 | -10.26 | -7.01 |
| 2001 | 21788.29 | 16571.44 | 2685.87 | 373.92 | 10091.92 | 2866.44 | 32294.48 | 13.70 | 26.20 | 24.43 |
| 2002 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | -9.84 | -40.16 | -43.20 |
| 2003 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 15.82 | 27.30 | 36.25 |
| 2004 | NA | NA | NA | NA | NA | NA | NA | 8.39 | NA | NA |
| المتوسط | -173.24 | 33.34 | 293.81 | -22.17 | 349.13 | -20.67 | 1.85 | 18.53 | 20.39 | 28.39 |

# ملحق رقم (5)

## حل النموذج القياسي

تم حل الصيغة الهيكلية المقدرة للنموذج القياسي، بإستخدام البرمجية الرياضية MATLAB، وتم الحصول على القيم التوازنية للمتغيرات الداخلية، حيث تم الحل وفقا لمايلي:

$$\mathbf{Y = X.A}$$

حيث تمثل Y المصفوفة الخاصة بالمتغيرات الداخلية في النموذج.

و X المصفوفة الخاصة بالمتغيرات الخارجية في النموذج.

و A المصفوفة الخاصة بالمعلمات المقدرة في الصيغة الهيكلية.

وتم ادخال قيم المتغيرات الخارجية بمتوسطاتها خلال فترة الدراسة، وللأعوام 1975 و 1980 و 1985 و 1990 و 1995 و2000 و2003. وكانت المسميات المدخلة للمتغيرات الخارجية بما يقابله فيمايلي:

| **المتغيرات الداخلية** | | **المتغيرات الخارجية** | |
|---|---|---|---|
| **الرمز المدخل** | **الرمز في النموذج** | **الرمز المدخل** | **الرمز في النموذج** |
| $Y_1$ | $RC_t$ | $X_1$ | $RC_{t-1}$ |
| $Y_2$ | $RL_t$ | $X_2$ | $RJ_t$ |
| $Y_3$ | $G_t$ | $X_3$ | $RF_t$ |
| $Y_5$ | $M_t$ | $X_{11}$ | $K_{t-1}$ |
| $Y_6$ | $MD_t$ | $X_4$ | $RR_t$ |
| $Y_{12}$ | $GDP_t$ | $X_5$ | $M_{t-1}$ |
| $Y_7$ | $Y_t$ | $X_{10}$ | $X_t$ |
| $Y_{11}$ | $YD_t$ | $X_6$ | $DEF_t$ |
| $Y_8$ | $LJ_t$ | $X_8$ | $RW_t$ |
| $Y_9$ | $LG_t$ | $X_7$ | $LJ_{t-1}$ |
| $Y_{10}$ | $K_t$ | $X_9$ | $LG_{t-1}$ |
| $Y_{13}$ | $T_t$ | $X_{12}$ | $G_{t-1}$ |
| | | $X_{13}$ | $I_{t-1}$ |

**MAIN PROGRAM:**

```
clear
format bank
format compact
warning off
clc

% PROGRAM INPUTS (DATA)

average=1000;

x{average}=[2808.38 590.16 69.78 6.67 1572.82 72.57
471.67 1674.37 120.02 549.63 17187.96 709.01 754.3];

x{1975}=[199.8 53.3 0 5 156.5 26.2 295.6 397.8 .52 40.1
7906.3 97.7 63.2];

x{1980}=[845 236.7 46 6 589.5 41.3 350.1 1030.1 41 120.1
11192.2 337.1 322.1];

x{1985}=[1648.4 402.9 93 6.25 1071.4 56.2 305 1588.6
153.5 255.3 15580.2 534.6 526.8];

x{1990}=[1635.1 331.8 46.8 8.5 1230 80.7 327.5 1892.2 196
612.3 17908.5 618.8 554.1];

x{1995}=[2824.5 871.7 75 8.5 2362.6 101.9 621.8 2162.2
213 1004.5 21409.6 985.6 1391];

x{2000}=[4177.2 1177.3 123.6 6.5 2635.2 110.7 786 2383
169.5 1080.8 25479.3 1386.7 1352.7];

x{2003}=[5299.9 1404.5 141.9 2.5 3599.2 114.8 903.4
2621.3 127.2 1675.1 27103.6 1546.6 1286.9];


% PROGARM PROCESS (FINDING RESULTS)

for year=[average 1975 1980 1985 1990 1995 2000 2003]

    y{year}(12)=321.1+2.17*x{year}(1)+2.29*x{year}(2)-
21.95*x{year}(3)-0.02*x{year}(13)...
        -402.9*x{year}(4)+0.75*x{year}(12)-
0.32*x{year}(5)+0.92*x{year}(10);

    y{year}(2)=44.62+2.45*x{year}(4)+0.72*x{year}(2)-
1.78*x{year}(3)+0.14*y{year}(12);
```

```
y{year}(10)=exp(0.18+0.93*log(x{year}(11))+.08*log(y{year
}(2)));

    y{year}(6)=-107.63-23.15*x{year}(6)-
16.42*x{year}(4)+1.94*y{year}(12);

    y{year}(13)=-64.29+.18*y{year}(12)+.091*x{year}(13);

    y{year}(5)=-
234.54+0.35*x{year}(5)+.5*y{year}(12)+.70*x{year}(2)-
7.25*x{year}(3);

    y{year}(7)=321.1+2.17*x{year}(1)+3.29*x{year}(2)-
22.95*x{year}(3)-.021*x{year}(13)...
        -402.9*x{year}(4)+0.75*x{year}(12);

    y{year}(11)=327.6+1.77*x{year}(1)+2.88*x{year}(2)-
19*x{year}(3)-0.11*x{year}(13)...
        -330.4*x{year}(4)+0.61*x{year}(12)-
0.26*x{year}(5)+.75*x{year}(10);

    y{year}(1)=-88.69+2.36*x{year}(1)+2.16*x{year}(2)-
29*x{year}(3)+0.31*y{year}(11)-440.19*x{year}(4);


y{year}(3)=143.46+0.01*y{year}(12)+0.08*y{year}(13)+.81*x
{year}(12);


y{year}(8)=exp(4.17+.71*log(x{year}(7))+0.15*log(y{year}(
7))-0.45*log(x{year}(8)));

    y{year}(9)=exp(-
4.52+0.55*log(x{year}(9))+1.16*log(y{year}(7))-
.003*log(x{year}(8)));

    y{year}(4)=x{year}(10);

    % PROGRAM OUTPUTS (DISPALYING RESULTS)

    year
    Y=y{year}'
    disp('_____________________________________')
end
```

**Results:**

```
year =
       AVERAGE
Y =
       4038.75
        931.02
        817.34
        549.63
       2256.54
       5992.38
       4584.03
        642.31
       2617.91
      17965.87
       3821.32
       4066.77
        736.37
```
___________________________________

```
year =
       1975.00
Y =
      -1943.30
        -55.81
        191.59
         40.10
       -681.93
      -2889.43
      -1012.53
        625.25
        -20.04
       6747.77
       -775.22
      -1078.95
       -252.75
```
_____________________________________

```
year =
       1980.00
Y =
      -1634.14
         69.17
        400.00
        120.10
       -477.06
      -2252.66
       -293.55
        381.61
        -52.50
       9791.74
       -244.45
       -562.07
       -136.15
```

```
year =
      1985.00
Y =
      -542.44
       260.60
       588.45
       255.30
        20.10
      -456.44
       961.08
       381.78
       489.49
     14809.63
       754.69
       543.74
        81.52
```
_____________________________________
```
year =
      1990.00
Y =
      -321.93
       333.02
       663.10
       612.30
       488.88
      -563.57
       914.64
       368.43
       528.39
     17191.60
       935.65
       799.91
       130.12
```
_____________________________________
```
year =
      1995.00
Y =
      3842.71
      1155.28
      1050.60
      1004.50
      2786.33
      5648.60
      4882.25
       703.22
      3858.26
     22420.94
      4191.37
      4255.05
       828.20
```

```
year =
       2000.00
Y =
       8172.74
       1796.13
       1464.49
       1080.80
       4572.70
      12575.73
       8815.09
        868.63
       6750.93
      27307.02
       7438.41
       7913.81
       1483.29
_____________________________________
year =
       2003.00
Y =
      13756.86
       2550.97
       1703.96
       1675.10
       7199.45
      21326.90
      13311.76
        977.20
       9296.39
      29745.73
      11353.68
      12439.79
       2291.98
```

# *MACROECONOMIC IMPACT OF LABOR MIGRATION:*

***AN ECONOMETRIC ANALYSIS FOR THE CASE OF JORDAN (1973-2004)***

**By**

**Abdel Baset A. Athamneh**

**Supervisor**

**Dr. Basheer K. Zu'bi, Prof**

## Abstract

This study aims at demonstrating the guest labor in Jordan, as well as the Jordanian emigrant labor and their macroeconomic effects. Concerning guest labor in Jordan, their effects have been estimated through their participation in the total labor in Jordan, and also through their remittances abroad, while the effects of Jordanians abroad have been estimated only through their remittances to the Kingdom.

This study acquires significance through the attempt to build a comprehensive macroeconomic model that contains both demand and supply sides. The model separates the effects of the inflow and the outflow of remittances as well as the effects of Jordanian labor and guest labor in the supply side. The method of Two Stage-Least Squares (2SLS) was used to estimate the structural form of the macro-econometric model.

The results of this study indicated that the majority of guest labor in Jordan is low educated, residing in Amman Governorate, coming from Egypt, and working in most of the economic activities. The study showed positive effects of the remittances of Jordanians abroad on private consumption, private investment, and imports, contrary to the effects of guest labor on the same variables.

The long-run elasticities of the macro-economic variables of the model with respect to the remittances of Jordanians were positive excluding that of imports and guest labor and the highest one was concerned with money demand (45.89). Meanwhile these elasticities with respect to guest labor remittances were negative except that of Jordanian labor and came to (25.16). The long-run elasticities concerning guest labor were positive except that of private consumption, public consumption, and tax revenues, reaching its maximum in imports (439.13).

The study concludes that marginal propensity to save was low for Jordanians outside, and high for guest labor inside the Kingdom, which in turn adversely affects national savings.

The estimation indicates that the long-run elasticity of Jordanian labor with respect to guest labor was positive (20.39), the study concludes that there is no significant competition between Jordanian labor and guest labor at the macro level. Finally, the study recommends that a serious strategy should be adopted to replace the guest labor trough supporting the employment of Jordanians in the export sector, as well as to control the inputs of labor market in Jordan, especially Labor immigration. It further urges to concentrate on vocational education, increase the minimum wage level, establish a database for Jordanian labor abroad, and carry out specialized surveys about guest labor in Jordan to determine its size and characteristics.